

بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين

Building Confidence In The Voter Registration Process



دليل المعهد الديمقراطي الوطني في المراقبة
موجه للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

An NDI Monitoring Guide
for Political Parties and Civic Organizations

ريتشارد ل. كلاين وباتريك مرلو
Richard L. Klein and Patrick Merloe



بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين

Building Confidence In The Voter Registration Process

دليل المعهد الديمقراطي الوطني في المراقبة
موجه للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

**An NDI Monitoring Guide for Political
Parties and Civic Organizations**

ريتشارد ل. كلاين وباتريك مرلو

Richard L. Klein and Patrick Merloe

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)

عن بيانات فهرس ومنشورات خزانة الكونغرس الأمريكي

كلاين، ريتشارد ل.

بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين:

دليل المعهد الديمقراطي الوطني لإرشاد الأحزاب السياسية

ومنظمات المجتمع المدني / ريتشارد ل. كلاين

وباتريك مرلو

p. cm.

ISBN 1-80134-30-6

١. تسجيل الناخبين - دلائل، كتيبات، إلخ. ١. مرلو، باتريك.

٢. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية. 3. العنوان.

JF1113.K45 2001

324.6'4- dc21

2001005718

النسخة العربية هذه، مراجعة وتدقيق: ميّ الأحمر - المعهد الديمقراطي الوطني - لبنان

حقوق المؤلف محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون

الدولية (NDI) 2001 . 4/04 . كل الحقوق محفوظة. يمكن نسخ

و/أو ترجمة بعض الأجزاء من هذا الدليل لأهداف غير تجارية،

شرط أن يشار إلى أن المعهد هو مصدر الدليل وأن يُزوّد بنسخة من كل ما يتم ترجمته.

تـنـوـيـهـ ACKNOWLEDGEMENTS

هذا الدليل دون مساهمات عديدة من آخرين يستحقون هم أيضا كامل الاعتراف. هكذا يطيب لنا أن نتقدم بشكر خاص إلى هوريشو بونيو، المدير الأسبق لقسم المساعدة الانتخابية بالأُم المتحدة، وهاري نيوفلد، عن اي.دي.اس. كندا ونيل نيفيت عن جامعة تورنطو، الذين أعطوا من وقتهم لمراجعة هذا الدليل.

وقد ساعدت تجربتهم الدولية الواسعة على إنتاج وثيقة شمولية وعملية بدرجة أعلى. كما قام فيلكس أولوا، المدير المقيم للمعهد بهاتي ولورنس لاشمانسنغ، نائب مدير برامج المعهد لمنطقة آسيا أيضا بمراجعة الوثيقة وقدمتا تعليقات وآراء ثمينة بخصوصها. وفي إطار عملية الإنجاز، تم إخضاع هذا الدليل للاختبار من طرف الممثلين المقيمين للمعهد في كل من كمبوديا، لسوتو وزامبيا.

تم تحرير هذا الدليل وإنتاجه وتوزيعه بواسطة منحة من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي. واستفاد هذا المشروع خلال فترة الإنجاز من تشجيعات مركز الديمقراطية والحكم التابع للوكالة نفسها. وأخيراً، على قرأء هذا الدليل أن يتصلوا بالمعهد الديمقراطي الوطني لعرض أي تعليق أو اقتراح أو طلب لديهم.

كينيث د. ولاك
رئيس المعهد الديمقراطي الوطني

تم إعداد هذا الدليل من طرف المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية. ويعتمد على تجارب المعهد خلال الـ ١٧ سنة الماضية من العمل في شراكة مع أحزاب سياسية ومنظمات مدنية من مختلف أنحاء المعمورة من أجل ضمان نزاهة الانتخابات والرفع من المشاركة السياسية الشعبية. ويود المعهد أن ينوه هنا بروح التفاني والاحترافية التي أبان عنها أعضاء الأحزاب ومناضلو منظمات المجتمع المدني الذين يسعون إلى تحقيق حق التصويت للجميع وعلى قدم المساواة. كما ينوه المعهد بجهود العديد من الخبراء المتطوعين الذين ساعدوا المعهد على تقديم المساعدة التقنية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في مجال مراقبة عملية تسجيل الناخبين.

قام بتحرير هذا الدليل كل من ريتشارد ل. كلاين، المدير الرئيسي للبرامج بالمعهد الديمقراطي الوطني لإفريقيا الجنوبية والشرقية، وباتريك مرلو، الشريك الرئيسي ورئيس برامج الانتخابات والعمليات السياسية بالمعهد. كما تستحق هولي روثراوف، المسؤولة عن برامج الانتخابات بالمعهد، كل الشكر على مساهمتها في مضمون الدليل والعمل على إصداره في الوقت المناسب.

وعلى غرار كل عمل من هذا النوع، لم يكن بالإمكان تحقيق

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

National Democratic Institute For International Affairs

مجلس الإدارة اللجنة الاستشارية

مادلين ك. آلبريت	رئيسة المجلس
راشيل هورويتز	نائبة الرئيسة
كينيث ف. ميلي	الكاتب العام
يوجين أيدنبرغ	أمين المال
كينيث د. ولاك	رئيس المعهد
برنارد و. أتوود	ج. براين أتوود
هاريت باييت	اليزابيث فرولي باكلي
بول ل. سيحاس	بربرا ج. إيستربلنغ
جرالدين ا. فرارو	باتريك ج. كريفين
جون أندرسن كرو	شوري روبينسن هول
هارلد هونكيو كوه	بيتر ب. كفلر
ايليو ف. كوليكا	نات لاکور
لويس مانولوف	موليريزر
سكولاس أ. ري	نانسي ه. روبن
إلين ك. شوکاس	مارفا أ. سمولس
مايكل ر. ستيد	موريس تمبلسمان
راول إزاكير	

العليا	ويليام ف. الاسكندر
مايكل د. بارنس	جون برادامس
بيل برادلي	إيمانويل كليفر II
ماريو م. كوكو	باتريشيا م. دريات
كريستوفر ج. دود	مايكل س. دوکاکيس
طوماس ف. ايكلتون	مارتن فروس
ريتشارد ن. غاردنر	ريتشارد أ. جيفارت
جون ت. جويس	بيتر ج. كيلي
بول ك. كرك جونير	جون لويس
أبز ج. ميكيا	أيزي تيلور مورتن
دانيل باتريك موينهن	تشارلز س. روب
ستيفن ج. سولارز	ثيودور ك. صورنسن
اصطبيان ا. طوريس	سايرس ر. فان
آن ويكسلر	أندرو ج. يونغ
لوند ف. ماكهزني	الروساء الفخريون
بول ج. كرك جونير	ولتر ف. موندل
تشارلز ت. مانان	

يُعدّ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية منظمة ذات أهداف غير تجارية تعمل من أجل توطيد الديمقراطية ونشرها عبر العالم. ويقدم المعهد الديمقراطي الوطني، عن طريق شبكة دولية من الخبراء المتطوعين، مساعدة عملية لقادة منظمات المجتمع المدني والمنظمات السياسية الذين يسعون إلى تنمية القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية. ويعمل المعهد مع الديمقراطيين في كل مناطق العالم على بناء منظمات سياسية ومدنية، وضمان قيام انتخابات حرة ونزيهة، وتعزيز مشاركة المواطنين، والتشجيع على اعتماد الشفافية والمساءلة في الحكم.

يعتمد نمط الحكم الديمقراطي على وجود هيئة تشريعية تمثل المواطنين وتراقب السلطة التنفيذية، وعلى سلطة قضائية مستقلة تصون دولة الحق والقانون، وعلى أحزاب سياسية متفتحة ومسؤولة، وعلى انتخابات تسمح للناخبين باختيار ممثليهم بكل حرية. وللقيام بدور المحفّز على تنمية الديمقراطية، يدعم المعهد المؤسسات والعمليات التي تساعد على إشاعة الديمقراطية.

بناء المنظمات السياسية والمدنية: يساعد المعهد على بناء مؤسسات راسخة على قاعدة واسعة وتتمتع بتنظيم جيد لتشكيل أساس ثقافة مدنية قوية. إن الديمقراطية مرهونة بقيام هذه المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط وتكون بمثابة صوت المواطنين الواعين وتربط فيما بينهم وبين الدولة وتوفر سبل المشاركة في السياسة العمومية.

ضمان نزاهة الانتخابات: يعمل المعهد الديمقراطي الوطني أيضا على إقامة انتخابات شفافة وديمقراطية. في هذا المضمار، طلبت أحزاب سياسية وحكومات من المعهد دراسة القوانين الانتخابية وتقديم توصيات بغرض تحسينها. كما يوفر المعهد المساعدة التقنية للأحزاب السياسية وللهيئات المدنية للقيام بحملات تربية الناخبين وتنظيم برامج مراقبة العمليات الانتخابية. ويُعدّ المعهد رائدا على المستوى الدولي في مجال مراقبة الانتخابات حيث سبق له أن سهر على تنظيم بعثات دولية للقيام بعمليات مراقبة الانتخابات في العشرات من الدول والمساعدة على أن تكون نتائج الانتخابات تعكس إرادة السكان.

إشاعة الشفافية والمساءلة: يستجيب المعهد لطلبات الحكومات والبرلمانات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى للحصول على نصائح في مختلف المجالات من قضايا الإجراءات التشريعية لخدمة سكان الدوائر الانتخابية أو كيفية إحداث التوازن في العلاقات المدنية العسكرية في ظل النظام الديمقراطي. ويسعى المعهد أيضا إلى بناء هيئات تشريعية ومؤسسات حكم محلي احترافية، ومسؤولة، وشفافة وقادرة على الاستجابة لمواطنيها.

يشكل التعاون الدولي عاملا أساسيا لتوطيد أسس الديمقراطية بشكل فعّال وفعلي. كما يعطي إشارة عميقة للديمقراطيات الجديدة والناشئة على إمكانية اعتمادها على حلفاء دوليين وعلى سند فاعل في الوقت الذي تبقى فيه الأنظمة الاستبدادية معزولة تخشى العالم الخارجي. يوجد المقر الرئيسي للمعهد الوطني الديمقراطي بالعاصمة واشنطن ولديه مكاتب محلية في كل مناطق العالم، وبالإضافة إلى قدرات موظفيه، يستعين المعهد بخبراء متطوعين من مختلف أنحاء العالم يعتبر العديد منهم من الممارسين المحنكين للنضال الديمقراطي في بلدانهم ولهم آراء وجهية في مجال تنمية الديمقراطية.

National Democratic Institute
For International Affairs
2030 M Street, N. W., Fifth Floor
Washington D.C. 20036-3306, USA
Tel + 1 202 728 5500
Fax + 1 202 728 5520
Email: demos@ndi.org
Website: http://www.ndi.org

فهرس Table of Contents

v	فهرس
ix	مقدمة
١	الخلافة
٣	صورة عامة
٥	الجزء الأول - فهم عملية تسجيل الناخبين
٧	من يحق له التصويت؟
١٠	تسجيل الناخبين
١٢	تحديد الناخبين المؤهلين
١٣	إحداث لائحة الناخبين
١٥	التأكد من المسجلين للتصويت
١٧	إثبات التسجيل
١٧	المشاكل المحتملة في التسجيل
١٨	التسجيل يوم الاقتراع
١٨	أوراق الإلتخاب المشكوك في شرعيتها
١٩	انتخابات دون تسجيل الناخبين
١٩	تثقيف الناخبين وعملية التسجيل
٢٠	اختيار المسؤولين عن التسجيل وتدريبهم

٢١	الجزء الثاني - مراقبة تسجيل الناخبين
٢٣	الغاية من مراقبة عملية تسجيل الناخبين
٢٤	معايير أهلية الناخبين للتصويت
٢٥	إطار تسجيل الناخبين
٢٧	تمكين الناخبين من التسجيل
٣٢	سلامة اللوائح الانتخابية
٣٣	اختبارات ميدانية
٣٦	اختبارات على الحاسوب
٣٨	تدقيق اللوائح الانتخابية
٣٩	إنجاز اللائحة الانتخابية النهائية
٤٠	اختيار الموظفين المكلفين بتسجيل الناخبين وتدريبهم

٤٣	الجزء الثالث - صياغة استراتيجية للمراقبة
٤٥	الخطة العامة
٤٦	الموارد المالية
٤٧	الطاقم والمتطوعون
٤٨	الاستقطاب والتدريب
٥٠	الاتصال الداخلي والمواصلات
٥٠	الاستثمارات والحواشيب
٥١	الاتصالات الخارجية
٥٢	إعداد التقارير والمدافعة
٥٣	تكريس المكاسب التنظيمية

٥٥	الملاحق - نماذج من الوثائق والاستمارات
٥٩	استمارات لمراقبة الوصول إلى عملية تسجيل الناخبين
٦٥	استمارة لمراقبة عملية التسجيل بمبادرة من الدولة (إحصاء السكان)
٦٧	استمارة لمراقبة تدريب الموظفين الساهرين على التسجيل
٦٩	استمارات للقيام باختبارات ميدانية من اللائحة إلى الأشخاص
٧٥	استمارات للقيام باختبارات ميدانية من الأشخاص إلى اللائحة
٧٩	استمارات لمراقبة الطلبات والاعتراضات
٨١	تقرير حول الاختبارات على الحاسوب
٨٦	تقارير حول المراقبة

FOREWORD

مقدمة

الإنتخابية. كما أن المراقبة التي تقوم بها الأحزاب السياسية تضمن لمساندي هذه الأحزاب فرصة حقيقية للتعبير عن أصواتهم، وهو أمر أساسي لإقامة انتخابات سليمة، حيث تحث هذه الضمانة مختلف المتنافسين السياسيين على المشاركة في العملية الإنتخابية عوض البحث عن طرق أخرى للوصول إلى السلطة.

وينبغي التأكيد هنا على ضرورة ضمان السلامة للعديد من جوانب العملية الإنتخابية لكي تكون الانتخابات نزيهة فعلا. ويتعين أيضا وضع الانتخابات في الإطار السياسي العام للبلاد. ومع أن هذا الدليل يؤكد على أهمية عملية التسجيل في اللوائح الإنتخابية، إلا أنه لا يسعى إلى عزلها عن العناصر الأخرى التي يتعين الانكباب عليها لضمان انتخابات ديمقراطية. وبهذا الخصوص، سبق للمعهد الديمقراطي الوطني أن أصدر دليلا شاملا حول مراقبة الانتخابات من طرف المنظمات الوطنية ومنشورات أخرى يوضّح من خلالها كيفية مراقبة الجوانب العديدة الأخرى من العملية الإنتخابية.

ولا بدّ من التأكيد أيضا على أهمية إحداث توازن فيما بين المصالح المتصارعة في المجتمع عند صياغة خطة لمراقبة عملية التسجيل في اللوائح الإنتخابية. فمثلا، رغم أنه يحق للأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية أن تتأكد من سلامة مختلف الجوانب من العملية الإنتخابية - ومن ضمنها عملية تسجيل الناخبين - في البلدان التي قد تكون فيها سلامة الأشخاص مهددة، يبدو من المناسب وضع بعض القيود على نشر معلومات خاصة متوقّرة في لوائح الناخبين. وفي كل الحالات، ينبغي احترام حق المواطنين في حياة خاصة بعيدة عن الأنظار. ومن جهتها، يتعين على الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية التي ترصد وتراقب عملية تسجيل الناخبين أن تتعامل بروح من المسؤولية مع المعلومات التي تحصل عليها حول المواطنين.

تعدّ الانتخابات أساسية للديمقراطية، كما تعدّ الثقة في المؤسسات والعمليات المحيطة بالانتخابات أمرا ضروريا لتثبيت قاعدة السلطة لأي نظام ديمقراطي. وفي هذا الصدد، تسعى برامج المعهد الديمقراطي الوطني الخاصة بالانتخابات إلى تعزيز سلامة مؤسسات الدولة والسلطات التي تسهر على الانتخابات، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية والعملية السياسية برمتها بما في ذلك العمليات الإنتخابية. كما يقوم المعهد عن طريق برامج الإنتخابية بدعم حملات التوعية والتحصين الموجهة للرأي العام والمشاركة الفعالة للمواطنين لضمان نزاهة الانتخابات، إذ تعتبر هذه التوعية وهذه المشاركة وسيلتين قويتين لبناء الثقة وسط الرأي العام ومحاربة تزوير الانتخابات والتصدي لتدخل الإدارة.

ويتطرق هذا الدليل إلى السبل التي يمكن للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني انتهاجها لمراقبة وتحسين عملية التسجيل في اللوائح الإنتخابية. ويمكن للمنظمات الدولية هي الأخرى أن تستخدم التقنيات المعروضة في هذا الدليل. إن عملية التسجيل في اللوائح الإنتخابية مسألة حيوية بالنسبة لمصلحة الرأي العام في إقامة نظام للحكم يقوم على إرادة الشعب، كما أنها حيوية بالنسبة للذين يسعون إلى الفوز بمناصب عمومية. وتعدّ هذه العملية أساسية لفصل العناصر التي ليس لديها الأهلية للعملية الإنتخابية وتحديد المواطنين ذوي الأهلية وإعطائهم أوراق إثبات الهوية ليتسنى لهم المشاركة في التصويت.

ويمكن استنتاج عدد من المزايا من مراقبة عملية التسجيل في اللوائح الإنتخابية. وقد تساعد المراقبة غير الحزبية مثلا على تعزيز الثقة بأن الناخبين سيتمكنون فعلا من ممارسة حقهم في التصويت، مما يشجع المواطنين على المشاركة في العمليات

ويحتوي هذا الدليل على أربعة أجزاء. يحدد الجزء الأول القضايا التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في عملية تسجيل الناخبين. ويتضمن هذا الجزء دراسة لمختلف شروط أهلية الانتخاب ووصفا لمختلف العناصر المكوّنة لعملية تسجيل الناخبين. ويعرض الجزء الثاني من الدليل تقنيات المراقبة لعملية تسجيل الناخبين بالإضافة إلى معلومات عملية لمساعدة الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية على القيام بتمارين المراقبة. ويقدم الجزء الثالث اقتراحات عملية بخصوص التنظيم والتخطيط وتجنيد المراقبين وتدريبهم وإعداد التقارير والمدافعة. أما الجزء الرابع والأخير، فيحتوي على ملاحق تعرض عينات من الاستمارات التي قد تفيد في مراقبة عملية تسجيل الناخبين وكذلك عينات من تقارير المراقبة لمنظمات وطنية.

ليس الهدف من هذا الكتيب أن يكون دليلاً تدريجياً، بل الغاية منه هي التحسيس بأهمية مراقبة تسجيل الناخبين والمساعدة على اكتشاف عدد من المقاربات التي يمكن استعمالها لصياغة خطة لمراقبة عملية تسجيل الناخبين القابلة للتطبيق في ظروف وطنية مختلفة. ومع تطور تقنيات تسجيل الناخبين، ستتطور المقاربات لمراقبة هذه العملية أيضاً. ومع تراكم التجارب في مجال مراقبة عملية تسجيل الناخبين، يستطيع الذين يسعون إلى تعزيز الديمقراطية عبر العالم الاستفادة من الدروس المتراكمة.

وعلى قرّاء هذا الدليل أن يتصلوا بالمعهد الديمقراطي الوطني لتقديم تعليقاتهم واقتراحاتهم وطلباتهم.

ريتشارد ل. كلاين وباتريك مرلو

واشنطن

نوفمبر ٢٠٠١

وتدل التجربة عبر مختلف مناطق العالم في إقامة التوازن بين المصالح العمومية على أن الانتخابات تكون أكثر نجاحاً - وأن ثقة المواطنين في الحكومات التي تنبثق عنها تكون أقوى - عندما تكون العمليات الانتخابية شفافة وعندما تكون «قواعد اللعبة» نتيجة لنقاش عمومي شامل واتّفاق سياسي واسع.

وبالإضافة، يتعين على الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية أن تتذكر أن تسجيل الناخبين عملية معقدة تستهلك وقتاً طويلاً. فلا ينبغي فحسب دراسة مواعيد التسجيل في اللوائح الانتخابية المحددة في القوانين وكذلك الإجراءات الانتخابية للتأكد من وجود المقترضات المناسبة لمختلف المراحل من العملية، بل يتعين أيضاً على المراقبين أنفسهم أن يخصصوا الوقت الكافي للقيام بأعمالهم ليتسنى تصحيح كل النقائص التي يتم رصدها. لا يوجد أي سجل انتخابي مثالي، ولكن إذا كانت الغاية هي حماية مصالح الناخبين وأولئك الذين اختاروا ممارسة حقهم في السعي وراء الحصول على مناصب عمومية، فيتعين العمل على تقديم التقارير الخاصة بالمراقبة وكذلك التوصيات الهادفة إلى تحسين العملية في الوقت المناسب.

يمكن استعمال هذا الدليل كخريطة طريق من طرف الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية في مراقبة عملية تسجيل الناخبين. ورغم أنه يركز على القضايا المرتبطة بالانتخابات الوطنية، فإن جل المعلومات التي يتضمنها قابلة للتطبيق في عمليات تسجيل الناخبين في الانتخابات ما تحت الوطنية (الفرعية).

BACKGROUND

الخلفية

أصدقاؤه من التصويت بدون مُشكل، في حين قيل له أن اسمه لا يوجد ضمن لائحة الناخبين. أكد للمُشرفين على المكتب أنه صوّت في الانتخابات الماضية بالبادية ولكنه الآن يعيش في المدينة. فأوضح له المسؤول عن مكتب التصويت أنه إذا أراد أن يصوت فلا وسيلة له إلا الذهاب إلى قريته. لكن ليس بقدرة الشاب أن يدفع ثمن الركوب في الحافلة، وحتى إذا كان ذلك ممكناً فإن الحافلة لن تصل إلى قريته إلا بعد إغلاق مكاتب التصويت.

٤ . وصلت امرأة شابة إلى مكتب التصويت ساعتين قبل أن يحين وقت إغلاقه. وكانت قد حصلت على بطاقتها الانتخابية الجديدة بعد أن سجلت اسمها قبل ثلاثة أشهر. لكن لم يسمح المسؤول عن مكتب التصويت لها بالإدلاء بصوتها لأن اسمها لا يوجد ضمن لائحة الناخبين رغم أن رقم مكتب التصويت يظهر على بطاقتها الانتخابية. قامت بعد ذلك بزيارة عدة مكاتب انتخابية أخرى في المنطقة، لكن لم تجد اسمها ضمن اللوائح الانتخابية في أي من هذه المكاتب ولم يسمح لها أي أحد بالتصويت.

توضح هذه الأمثلة الدور الخطير لمسألة تسجيل الناخبين في العملية الانتخابية.

ينبغي لعملية تسجيل الناخبين أن تضمن للذين يتمتعون بالأهلية الانتخابية إمكانية التصويت يوم الاقتراع.

ففي المثال الأول، كان تسجيل الناخبين قبيل يوم الاقتراع سيجب الفرصة للسيدة المسنة لإثبات هويتها وأهليتها الانتخابية

والحصول على وثائق إثبات الهوية المطلوبة. وإذا لم يُسمح لها بالتسجيل، فستقوم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تتابع وتراقب عملية التسجيل بمساعدتها عن طريق تقديم طلب بإدراج اسمها في اللائحة الانتخابية النهائية وبإعطائها بطاقة انتخابية لإثبات هويتها.

كل عملية انتخابية تعترضها مشاكل. هكذا، قد لا يُسمح لبعض الأشخاص الذين يتمتعون بالأهلية الانتخابية بالتصويت يوم الاقتراع. في حين قد يُسمح بطريقة غير عادية لأشخاص آخرين لا تتوفّر لديهم أهلية للتصويت. وتعود أسباب هذه المشاكل إلى الأخطاء البشرية أو إلى التزوير المُتعمّد. وفي كلتا الحالتين تؤدي مثل هذه المشاكل إلى المساس بشرعية الاقتراع ومصداقيته.

لنتفحص السيناريوهات التالية:

١ . وقفت امرأة مُسنّة طيلة الصباح في طابور أمام مكتب التصويت، وانتظرت بصبر أن يأتي دورها لكي تدلي بصوتها. لكنها علمت أمام باب المكتب أنها لن تتمكن من التصويت لعدم حيازتها على وثائق تثبت هويتها. ونظرا لعدم تنظيم أية عملية لتسجيل الناخبين قبيل يوم الاقتراع فلا توجد لوائح انتخابية. وبالرغم من كون عدد كبير من الناس الواقفين في الطابور يعرفون السيدة المسنة جيدا ومنذ زمان طويل، لم يُسمح لها المشرفون على مكتب التصويت بالمشاركة في الاقتراع.

٢ . اليوم هو يوم انتخاب في مدينة تقع على الحدود. في وقت متأخر من الظهر، وصلت حافلة محملة بعدد كبير من الرجال من بلد مجاور. وقفت الحافلة في أحد أحياء المدينة الآهل بالسكان وتوجه الرجال إلى مكتب للتصويت قريب. لا أحد ولا الساهرون على المكتب تعرّف على أيّ من هؤلاء الرجال، ولكن يوجد عدد كبير من السكان الجدد في هذه المنطقة. ونظرا لعدم تنظيم عملية تسجيل الناخبين قبل موعد الاقتراع، لا توجد أية لائحة تحمل أسماء الناخبين المؤهلين للتصويت. وبالرغم من أن هؤلاء الرجال لا يبدو أنهم يتمتعون بالأهلية الانتخابية فقد سمح المسؤولون عن الاقتراع لهم بالتصويت.

٣ . غادر شاب مؤخرا مسقط رأسه في منطقة ريفية وهاجر إلى المدينة بحثا عن شغل له. وبما أن اليوم يوم انتخاب توجه الشاب هو وبعض أصدقاؤه إلى مكتب للتصويت. وتمكّن

مقر تسجيله. وعندما تقوم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بملاحظة مختلف مراحل عملية تسجيل الناخبين وتبعتها، تتاح الفرصة لمعاينة الأشخاص المسجلين في غير موضعهم. وفي هذه الحالة، سيتم إشعار هذا الشاب بالخطأ وتُتخذ التدابير لنقل اسمه إلى اللائحة الصحيحة.

وفي الحالة الرابعة، إن نشر لائحة انتخابية أولية كان سيعطي فرصة للسيدة الشابة لتتأكد من أنها مسجلة بطريقة قانونية

وأنها ستتمكن من التصويت يوم الاقتراع. إن عدم ظهور بعض الأسماء ضمن لائحة الناخبين قد يحرم أشخاصاً مؤهلين من ممارسة حقهم في التصويت. ولو علمت أن اسمها غير موجود في اللائحة، لكان بإمكانها تقديم شكوى للمطالبة بإضافته ضمن اللائحة الانتخابية النهائية.

يمكن للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تساعد على تربية وتحسيس الناخبين حول ضرورة التأكد من وجود أسمائهم في اللوائح الانتخابية، كما يمكنها أن تتخذ التدابير اللازمة للتعرف على الأشخاص الذين سقطت أسمائهم سهواً. وبإمكان الأحزاب السياسية و/أو منظمات المجتمع المدني أن تحث السلطات الانتخابية على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتمكين الأشخاص في هذه الحالات من التصويت. ومع ذلك، لن تتمكن الإجراءات وإن كانت في غاية الدقة أن تقضي على كل حالات التصويت غير القانونية. خاصة عندما تكون هناك محاولات للتزوير. هذه السيناريوهات الأربعة تعكس بجلاء أهمية مراقبة مختلف جوانب عملية تسجيل الناخبين من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

لو سبق أن تمت عملية تسجيل الناخبين في الحالة الثانية، لكان بإمكان المشرفين على مكتب التصويت البحث عن أسماء الرجال. وإذا لم تظهر أسمائهم ضمن لائحة الناخبين بالتصويت، فلا ينبغي السماح لهم بالتصويت. وعلى مراقبي الأحزاب السياسية في مكتب التصويت أو الملاحظين المحليين أن يطالبوا المسؤول

عن مكتب التصويت بالتأكد من وجود اسم كل واحد من هؤلاء الرجال ضمن لائحة الناخبين. وإذا كانوا قد سجلوا بطريقة غير قانونية، يمكن الطعن في أهليتهم الانتخابية

بفضل عملية تسجيل شفافة ومراقبة هذه العملية من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومن ثم العمل على إزالة أسمائهم من اللائحة الانتخابية قبل يوم الاقتراع.

وفي المثال الثالث، لو كان يتم تحديث لائحة الناخبين بصفة دورية لتتمكن الشاب من التصويت في منطقة سكنه الجديدة، وكان ممكن

حسب النظام الجاري العمل به في التسجيل، أن يتم تحديث المعلومات الخاصة بهذا الشاب قبيل

يوم الاقتراع. ولو تم تنظيم حملة لتحسيس الناخبين وتوعيتهم، لكان الشاب على علم بما يتعين القيام به لتحويل

ينبغي لعملية تسجيل الناخبين أن تمنع الذين لا يتمتعون بالأهلية الانتخابية من التصويت.

إن وجود معلومات غير دقيقة أو قديمة في اللوائح الانتخابية قد يحرم الناخبين المؤهلين من حق التصويت.

OVERVIEW

صورة عامة

م

يقر

الفصل ٢١ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان أن «الجميع له الحق بأن يشارك في تسيير شؤون بلاده بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثليه الذين يختارهم بحرية...» وأن «إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، ويتم التعبير عن هذه الإرادة عبر انتخابات حقيقية ودورية والتي يتعين أن تكون عن طريق الاقتراع العام والمتساوي وأن تتم عن طريق التصويت السري أو إجراءات حرة ماثلة.» إن هذا الفصل وفقرات مشابهة من وثائق دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان إلى جانب مقتضيات الدساتير الوطنية، يوفر الأساس القانوني لإقامة انتخابات ديمقراطية. فالأقتراع «العام» يقتضي أن كل الأعضاء المتعرف عليهم في مجتمع ما لهم الحق في التصويت. والأقتراع «المتساوي» يعني أن صوت كل واحد من هؤلاء الأعضاء له القيمة نفسها. يتعين إذن على الدول أن تضمن للناس إمكانية اختيار ممثليهم عن طريق التصويت وأن تحوّل دون المساس بالمساواة بين أصوات الجميع بواسطة التصويت غير القانوني أو أية تلاعبات أخرى.

يُعدّ تسجيل الناخبين جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتخابية التي يتم من خلالها تحديد هوية الأشخاص ذوي الأهلية الانتخابية وتسجيلهم. ويتعين على المسؤولين عن الانتخابات أن يتأكدوا من هوية كل المؤهلين وإحداث لائحة تحمل أسماءهم وبيانات أخرى تتعلق بالعملية الانتخابية - وهي مهمة معقدة تتطلب وقتاً طويلاً وقدرة كبيرة على التنظيم من طرف السلطات الساهرة على الانتخابات. وتتكوّن اللائحة الانتخابية من وحدات توازي كل واحدة منها تقسيماً جغرافياً أو إدارياً، كمجموعات ومقاطعات. ثم يتم تقسيم اللائحة إلى لوائح مصغرة تحتوي فقط على أسماء الأشخاص المؤهلين موزعين على كل مكتب تصويت.

يستجيب تسجيل الناخبين لعدد من الأهداف:

- ♦ التأكد من أن المؤهلين قانونياً للتصويت سيكون بإمكانهم ممارسة هذا الحق.
- ♦ منع الأشخاص غير المؤهلين من التصويت.
- ♦ منع الناس من التصويت أكثر من مرة واحدة.

هكذا يساعد تسجيل الناخبين على إدراج الأشخاص في العملية الانتخابية وحماية وزن أصواتهم.

وتتوقف فعالية عملية تسجيل الناخبين على حصول توافق داخل المجتمع حول الشروط المؤهلة للتصويت. ولا بد أن تكون هذه المعايير منسجمة مع الحقوق المعترف بها في دستور البلاد ومع الواجبات المحددة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان القابلة للتطبيق.

ويمكن لعملية تسجيل الناخبين أن تتخذ أشكالاً مختلفة:

- ♦ تسجيل دوري (أي قبيل كل اقتراع أو كل خمس سنوات) أو متواصل (أي في كل وقت).
- ♦ تسجيل بمبادرة من الأشخاص (يتعين على الناس أن يتوجهوا إلى مراكز التسجيل)، وبمبادرة من الدولة (يقوم موظفون بالتنقل من منزل إلى منزل)، أو تسجيل أوتوماتيكي من طرف الدولة (تأخذ الأسماء من قاعدة بيانات منفصلة ولا حاجة للاتصال بين الناس والمسؤولين عن الانتخابات بهدف تسجيلهم).
- ♦ تسجيل إجباري (يتعين على الناس أن يسجلوا أنفسهم ليشاركوا في التصويت)، أو اختياري (يترك للناس الاختيار لتسجيل أنفسهم أم لا).

ومن جهة أخرى، قد تستلزم عملية التسجيل بعض العناصر أو لا:

- ◆ إعطاء الناس وصلاً أو آية وثيقة أخرى كدليل على تسجيلهم أو على أهليتهم.
- ◆ تجميع عدد كبير من المعلومات الديمغرافية حول كل ناخب مسجل.
- ◆ استخدام الحواسيب لتدوين وتخزين البيانات حول الناخبين المسجلين.

حينما تُقام عملية التسجيل، تكون اللوائح التي تم إعدادها في نهاية المطاف تحتوي على أسماء كل الأشخاص المعروفين والمؤهلين للتصويت في اقتراع معين. وقد تتخذ، أو لا، بعض الإجراءات أثناء عملية صنع لائحة الناخبين:

- ◆ نشر لائحة الناخبين للعموم بقصد معابنتها.
- ◆ تزويد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني باللائحة الانتخابية بغرض تفحصها.
- ◆ القيام بإضافة بعض الأسماء أو حذفها أو تصحيحها على اللائحة على أساس الطلبات والاعتراضات المقدمة.
- ◆ حل النزاعات التي ترفعها الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني أو المواطنون بخصوص إدراج بعض الأشخاص في لائحة الناخبين أو إقصائهم عنها.

في العديد من البلدان، لا يُسمح للأشخاص ذوي الأهلية الانتخابية بالتصويت يوم الاقتراع إذا لم تظهر أسماؤهم على لائحة الناخبين، في حين توجد في بلدان أخرى إجراءات تمكن مثل هؤلاء الأشخاص من التصويت بعد إضافة أسمائهم إلى «لوائح تكميلية» يوم الاقتراع أو التصويت بورقة تصويت «مشكوك» أو «مطعون» فيها. ^١ وفي حالات نادرة، قد تُقام الانتخابات دون تسجيل الناخبين.

هذه العوامل تلقي نظرة على عملية تسجيل الناخبين في شكلها العام وتشير إلى المشاكل المحتملة التي قد تطرأ.

لذا، عند القيام بالمراقبة، يتعين أخذ عدد من القضايا بعين

الاعتبار:

- ◆ هل تستجيب مقاييس الأهلية الانتخابية للمتطلبات الدستورية الوطنية والمعايير الدولية؟
- ◆ هل تعطي عملية تحديد المؤهلين للتصويت الوقت الكافي لكافة الناس كي يتسنى لهم تسجيل أسمائهم دون تمييز؟
- ◆ هل إجراءات تحديد المؤهلين للتصويت معقولة وهل تطبق بطريقة صحيحة؟
- ◆ هل تتضمن لائحة الناخبين فقط أسماء الأشخاص المؤهلين للتصويت؟ وهل هذه المعلومات متداولة ودقيقة؟
- ◆ هل تُتاح بما فيه الكفاية للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفرصة لتفحص اللائحة الانتخابية بحثاً عن الأخطاء أو حالات السهو؟
- ◆ هل تُتاح بما فيه الكفاية للناس والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفرصة لتقديم الطلبات والاعتراضات بهدف إضافة أسماء في اللائحة أو حذفها منها أو تصحيحها؟
- ◆ هل تُعالج هذه الطلبات والاعتراضات بكيفية صحيحة؟ وهل يتم إدراج التعديلات المناسبة على اللائحة الانتخابية؟
- ◆ هل تحصل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على نُسخ من اللوائح الأولية والمراجعة والنهائية؟
- ◆ هل اللوائح الانتخابية المستعملة في مكاتب التصويت مماثلة للوائح النهائية؟ وهل يستعملها المسؤولون للسماح للناس بالتصويت؟

إنّ مراقبة عملية تسجيل الناخبين والتأكد من جودة اللوائح الانتخابية يوفر للأحزاب السياسية آليات تساعد على التأكد من أن مصالحها تحترم وتعطي منظمات المجتمع المدني إمكانية ضمان حقوق الأشخاص. وينتج عن ذلك تقلص في عدد الأخطاء البشرية، كما يتراجع احتمال وقوع عمليات تزوير، مما يساهم في بناء الثقة بعملية تسجيل الناخبين وبالسلطات الساهرة على الانتخابات وبالنظام السياسي برمته. كما تساعد مراقبة عملية تسجيل الناخبين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على الاستعداد للقيام بمراقبة عمليات التصويت وفرز الأصوات وجدولة النتائج يوم الاقتراع. ويساعد أيضاً على الرفع من قدراتها التنظيمية والارتقاء بمواردها البشرية.

١ انظر الصفحة ١٥، بخصوص تعريف «أوراق تصويت مشكوك ومطعون فيها»

الجزء الأول

فهم عملية تسجيل الناخبين

Part One

UNDERSTANDING VOTER REGISTRATION

PART ONE

الجزء الأول

فهم عملية تسجيل الناخبين

من يحق له التصويت؟

كما لا يجوز رفض حق التصويت بطريقة تعسفية. ولا بد من استعمال معايير واضحة لتحديد من يحق له التصويت، على أن تكون هذه العملية شفافة. وتستمد هذه المتطلبات من المبدأ القائل بأن الناس على قدم من المساواة أمام القانون ولهم الحق بدون تمييز في حماية متساوية في ظل القانون، بما في ذلك حقهم في اللجوء إلى وسيلة شرعية ضد أي انتهاك لحقوقهم الأساسية (الفصلين ٧ و ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

المعايير المقبولة

في الوقت نفسه، هناك اتفاق على ضرورة تحديد الأهلية الانتخابية على أساس بعض المميزات الأخرى:

- ♦ المواطنة.
- ♦ الإقامة.
- ♦ السن.

وتشترط العديد من البلدان، وإن لم تكن جميعها، على الأشخاص أن يكونوا مواطنين و/أو أن يكونوا مقيمين في البلاد لكي يحق لهم المشاركة في التصويت. كما تشترط كل البلدان لممارسة حق التصويت أن يكون الناخب قد وصل إلى سن أدنى، ويختلف هذا السن من بلد إلى بلد. في الرسم البياني ١ (صفحة ٨) مثال عن مجتمع يحق فيه فقط للأشخاص المواطنين المقيمين الذين وصلوا سنًا أدنى أن يشاركوا في التصويت.

المواطنة

يعتمد مبدأ تحديد حق المواطنين في التصويت على الحق في السيادة الوطنية وتقرير المصير.

تضع العديد من البلدان مثل كندا وناميبيا حدودا على حق مواطنيها في التصويت.

التصويت ليس امتيازًا تعطيه الدولة للأشخاص، بل هو حق غير قابل للتحويل. غير أنه، وعلى غرار كل الحقوق، ليس حقًا مطلقًا: كل المجتمعات تضع حدودًا لحق التصويت. فمثلاً، لا تمنح الدول حق التصويت بصفة عامة إلا لمواطنيها. ويحدد كل مجتمع لنفسه، وفقاً للمعايير الدولية، من أعضاءه يحق لهم التصويت. إذن ليس السؤال «هل للناس حق التصويت؟»، ولكن «من هم الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في اقتراع معين؟»

معايير غير مقبولة

هناك اتفاق عام بخصوص عدم قبول بعض المعايير لتحديد من يحق له التصويت. هكذا، ووفقاً للفصل ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولموثيق دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، لا يجوز استخدام المقاييس التالية لوضع القيود على من يحق له التصويت في مجتمع ما:

- ♦ العرق.
- ♦ اللون.
- ♦ الجنس.
- ♦ اللغة.
- ♦ الدين.
- ♦ الآراء السياسية أو آراء أخرى.
- ♦ الأصل الوطني أو الاجتماعي.
- ♦ الملكية.

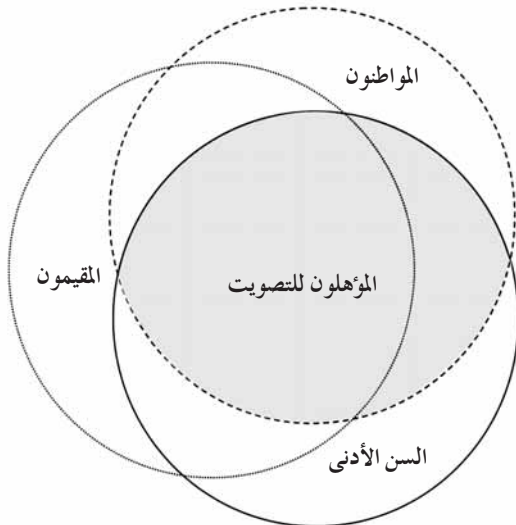
بصفة مماثلة، هناك اتفاق على أنه لا يجوز حرمان أي شخص من حق التصويت لأنه أعمى أو لعدم توفر موارد مالية لديه. كما لا يجوز، وفقاً للمعايير والممارسات المعمول بها دولياً، حرمان أي شخص من حق التصويت بسبب إعاقته الجسدية أو ميوله الجنسية.

بالمشاركة في انتخاباتها. إلا أن غيانا تشترط على مواطني بلدان الكومنولث الأخرى أن يكونوا قد قضاوا مدة سنة من الإقامة في غيانا قبل أن يحصلوا على حق التصويت.

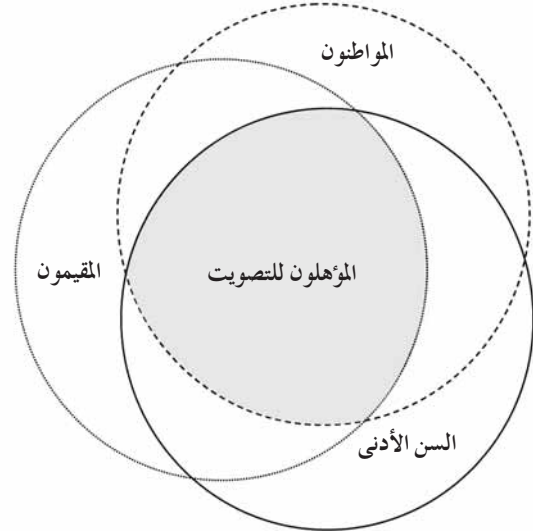
غير أن البعض يقول إنه ليس من اللائق أن يكون لغير المواطنين الحق في التصويت نظرا لولائهم لدولة أخرى. ومن وجهة عملية، قد لا يمتلك المقيمون من غير المواطنين في بعض البلدان الوثائق التي تثبت أنهم أقاموا في البلد المعني طيلة المدة المطلوبة لكي يصبحوا مؤهلين لممارسة حق التصويت فيها. وتتجلى مثل هذه المشاكل خاصة في البلدان التي توجد فيها جاليات كبيرة من المهاجرين أو في تلك التي يتوفر فيها للعديد من الناس أدلة لإثبات الإقامة لكن لا تتوفر شهادة المواطنة إلا للقليل منهم.

حق التصويت في بعض الدول كتشيلي والهند محصور بالذين يقيمون فيها بصفة عادية. أما في بلدان أخرى مثل الأرجنتين وفرنسا، يتمتع المواطنون المقيمون خارج البلاد بحقهم في التصويت على الأقل في بعض الانتخابات. ويوضح الرسم البياني ٣ وضعية المواطنين غير المقيمين الذين يحق لهم التصويت. إن تمديد حق التصويت لإفادة المواطنين الذين يعيشون خارج البلاد قد يتطلب إحداث إجراءات إدارية معقدة لتمكينهم من ممارسة حقهم في التصويت يوم الاقتراع. وتشكل مثل هذه الوضعية صعوبة أكبر بالنسبة للبلدان التي تتوفر لديها أعداد هائلة من اللاجئين الذين يعيشون خارج حدودها. ومن بين المشاكل الشديدة الحساسية التي يتعين معالجتها في هذه الحالة هناك مسألة تعيين إحدى الدوائر الانتخابية داخل البلاد التي ستنسب إليها أصوات هؤلاء اللاجئين. وقد يكون لهذا القرار تأثير هام على الانتخابات التي تعتمد نظام الدوائر الانتخابية عوض نظام التمثيلية النسبية على المستوى الوطني.

رسم بياني ٣: الأشخاص الراشدون من بين المواطنين المقيمين أو غير المقيمين وحدهم لهم الحق في التصويت

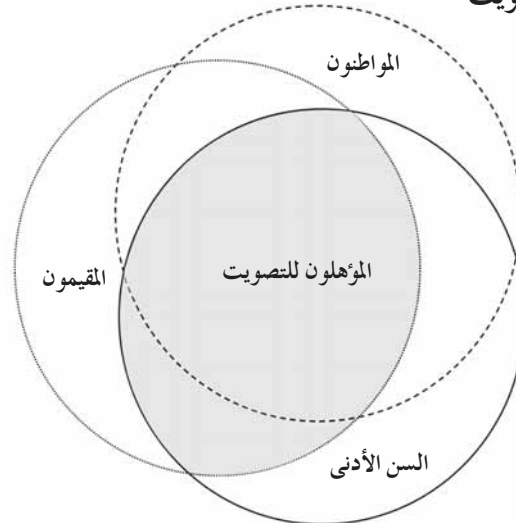


رسم بياني ١: الأشخاص الراشدون من بين المواطنين المقيمين وحدهم لهم الحق في التصويت



ومن جهة أخرى، تسعى بعض البلدان الأخرى إلى تضمين عدد أكبر من الناخبين عند تحديدها لمن يحق لهم التصويت وتمدد هذا الحق، على الأقل في بعض الانتخابات، لغير المواطنين من الذين يقيمون في البلاد بصفة عادية لمدة طويلة معينة من الزمان. هكذا تسمح ملاوي مثلا لغير المواطنين من الذين أقاموا فيها لفترة سبع سنوات بالتصويت. ويعكس الرسم البياني ٢ حالة تمديد حق التصويت للمقيمين غير المواطنين.

رسم بياني ٢: الأشخاص الراشدون من بين المواطنين أو من بين المقيمين غير المواطنين وحدهم لهم الحق في التصويت



وتعطي بعض دول الكومنولث حق التصويت لمواطني بلدان أخرى من الكومنولث. هكذا تسمح كل من أستراليا وغيانا والمملكة المتحدة لمواطني أية دولة أخرى من الكومنولث

تسجيل الناخبين في الصحراء الغربية

منذ انتهاء الحكم الإسباني في الصحراء الغربية سنة ١٩٧٦، أصبح هذا التراب محط نزاع بين الحكومة المغربية التي تريد إدماجه في حظيرتها من جهة وجبهة البوليساريو التي تريد إحداث دولة مستقلة (وكانت الحكومة الموريتانية تطالب في البداية هي أيضاً بالصحراء الغربية كجزء من ترابها، ولكن تراجعت عن هذا المطلب سنة ١٩٧٩). وفي ١٩٨٨، اتفقت الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو على تنظيم استفتاء يقوم فيه الشعب الصحراوي بالاختيار بين الاستقلال والاندماج في المغرب. إلا أن الاستفتاء الذي كان مبرمجاً في شهر يناير ١٩٩٢ لم يتم تنظيمه إلى حد الآن. وشكّل الخلاف حول مسألة من له الأهلية للمشاركة في الاستفتاء - من له الحق في التصويت - حجر عثرة أساسية. وطالبت الحكومة المغربية باعتبار الأشخاص المقيمين حالياً في الصحراء الغربية هم المؤهلون، بينما طالبت جبهة البوليساريو بحصر تحديد المؤهلين فقط في الأشخاص المتضمنين في إحصاء ١٩٧٤. وتؤكد جبهة البوليساريو أن الحكومة المغربية قد جلبت أشخاصاً غير صحراويين إلى الصحراء الغربية منذ سنة ١٩٧٦ (مقيمون غير مواطنين) وتريد منع هؤلاء الأشخاص من التصويت. في الوقت نفسه، تريد جبهة البوليساريو أن تتأكد من أن اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات بالجزائر (مواطنون غير مقيمين) سيكونون مؤهلين للتصويت. وفي سنة ١٩٩٣، حصل اتفاق حول المقاييس الخاصة بحق التصويت في الاستفتاء. ولكن لم تتم بعد هذه الاستشارة بسبب الخلافات المستمرة حول تأويل هذه المقاييس وتطبيقها.

المصدر:

Source : United Nations Mission for the Referendum in Western Sahara (MINUROS) Fact Sheet

ولا تسمح بعض الدول لأعضاء من قوات الجيش والشرطة بالتصويت. أنغولا وتركيا، مثلاً، لا تسمحان لأعضاء الجيش بالتصويت، بينما تسمح بعض البلدان الأخرى مثل نيكاراغوا والولايات المتحدة للجنود بذلك.

لا يوجد اتفاق عام بخصوص حصر الحقوق الانتخابية على أساس انعدام الأهلية العقلية أو السوابق الجنائية أو خدمة الجيش أو الشرطة. وبهذا الخصوص فإن حق التصويت العام الأساسي المعترف به دولياً يشجع على توسيع هذا الحق عوض وضع القيود عليه.

السن

تحدد كل البلدان سناً أدنى كأحد شروط الأهلية الانتخابية ويكون هذا السن عادة هو السن الذي تعتبر فيه الدولة الأشخاص راشدين مما يؤهلهم أيضاً لحقوق أخرى، وهو سن ١٨ بالنسبة لمعظم البلدان^٢. أما البلدان الأخرى، فبعضها يحدد سن التصويت لأقل من ١٨ أو أكثر. في اليابان وتايوان مثلاً، حق التصويت محدد بـ ٢٠ سنة كأدنى سن، بينما البرازيل حددت هذا السن بـ ١٦.

معايير أخرى

وتشترط بعض الدول معايير إضافية للأهلية الانتخابية. في هذه الحالة فإن شروط المواطنة والإقامة والسن قد لا تكفي للحصول على حق التصويت، وتتعين الاستجابة لمعايير أخرى:

- ◆ الأهلية العقلية.
- ◆ السجل الجنائي.
- ◆ الخدمة في الجيش أو في الشرطة.

وترفض العديد من الدول حق التصويت للأشخاص الذين ثبت قانونياً أنهم معدومو الأهلية العقلية. وتتطلب هذه الحالة إجراءات قضائية إلى جانب بعض الإجراءات لحماية حقوق الشخص المعني قبل الإقرار بعدم أهليته لاتخاذ قرارات بكل حرية وعلى علم بالأشياء بخصوص عدد من القضايا بما فيها التصويت. إلا أن بعض الدول، مثل كندا والسويد، لا تحرم الأشخاص المعاقين ذهنياً من حق التصويت.

وفي بعض البلدان، يُحرم الأشخاص الذين تمت إدانتهم في جرائم خطيرة و/أو الأشخاص الذين تم وضعهم في السجن من حق التصويت. وترفض أستراليا حق التصويت للأشخاص المحكومين بخمس سنوات سجن أو أكثر. في الولايات المتحدة، يحرم عادة كل من أدينوا بجريمة من حق التصويت مدى الحياة إلا إذا استرجعوا حقوقهم الانتخابية بعد مراجعة إيجابية إثر طلب خاص. وعكس ذلك، تسمح كل من ناميبيا وبولندا للأشخاص المدانين بجرائم بالتصويت.

^٢ وجدت دراسة حديثة عن ٦٣ دولة أن السن الأدنى للإقتراع في ٥٩ ولاية كان ١٨ سنة Blais, A. L. Massicotte and A. Yoshinaka. "Deciding who has the right to vote: A comparative analysis of election laws. *Electoral Studies: An International Journal* 20(1): 40-62(2001).

تسجيل الناخبين

من يستطيع التصويت؟

بعد الإجابة على سؤال من يحق له التصويت، يتعين معالجة المشاكل العملية المتعلقة بضمان إمكانية التصويت بالنسبة للذين يعتبرون مؤهلين لذلك، والعمل في المقابل على منع الأشخاص غير المؤهلين من التصويت.

وفي كل عملية انتخابية، قد لا يتمكن بعض الأشخاص المؤهلين من التصويت لأسباب إدارية، كغياب وثائق إثبات الهوية على سبيل المثال، بينما قد يسمح خطأ لبعض الأشخاص غير المؤهلين أن يصوتوا بسبب غياب إجراءات إدارية وقائية كافية. وإذا حرم عدد مهم من الأشخاص المؤهلين من التصويت في اقتراع لأي سبب كان، فلا يتوقع أن تُعد هذه الانتخابات ذات مصداقية. وبطريقة مماثلة، إذا استطاع عدد هام من الأشخاص غير المؤهلين من المشاركة في التصويت، فمن المتوقع أن تفقد العملية الانتخابية شرعيتها.

يدجأ إلى تسجيل الناخبين في بعض الأنظمة الانتخابية لحل المشكلة العملية المتمثلة في حصر التصويت فقط في الأشخاص المؤهلين. ويقتضي تسجيل الناخبين قبل كل شيء تحديد كل الذين يستجيبون للمقاييس الضرورية للمشاركة في الانتخابات قبل يوم الاقتراع. ثم يتطلب تسجيل الناخبين وضع لائحة تحتوي على أسماء كل الذين ثبتت أهليتهم للمشاركة في عملية انتخابية، وعلى معلومات أخرى وثيقة الصلة بهم (وتسمى لائحة الناخبين). ولهذا الغرض يتعين القيام ببعض المهام الصعبة. ويتوجب على المسؤولين عن الانتخابات وضع مخططات معقدة تتضمن مواعيد عديدة ومتراصلة للتمكن من تحديد الناخبين المؤهلين وتسجيلهم بطريقة ناجحة، ثم تدبير هذه المخططات وتطبيقها.

«سجل الناخبين» أو «لائحة الناخبين» أو «لوائح الناخبين»

إن عبارات «سجل الناخبين»، و«لائحة الناخبين» و«لوائح الناخبين» ليست مترادفة ولكنها شديدة الارتباط فيما بينها. إلا أن معنى هذه الكلمات يختلف كثيرا من بلد إلى بلد، مما يؤدي إلى الخلط في الكثير من الأحيان. وفيما يلي ندرج التعريف لهذه العبارات كما يستعملها المعهد الديمقراطي الوطني والعديد من الخبراء الدوليين في مجال الانتخابات.

يضم سجل الناخبين أكثر من أسماء الأشخاص المؤهلين للتصويت. ويحتوي عادة على بعض المعلومات الأخرى: كأسماء الناخبين وجنسهم، وتواريخ ميلادهم، وعنوانهم ومكتب التصويت الذي ينتسبون إليه ورقم هوية الناخب. ويضم سجل الناخبين في بعض الحالات صور الناخبين وحتى بصمات أصابعهم. وقد يحتوي سجل الناخبين أيضا على معلومات حول أشخاص كانوا يتمتعون بالأهلية الانتخابية في السابق وفقدوها أو تغييرات في أسماء وعناوين الأشخاص المؤهلين للتصويت. كما يمكن تدوين بعض البيانات المرتبطة بهذه الأحداث في سجل الناخبين، كتسجيل شخص لأول مرة، وأين ومتى تمت عملية التسجيل ومن قام بالتسجيل، ومتى ومن أدخل المعلومات الخاصة بتسجيل الناخبين في الكمبيوتر، ومتى ومن تأكد من صحة المعلومات المحفوظة في الكمبيوتر، ومتى تم إنجاز بطاقة هوية الناخب ومن أنجزها ومن وزعها ومتى وفي أي مكان تم تسليمها للسجل. وقد يحتوي سجل الناخبين أيضا على معلومات حول الأشخاص الذين لم يصبحوا بعد مؤهلين للتصويت.

تعتبر لائحة الناخبين صورة فوتوغرافية خاطفة لسجل الناخبين في وقت معين من الزمان. وتضم فقط أسماء ومعلومات أخرى كالعناوين وتواريخ الميلاد والجنس، عن الأشخاص المقيدين في سجل الناخبين والذين يعتبرون مؤهلين للتصويت في ذلك الوقت. وهذا يعني أن لائحة الناخبين لا تضم الأشخاص الموجودة أسماؤهم في سجل الناخبين والذين لم يعودوا مؤهلين أو الذين لا زالوا غير مؤهلين. وعادة ما يتم خلال عملية التسجيل إنجاز لوائح انتخابية أولية ومراجعة ونهائية انطلاقا من سجل الناخبين في أوقات مختلفة. أما اللائحة الانتخابية الأولية، فيتم إحداها عادة في بداية عملية التسجيل، وتعرض على العموم وعلى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لكي تتمكن من تفحصها. ويتم إحداث لائحة انتخابية مراجعة في بعض الأحيان بعد فترة تتاح فيها الفرصة لتقديم الطلبات والاعتراضات للتأكد من أن طلبات الإضافة والحذف والتغيير قد أخذت في الاعتبار من طرف السلطات الانتخابية. ثم يتم إنجاز لائحة انتخابية نهائية تستعمل يوم الاقتراع لتحديد من يسمح له بالتصويت. وتقسّم لائحة الناخبين على أساس عدد مكاتب التصويت إلى عدد متطابق من اللوائح الانتخابية. وتضم اللوائح الانتخابية الموزعة على مكاتب التصويت فقط الأسماء والمعلومات الأخرى الخاصة بالأشخاص الذين عينوا للتصويت في مكتب معين.

ويكون للجمهور وللأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عادة الحق في القيام بمراجعة لائحة الناخبين وليس سجل الناخبين. واللائحة الانتخابية الأولية التي تقسم إلى لوائح انتخابية خاصة بمكاتب التصويت هي التي تعرض للمعانة والفحص. وإذا كان اسم أحد الأشخاص المؤهلين غير موجود في اللائحة الانتخابية الأولية، يتعين إضافة ذلك الاسم والبيانات الأخرى المتعلقة به في سجل الناخبين. ولكن لن يتم إطلاع ذلك الشخص والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بإضافة اسمه إلا عندما يتم إحداث اللائحة الانتخابية المراجعة أو النهائية. ولتوخي البساطة، ارتأينا أن نستعمل عبارة «لائحة الناخبين» دائما في هذا الدليل. وعلى القراء أن يتذكروا أن أية لائحة انتخابية ليست إلا صورة فوتوغرافية جامدة لسجل الناخبين وأنها تنقسم إلى لوائح انتخابية لاستخدامها على مستوى مكاتب التصويت.

رسم توضيحي لعملية تسجيل الناخبين



لمقاييس الأهلية الانتخابية. وفي بعض الحالات، يسلم وصل أو بطاقة انتخابية للمسجلين لكي يستعملوها كدليل لإثبات حقهم في التصويت.

وفي الانتخابات التي يسمح فيها للناس بالتصويت فقط في مكتب تصويت واحد معين، يستخدم المشرفون على الانتخابات اللائحة الانتخابية لمنع الناس من التصويت أكثر من مرة واحدة. ولهذا الغرض تضع علامة أمام أسماء الأشخاص المؤهلين بعد تصويتهم. وأحياناً يطلب من الناخبين أن يوقعوا على لائحة الناخبين أمام أسمائهم، أو يتم التشطيب على أسمائهم بعد قيامهم بالتصويت. ولا تسلّم ورقة التصويت إلا للأشخاص الذين توجد أسماؤهم في لائحة الناخبين والذين لا توجد علامة أمام أسمائهم. ويمنع هذا الإجراء الناس من العودة مرة أخرى إلى مكتب التصويت للتصويت أكثر من مرة واحدة.

وتشكل لائحة الناخبين وسيلة لتحديد من لا يحق له التصويت في اقتراع معين. هكذا يعتبر الأشخاص الذين لا توجد أسماؤهم ضمن لائحة الناخبين في أحد مكاتب التصويت غير مؤهلين للتصويت ولا يسمح لهم به. وتوزع لائحة انتخابية على كل مكتب تصويت ليتسنى للمشرفين على العملية الانتخابية التأكد من هوية الأشخاص الذين يحاولون التصويت، وهكذا يمكن للمسؤولين عن مكاتب التصويت وممثلي الأحزاب بهذه المكاتب أن يحددوا من إمكانية قيام بعض الأشخاص بالتصويت في محل آخرين مسجلين في لائحة الناخبين. كما أن عملية التوفيق بين عدد الأشخاص الذين وقعوا بجانب أسمائهم أو الذين شُطبّت أسماؤهم بعد التصويت وعدد الأوراق الموجودة في صندوق الاقتراع تساعد على الحيلولة دون حشو صناديق الاقتراع أو على اكتشاف مثل هذا التزوير.

تنظم لائحة الناخبين عادة على أساس قاعدة جغرافية تُضاف كل وحدة منها إلى وحدات من حجم أكبر فأكبر وإلى مجموع البلاد في نهاية المطاف. ويتعين أن تكون الوحدات الجغرافية الأساسية من حجم صغير ليتمكن الناخبون الذين ينتمون إلى واحدة منها أن يصوتوا في مكتب واحد. ويتراوح عدد الناخبين لكل مكتب تصويت حسب البلدان من ٥٠٠-٨٠٠ على الأقل إلى ١٠٠٠-١٢٠٠ على الأكثر. ولكن لا ينبغي للوحدات الأساسية أن تتداخل فيما بينها. ويجب منطقياً أن ينتسب كل ناخب إلى وحدة واحدة فقط على أساس عنوانه الشخصي. وفي يوم الاقتراع، تطبع عادة اللوائح الانتخابية على أساس تقسيم جغرافي ولا تحمل كل واحدة منها إلا أسماء الأشخاص الذين سيصوتون في مكتب معين للتصويت، الشيء الذي يسمح للمشرفين على عملية التصويت أن يحددوا من يحق له التصويت.

تساعد عملية تسجيل الناخبين على إنجاز العديد من الوظائف الحيوية:

- ♦ يسمح التسجيل بإشراك الناخبين في عملية التصويت.
- ♦ يضمن التسجيل المساواة في التصويت.
- ♦ يمنع التسجيل الأشخاص غير المؤهلين من التصويت.
- ♦ يعطي التسجيل الفرصة لتقديم الطلبات والاعتراضات بخصوص الأهلية الانتخابية.
- ♦ يوفر التسجيل المعلومات حول عدد الأشخاص المؤهلين للتصويت وتوزيعهم في البلاد.

عندما يقدم الناس على تسجيل أنفسهم، يعلمون قبل يوم الاقتراع إن كانوا يستجيبون

مستويات أخرى. مثلاً يمكن للأحزاب أن تستعمل المعلومات المتعلقة بتسجيل الناخبين لتوجيه حملاتها الانتخابية وأنشطتها التعبوية إلى مساندين محتملين. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام هذه المعلومات لتوجيه أنشطتها الهادفة لتربية الناخبين وتحسيسهم إلى الأشخاص المؤهلين والمسجلين فعلاً.

تحديد الناخبين المؤهلين

يهدف تسجيل الناخبين أولاً إلى تحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت. وقد تتخذ هذه العملية أحد الأشكال الثلاثة العامة الآتية:

- ◆ التسجيل بمبادرة شخصية (حيث يتوجه الناس إلى مراكز تسجيل محددة).
- ◆ التسجيل بمبادرة من الدولة (عملية شبيهة بإحصاء السكان يقوم خلالها موظفون يسهرون على الانتخابات بالتنقل من بيت إلى بيت).
- ◆ التسجيل عن طريق سجل رسمي (استخدام سجل السكان أو سجل الأحوال المدنية).

وتفكر بعض الدول في القيام بعملية التسجيل عن طريق البريد العادي أو الهاتف أو الانترنت. غير أن هذه الاستراتيجيات، وغيرها، الهادفة إلى تخفيف عبء عملية تسجيل الناخبين قد تقوي من احتمال خطر التزوير.

عملية التسجيل بمبادرة شخصية

في حالة تسجيل الناخبين بمبادرة شخصية منهم، تُقام مراكز للتسجيل، ويتعين على الناس أن يأخذوا المبادرة للتوجه إلى هذه المراكز المحددة لهم وتسجيل أنفسهم للتصويت. وقد تقام هذه المراكز مثلاً لفترة محددة من الزمان بالمدارس العمومية أو بأماكن أخرى. كما يمكن للأشخاص الراغبين في التسجيل أن يختاروا التوجه إلى بعض المكاتب الحكومية المحددة والمفتوحة لهذا الغرض طيلة السنة. وفي كلتا الحالتين، تبقى مسؤولية التسجيل بين أيدي الأشخاص. أما الذين لا يبادرون بتسجيل أنفسهم، فلن يتم تسجيلهم ولن يتمكنوا من المشاركة في التصويت لاحقاً.

وقد يتم تعديل عملية التصويت للسماح للأشخاص غير المسجلين في لائحة الناخبين بالتصويت، غير أن ذلك يتطلب إجراءات خاصة واتخاذ تدابير وقائية ضد الأشخاص غير المؤهلين ولمنع التصويت المتكرر.

وفي غياب تسجيل الناخبين، يتعين تحديد الأهلية الانتخابية يوم الاقتراع في مكاتب التصويت. وفي هذه الحالة، إذا ما اعتبر بعض الأشخاص أن إقصاءهم من حق التصويت لا أساس له، يكون عملياً هامش التحرك لاسترداد هذا الحق ضيقاً. كما يصعب منع الأشخاص الذين تم اعتبارهم مؤهلين خطأً، من التصويت. وتؤدي مثل هذه المشاكل إلى إحداث تأخيرات وفوضى وإلى احتمال اندلاع نزاعات بمكاتب التصويت.

وعندما تحدد هوية الناخبين قبيل يوم الاقتراع وتعرض هذه المعلومات على الرأي العام للإطلاع عليها، تكون الفرصة سانحة لتقديم الشكاوى في حال اعتبار أحد الأشخاص أنه أقصي خطأً من حق التصويت. كما يمكن تقديم اعتراض بخصوص أهلية أشخاص كانوا مسجلين ولكن يعتقد أنهم غير مؤهلين. لذا يتعين وضع آليات لمعالجة هذه الشكاوى والاعتراضات مع اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الحقوق الانتخابية.

وإذا طلب من الناخبين التصويت في مكتب تصويت محدد على أساس المكان الذي سجلوا أنفسهم فيه، سيكون بإمكان المشرفين على الانتخابات معرفة العدد الأقصى من الأشخاص الذين يصوتون في كل مكتب تصويت. وعلى هذا الأساس، سيرفع المسؤولون الساهرون على تنظيم الانتخابات كم عدد الأوراق الانتخابية التي يتعين طبعها وتوزيعها على كل مكتب تصويت، مما يقلص من العدد الإجمالي للأوراق الانتخابية التي ينبغي طبعها وتوزيعها كما يقلص من إمكانية وجود أوراق انتخابية إضافية قد تستعمل بطريقة غير قانونية وتضاف بشكل أو بآخر في عملية عدّ أصوات الناخبين بهدف التلاعب في نتائج الاقتراع.

ويمكن للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تستفيد هي أيضاً من المعلومات المتعلقة بتسجيل الناخبين على

الكمبيوتر عند نقل الأسماء من سجل السكان إلى لائحة الناخبين. وقد يصبح هذا المشكل أكثر خطورة عند دمج قواعد البيانات التي تتوفر لدى مختلف الإدارات الحكومية بهدف إحداث لائحة الناخبين.

إحداث لائحة الناخبين

تقتضي عملية تسجيل الناخبين إحداث لائحة بالأشخاص الذين ثبتت أهليتهم للتصويت.

تسجيل الناخبين بصفة دورية

في حالة تسجيل الناخبين بصفة دورية، يعمل المسؤولون عن الانتخابات على إحداث لائحة انتخابية جديدة لكل اقتراع، مما يتطلب مجهودا جديدا كل مرة لتحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت. ويمكن استخدام عملية التسجيل بمبادرة من الأشخاص أنفسهم أو بمبادرة من الدولة لتحديد الناخبين المؤهلين وذلك بصفة دورية. وفي هذه الحالة تنظم عملية التسجيل في فترات دورية كل خمس سنوات مثلا أو لمدة محددة من الزمان قبيل كل اقتراع (سنة شهور قبل الاقتراع مثلا).

تسجيل الناخبين بصفة متواصلة

وفي المقابل، تعتمد عملية تسجيل الناخبين بصفة متواصلة على لائحة انتخابية أولية يتم تحديثها بصفة دائمة. ويتعين في هذه الحالة على المسؤولين عن الانتخابات تحديد الأشخاص الذين أصبحوا مؤهلين خلال السنة والتعرف على الأشخاص الذين كانوا مؤهلين للتصويت من قبل ولم يعودوا كذلك (بسبب الوفاة أو لأنهم فقدوا أهليتهم القانونية، مثلا). كما ينبغي للمسؤولين عن الانتخابات أيضا تحديث المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين انتقلوا إلى عناوين أخرى أو تزوجوا وغيرهم أسماءهم. في حالة إمكانية التسجيل بصفة متواصلة، يقوم الناس بتسجيل أنفسهم مرة واحدة بمبادرة شخصية ولكن يتعين عليهم تحديث المعلومات المُصرَّح بها وقت تسجيلهم عند الضرورة. ويمكن تحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت في حالة التسجيل بصفة متواصلة سواء كان التسجيل يتم بمبادرة شخصية أم بمبادرة من الدولة.

عملية التسجيل بمبادرة من الدولة (القيام بإحصاء)

في حالة التسجيل بمبادرة من الدولة، لا يتوجه الناس إلى مكان محدد لتسجيل أنفسهم. وعوض ذلك، يتعين على الموظفين العاملين بالإدارة الانتخابية أن يتوجهوا إلى بيوت الناس لتحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت. ويقوم عادة بهذه العملية موظفون مديرون ينتقلون من بيت إلى بيت بحثا عن الأشخاص المؤهلين للتصويت. وفي بعض الدول، يلجأ المسؤولون عن الانتخابات إلى خليط من هذين الأسلوبين في التسجيل، فتمام، في بعض المناطق، مراكز تسجيل سهلة البلوغ للعموم في حين يتوجه موظفو الانتخابات مباشرة إلى بيوت الناخبين المحتملين في المناطق البعيدة.

عملية التسجيل عن طريق سجل رسمي (سجل السكان أو سجل الأحوال المدنية)

يمكن تحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت أيضا عن طريق استعمال سجل سكاني أو سجل مدني قائم. ويحتوي سجل السكان على معلومات أساسية حول مجموع مواطني البلاد وربما حول المقيمين الآخرين. وعادة يكون هذا السجل بين أيدي هيئة حكومية أو إدارية محددة وهي منفصلة عن الهيئة التي تسهر على الانتخابات. ويحتوي سجل السكان عادة على بيانات مختلفة مثل: الاسم والسن والجنس والحالة الزوجية والعنوان بالنسبة لمجموع المواطنين في البلاد. كما يحتوي على معطيات حول الولادات أو الوفيات. ولتحديد الناخبين المؤهلين يتعين البحث في السجل السكاني الموجود للتعرف على الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط الضرورية وضبط أسماء الأشخاص الذين ينبغي حذفهم من لائحة الناخبين بسبب الوفاة أو أسباب أخرى. ولا حاجة إلى اتصال بين الناس والموظفين الساكنين على التسجيل. ولا يمكن أن يُعَوَّل على استعمال سجل السكان لتحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت إلا بقدر الثقة التي يحظى بها هذا السجل نفسه. فإذا كان السجل قديما أو مليئا بالأخطاء، لن يساعد على تحديد العديد من الناخبين المؤهلين، كما ستبقى الأسماء التي يتعين حذفها من لائحة الناخبين موجودة.

أضف إلى ذلك احتمال وقوع أخطاء ناتجة عن استعمال

لائحة ناخبين كاملة، مضبوطة وحديثة

وبصرف النظر عن الطريقة المعتمدة لإحداث لائحة ناخبين صالحة لاقتراع معين، يجب أن تكون اللائحة كاملة ومضبوطة وحديثة للتأكد من أن الأشخاص المؤهلين للتصويت سيكون بإمكانهم ممارسة حقهم وأن الأشخاص غير المؤهلين لن يسمح لهم بالتصويت.

♦ وإذا كانت اللائحة غير كاملة، فإن أشخاصاً مؤهلين للتصويت قد لا يتمكنون من التصويت بسبب غياب أسمائهم من اللائحة.

♦ كما أن لائحة غير مضبوطة قد تتضمن أسماء أشخاص غير مؤهلين للتصويت وأخطاء في المعلومات الخاصة بالأشخاص المؤهلين.

♦ وإذا كانت اللائحة الانتخابية قديمة، فإنها لن تضم أسماء الأشخاص الذين أصبحوا مؤهلين مؤخراً وقد تحتوي دون شك على أسماء الأشخاص الذين لم يعودوا مؤهلين. كما أنها لن تحتوي على التغييرات التي قد تكون حصلت في عناوين أو أسماء الأشخاص المؤهلين الذين انتقلوا إلى عنوان جديد أو تزوجوا مؤخراً.

وأمام هذه الاحتمالات تقتضي الأعراف المحرّبة ضرورة إحداث لوائح انتخابية أولية ولوائح مراجعة ولوائح نهائية خلال فترة عملية تسجيل الناخبين. وتسمح هذه النسخ المختلفة من اللوائح للمواطنين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بفحص لائحة الناخبين. كما تسمح بإمكانية إدخال إضافة أو تغيير أو حذف على اللائحة الانتخابية.

مسائل مرتبطة بلائحة الناخبين

هناك مسألتان مرتبطتان بأية لائحة انتخابية يتعين معالجتهما وهما:

- ♦ هل ينبغي حفظ اللائحة الانتخابية بطريقة إلكترونية (بواسطة الكمبيوتر) أو يدويّة؟
- ♦ وهل ينبغي إضافة الصور الفوتوغرافية أو بصمات الأصابع إلى لائحة الناخبين؟

إن اللوائح الانتخابية التي يتم حفظها في العقل الإلكتروني يسهل تحديثها كما يمكن تزويد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بنسخ منها بسهولة أيضاً. لكن هذه الطريقة لحفظ اللوائح الانتخابية تبقى مكلفة وتتطلب مهارات متخصصة. ومن جهة أخرى، وعلى غرار السجلات التي يتم إحداثها يدوياً، تكون اللوائح المحفوظة في العقل الإلكتروني معرضة للأخطاء أثناء تسجيل المعطيات، كما أن بعض الناس لا ثقة لهم في العقل الإلكتروني. وإذا ما اختارت الدول إحداث لوائح انتخابية بطريقة إلكترونية، يتعين على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تطور قدراتها في مجال الإعلاميات أو اللجوء إلى خبراء مستقلين للتدقيق بالعمليات الإلكترونية لضمان الشفافية في عملية تسجيل الناخبين.

الأنماط المختلفة لتسجيل الناخبين

يختلف نمط تسجيل الناخبين من دولة لأخرى. ويمكن تصنيف جل الأنماط القائمة في إحدى الأصناف الأربعة التالية:

تسجيل الناخبين بمبادرة شخصية، تسجيل بصفة دورية - يتوجه الناس إلى مراكز محددة للتسجيل خلال فترة زمنية محددة قبل تنظيم الاقتراع أو مرة واحدة خلال مدة محددة من السنوات.

تسجيل الناخبين بمبادرة شخصية، تسجيل بصفة متواصلة - يتوجه الناس إلى مراكز محددة للتسجيل تكون مفتوحة طيلة السنة.

تسجيل الناخبين بمبادرة من الدولة، تسجيل بصفة دورية - ينتقل موظفون من الهيئة المشرفة على الانتخابات من بيت إلى بيت للبحث عن الناخبين المؤهلين خلال فترة زمنية محددة قبيل تنظيم أي اقتراع أو مرة واحدة خلال مدة محددة من السنوات.

تسجيل الناخبين عن طريق آليات إدارية، تسجيل بصفة متواصلة - تستخرج لائحة انتخابية من سجل سكاني أو مدني تقوم هيئة حكومية بحفظه.

أمثلة عن أنماط تسجيل الناخبين

تسجيل متواصل	تسجيل دوري	
تسجيل بمبادرة شخصية	ملاوي، غيانا	كندا، الفلبين
تسجيل بمبادرة من الدولة	ألبانيا، نيبال	-
تسجيل عن طريق آليات إدارية	-	السويد، أوكرانيا

أما نمط التسجيل بمبادرة من الدولة مع إمكانية التسجيل المتواصل، فلا وجود له، إذ ليس من العملي أن ينتقل موظفو الهيئة الانتخابية من بيت إلى بيت طيلة السنة، أي باستمرار. كما أن سجل السكان أو سجل الأحوال المدنية، بطبيعته، يُحفظ بصفة مستمرة وليس بطريقة دورية.

وكما هو الشأن بالنسبة لعملية التسجيل نفسها، لا بد أن يتمكن الناس أيضا من الإطلاع على لائحة الناخبين في ظروف ملائمة. وينبغي أن تعرض اللائحة الانتخابية في أماكن يسهل الوصول إليها، كالأماكن التي ستقام فيها مكاتب التصويت يوم الاقتراع، وأن تضمن الطريقة المستعملة لعرض اللائحة الانتخابية إمكانية الوصول إليها من طرف الجميع. من فيهم النساء والفئات التي تكون مشاركتها في الحياة السياسية محدودة تقليديا. ويتعين تزويد الأحزاب السياسية المتبارية في الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بتتبع ومراقبة العملية، بلائحة انتخابية أولية ليتسنى لها التأكد من سلامتها. ويساهم ذلك في إلغاء أحد الأسباب الأساسية للشكاوى التي تطال الانتخابات فيما بعد، كما تقوي ثقة الجماهير في العملية الانتخابية برمتها.

ويتعين التوفيق بين مصلحة المعارضين السياسيين والجمهور في التأكد من سلامة اللائحة الانتخابية من جهة وحق المواطنين في احترام حياتهم الخاصة. إن اهتمام الرأي العام بالتأكد من سلامة الانتخابات يسمح للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالحصول على أسماء وعناوين الناخبين والاطلاع أيضا على الإجراءات التي تقوم بها السلطات الانتخابية للتحقق من سلامة اللائحة الانتخابية. وينبغي أن يُسمح للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني أيضا أن تقوم بنفسها بعمليات التدقيق وأن تتأكد مثلا من وجود أسماء مسانديها في اللائحة أو أسماء ناخبين يتم اختيارها بصفة عشوائية. وإذا ما تبين أن فتح المجال للاطلاع بصفة مطلقة على أسماء وعناوين وصور ومعلومات أخرى حساسة كالأصل العرقي قد يؤدي إلى المساس بالأمن العام، يصبح تقنين الحصول على بعض المعلومات مشروعاً في هذه الحالة. ويتعين من جهة أخرى على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تتعامل بروح المسؤولية مع المعلومات التي تحصل عليها حول المواطنين.

الطلبات والاعتراضات

وكجزء من عملية التأكد من سلامة التسجيل، ينبغي توفير إمكانية الاعتراض على الأخطاء الموجودة في اللوائح الانتخابية عن طريق تقديم:

إن إضافة الصور الفوتوغرافية للناخبين المؤهلين إلى لائحة الناخبين تساعد على تحسين سلامة عملية تسجيل الناخبين. ويمكن أخذ هذه الصور أثناء تسجيل الناخبين، سواء في حالة تسجيل أنفسهم بمبادرة منهم أو بمبادرة من الدولة. كما يمكن الحصول على الصور من خلال عملية جمع المعطيات لفائدة سجل سكاني. ويمكن تزويد مكاتب التصويت بالصور ليتسنى للساخرين عليها مقارنتها مع وثائق إثبات الهوية ووجوه الناخبين المتوافدين على المكاتب يوم الاقتراع، أو إضافتها مباشرة إلى صفحات لائحة الناخبين. وتساعد هذه الوسيلة الأخيرة على التخلص من مشاكل النقل والحفظ أو ضياع الصور. إلا أن التقنيات المستعملة لإحداث مثل هذه اللوائح تبقى مكلفة. وينبغي أخذ بعض العوامل الدينية والثقافية بعين الاعتبار للتأكد من أن استخدام الصور في عملية تسجيل الناخبين أمر مناسب وخاصة في البلدان التي لا تقبل ذلك بالنسبة للنساء.

وتضاف أحيانا بصمات الأصابع إلى لائحة الناخبين وقد يكون لهذا الإجراء أثر رادع لمحاولات التزوير في مكاتب التصويت. إلا أن صعوبة نسخ البصمات بشكل دقيق قد تشكل عرقلة أمام استعمالها بطريقة فعالة لتحديد الهوية بمكاتب التصويت، إلا إذا استخدمت آليات رقمية للنسخ ذات تكلفة مرتفعة نسبيا في عملية تسجيل الناخبين.

التأكد من المسجلين للتصويت

حاليا يتم إنجاز لائحة انتخابية أولية، يتعين إعطاء الفرصة للعموم لتفحصها وذلك لعدة أسباب:

- ♦ للتأكد من أن أسماء كل الأشخاص الذين سجلوا أنفسهم للتصويت موجودة فعلا في اللائحة الانتخابية.
- ♦ للتأكد من أن المعلومات المتعلقة بكل الأشخاص المؤهلين والموجودة في اللائحة الانتخابية مضبوطة وحديثة.
- ♦ للعمل على اكتشاف أشخاص يُعتقد أنهم غير مؤهلين للتصويت ولكن أسماءهم تظهر على اللائحة الانتخابية.

الإنتخابية المراجعة وعرضها و/أو نشرها لاطلاع الرأي العام عليها، إلا إذا كانت هناك اعتبارات أمنية استثنائية تعترض على ذلك.

📖 سلامة اللائحة الانتخابية النهائية لسنة ١٩٩٥

في جنوب إفريقيا

نظمت جنوب إفريقيا أول انتخابات محلية ديمقراطية في شهر نوفمبر ١٩٩٥.

ولهذا الغرض تمت برجة عملية تسجيل الناخبين من ٢٨ يناير لغاية ٢٨ أبريل من السنة نفسها. وعند انتهاء فترة الـ ٩٠ يوما التي خصصت للتسجيل، تبين أن نسبة ٢٩,٩٪ فقط من الهيئة الناخبة المحتملة تم تسجيلها. وأمام ضعف نسبة المسجلين، قررت وزارة الشؤون الإقليمية وتنمية الشأن الدستوري بمعية مجموعة العمل المكلفة بالانتخابات المحلية تمديد فترة التسجيل إلى غاية ٥ يونيو. ولهذا الغرض نظمت أثناء فترة التمديد حملة واسعة لتسجيل الناخبين في بيوتهم وتحسيسهم عبر وسائل الإعلام. كما تم تجنيد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أيضا للمساهمة في هذه الحملة وللعمل على الرفع من مستوى التسجيل. ومع انتهاء فترة التمديد، ارتفعت نسبة المسجلين إلى ٧٢,٥٪ واعتبر هذا الرقم تعبيراً عن تحسّن هائل لمستوى التسجيل رغم أنه بقي بعيداً عن الهدف المرسوم. وأمام ضعف مستوى تسجيل الناخبين، قررت Project Vote (وهي عبارة عن مبادرة تتوخى تربية الناخبين في جنوب إفريقيا) القيام باستطلاع للرأي للوقوف عند الأسباب الكامنة وراء عزوف المواطنين في جنوب إفريقيا عن التسجيل والأثر المحتمل لهذا العزوف عن العملية الانتخابية. تم تنظيم الاستطلاع في ثلاثة أقاليم حيث توجد أقل نسبة للتسجيل. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الاستطلاع أن ٤١٪ من الذين لم يسجلوا أنفسهم صرحوا عن نيتهم في التصويت يوم ١ نوفمبر. واتضح أن عددا كبيرا من المواطنين لم يدركوا أنه لن يسمح لهم بالتصويت ما داموا غير مسجلين. وعلى أساس نتائج هذا الاستطلاع، تم إعداد تقرير يعرض خمس استراتيجيات ممكنة من شأنها إفساح المجال لغير المسجلين من بين الأشخاص الراغبين في التصويت لممارسة هذا الحق. وسلمت نتائج الاستطلاع والتقارير الذي يعرض هذه الاستراتيجيات إلى الوزارة المعنية وإلى مجموعة العمل المكلفة بالانتخابات. وعلى أساس هذه النتائج والجهود، تقرر تنظيم عملية تسجيل إضافية في فترة ما بين ١١ و٢٥ سبتمبر، أي شهر قبل موعد الاقتراع. وخلال هذه الفترة الجديدة استطاع ما يناهز ٤٠٠,٠٠٠ ناخب مؤهل من بين الأشخاص غير المسجلين أن يسجلوا أنفسهم للتصويت.

المصدر: تسجيل الناخبين في جنوب إفريقيا، عن Project Vote

- ◆ الطلبات أو الشكاوى - ينبغي إتاحة الفرصة للأشخاص الذين يعتقدون أنهم مؤهلون للتصويت ولكن أسماءهم لا تظهر بصفة مضبوطة على لائحة الناخبين للمطالبة بتصحيحها.
- ◆ الاعتراضات - ينبغي السماح للمواطنين بالاعتراض على أهلية الأشخاص الذين تظهر أسماءهم على لائحة الناخبين ولكن أهليتهم مشكوك فيها.

ولهذا الغرض يتعين توفير إمكانية اتخاذ إجراءات واضحة وفي الوقت المناسب للتأكد من شرعية هذه الطلبات والاعتراضات. وفي بعض الحالات يمكن معالجة الطلبات بطريقة إدارية صرفة. فإذا تبين أن أحد الأشخاص سقط اسمه من اللائحة الانتخابية سهواً أو أن أخطاء في المعلومات المتعلقة به تسربت إلى اللائحة، يمكن حل المشكلة فقط بتسليمه استمارة للقيام بإصلاح هذه الأخطاء. ولكن إذا كان حذف بعض الأسماء من اللائحة الانتخابية الأولية أو إضافة أسماء أخرى مثيراً للجدل، قد يصبح من الضروري اللجوء إلى عملية مراجعة قضائية أو شبه قضائية. وفي هذه الحالة يتعين إحداث هيئات قضائية أو شبه قضائية للاستماع إلى الأدلة المؤيدة والمعارضة لحذف الأسماء من اللائحة الانتخابية الأولية أو إضافتها إليها.

ويتعين تشكيل هذه الهيئات في كل مناطق البلاد ليتسنى للمواطنين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أينما وجدت أن تتمكن من اللجوء إلى عملية تقديم طلباتها واعتراضاتها في ظروف مناسبة. وإذا يتعين على هذه الهيئات أن تصدر قرارات بخصوص كل القضايا التي تعرض على أنظارها، لا بد أن تكون هذه القرارات قابلة للاستئناف أمام سلطة أعلى من الإدارة الانتخابية أو أمام محكمة.

وبعد الانتهاء من عملية الطلبات والاعتراضات، يتم إنجاز لائحة انتخابية مراجعة، وتقتضي الأعراف الأكثر شفافية تزويد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني باللائحة

إثبات التسجيل

تعقيد بطاقة الهوية، قد يسهل صنع نسخ مماثلة لها مما يفتح الباب للتصويت غير الشرعي. ومن جهة أخرى، إن إنتاج البطاقات بطرق جد معقدة يطرح مشكل الكلفة حيث تصبح هذه البطاقات عبئا ماليا بالنسبة لبعض البلدان. وعلى كل حال، فإن أفضل الأنظمة التي تستعمل بطاقات الهوية لا تخلو هي أيضا من إمكانية التزوير. وقد تلجأ مثلا بعض الأحزاب السياسية عديمة الضمير عن طريق الرشاوى أو التخويف إلى «شراء» بطاقات الهوية الانتخابية من ناخبين يعتمرون التصويت لفائدة أحزاب أخرى حتى لا يصوتوا بالمرّة. ويمكن مع ذلك التخفيف من هذا المشكل إذا ما سمح باستعمال أشكال أخرى من إثبات الهوية في مكاتب التصويت، ولكن قد تكثّر فرص التصويت المتكرر من طرف بعض الأشخاص. وتظهر بوضوح ضرورة التزام الحذر من طرف المسؤولين عن الانتخابات ومراقبي الأحزاب السياسية بمكاتب التصويت والملاحظين الانتخابيين في أي نظام انتخابي، سواء داخل مكاتب التصويت أم خارجها.

المشاكل المحتملة في تسجيل الناخبين

وإن كان تسجيل الناخبين يساهم في ضمان سلامة العملية الانتخابية، غير أنه قد يحدث بعض المشاكل:

- ♦ بقدر ما تسهل عملية التسجيل، بقدر ما تتضاعف احتمالات التزوير.
- ♦ قد يحرم من التصويت الأشخاص المؤهلون للتصويت غير المسجلين.
- ♦ قد يحرم من التصويت الأشخاص الذين كانوا دون السن الانتخابي أثناء فترة التسجيل ولكن بلغوا هذا السن يوم الاقتراع.
- ♦ قد يحرم من التصويت الأشخاص الذين انتقلوا إلى عنوان آخر بعد فترة التسجيل أو الذين لا يقطنون يوم الاقتراع في المناطق التي سجلوا بها.

إنّ الإجراءات التي يرجى منها تسهيل عملية تسجيل الأشخاص المؤهلين قد تُسهل أيضا تسجيل الأشخاص غير

في العديد من الأنظمة الانتخابية، يُسلّم الأشخاص الذين سجلوا أنفسهم للتصويت وصلا أو بطاقة تُثبت أنهم مؤهلون ومسجلون. ويسلم لهم هذا الوصل ليتسنى لهم في وقت لاحق الحصول على بطاقة هوية الناخب أو بطاقة وطنية تثبت هويتهم. وقد تطلب من كل فرد صورة أو تأخذ بصمات أصابعه لوضعها على بطاقة التصويت النهائية. وتحمل هذه البطاقة في بعض الحالات علامة معقدة تأخذ شكل سند خطّي تساعد على إثبات شرعيتها وتحميها من أي تزوير.

وتتطلب عملية تسليم بطاقات الهوية أو بطاقات هوية الناخب اتصالا بين المسؤولين عن الانتخابات والناخبين لمرّة ثانية، ويعد ذلك إجراء احتراسيًا إضافيًا في إطار عملية التسجيل. هكذا سيكون على الأشخاص الذين نُجّحوا في تسجيل أنفسهم ولكن بطريقة غير قانونية أن يثبتوا لمسؤول انتخابي آخر هويتهم وأهليتهم ليتمكنوا من الحصول على بطاقاتهم.

ويُشكّل استعمال الوصل أو البطاقة كدليل لإثبات الهوية أو التسجيل وسيلة ثمينة للتأكد من سلامة اللائحة الانتخابية. وإذا كان اسم شخص مسجل غائبا من اللائحة الانتخابية، يمكن له أن يثبت أنه مؤهل ومسجل للتصويت أيضا في الواقع. وفي هذه الحالة قد تقتضي الإجراءات الانتخابية السماح لهذا الفرد بالتصويت رغم غياب اسمه من اللائحة الانتخابية. ويمكن إحداث إجراءات خاصة لمعالجة مثل هذه الحالات كاشتراط صدور قرار عن المحكمة أو السماح بالتصويت ووضع ورقة التصويت في غلاف خاص منفصل لبتّ فيها لاحقا.

إلا أن بطاقات الهوية لا تخلو من المشاكل. في بعض الحالات، قد يتم طبع بطاقات هوية تحتوي على معلومات أو صور (إذا وجدت) خاطئة. وقد يتطلب ذلك وقتا طويلا وأخذًا وردًا قبل أن يحصل كل ناخب على بطاقة هوية مضبوطة. وفي حالة روزنامة انتخابية معينة، قد لا يكون الوقت كافيا لإنتاج وتوزيع بطاقات الهوية. وبالنظر إلى طريقة إنتاج ومستوى

توفر إمكانية المشاركة في التصويت لأكثر عدد من الناخبين، تشكل مع ذلك خطراً على سلامة الاقتراع. وفي هذه الحالة يتعين مثلاً وضع علامة سلفاً في اللائحة الانتخابية للإشارة إلى حالات التصويت الغيابي أو المبكر لمنع الأفراد المعنيين من التصويت مرة ثانية. بمكتب التصويت يوم الاقتراع. وفي بعض البلدان، يمكن للناخبين أن يُعلموا السلطات الانتخابية قبل يوم الاقتراع بالمكان الذي سيتواجدون فيه ذلك اليوم، بواسطة مطبوع خاص يشير إلى ذلك. وعلى هذا الأساس، تصدر السلطات الانتخابية قراراً مكتوباً يسمح لهؤلاء الناخبين بالتصويت في المكان البديل. وينبغي اتخاذ الاحتياطات اللازمة لكي لا يتمكن هؤلاء الناخبون من التصويت أكثر من مرة واحدة.

التسجيل يوم الاقتراع

هناك وسيلة لحل مشكلة الأشخاص المؤهلين الذين لم يقوموا بتسجيل أنفسهم قبل يوم الاقتراع وتكمن في السماح لهم بالتسجيل بمكتب التصويت يوم الاقتراع. وفي هذه الحالة يتعين فحص وثائق الهوية لإثبات الأهلية. وإذا تبين أن الشخص المعني مؤهل، يوضع اسمه على لائحة انتخابية إضافية يمكن مراجعتها لاحقاً، ويسمح له بالتصويت. ولكن إذا علم الناس أنه بإمكانهم التصويت يوم الاقتراع دون أن يكونوا مسجلين سلفاً، قد يقررون عدم التسجيل قبل يوم الاقتراع، مما سيقصر مزايا عملية التسجيل وقد يتيح الفرصة للتصويت المتكرر من طرف بعض الأشخاص. ولذلك في حالة إحداث لائحة انتخابية إضافية يوم الاقتراع، يصبح اتخاذ تدابير احتراسية أكثر إلحاحاً لتفادي التصويت المتكرر من طرف بعض الأشخاص. ويمكن منع التصويت المتكرر بواسطة إجراءات وقائية أخرى كوضع الحبر الذي يتعذر محوه على أصابع كافة الناخبين.

أوراق الإقتراع المشكوك في صحتها أو المتنازع حولها

وهناك طريقة أخرى للحد من إمكانية حرمان الناس

المؤهلين، كما أن التدابير التي تهدف إلى منع الأشخاص غير المؤهلين من التسجيل قد تقوي من احتمال حرمان بعض الأشخاص المؤهلين من التصويت. ويتعين إذن على أي نظام للتسجيل أن يحاول إحداث توازن ملائم بين هاتين الحالتين المتناقضتين.

وتسمح جل القوانين الانتخابية بالتصويت فقط لأولئك الأشخاص المؤهلين والذين تظهر أسماؤهم على اللائحة الانتخابية. وقد يحدث ألا يُسمح لبعض الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط الأهلية الانتخابية بالتصويت يوم الاقتراع بسبب عدم تسجيلهم من قبل. كما يمكن ألا يسمح لبعض الناخبين المؤهلين والمسجلين بالتصويت فقط لعدم وجود أسمائهم في اللائحة الانتخابية بسبب خطأ بشري أو تلاعب.

وفي بعض الأنظمة الانتخابية، تنظّم عملية تسجيل الناخبين قبل تحديد موعد الانتخابات، في حين قد يُغيّر موعد الاقتراع بعد تنظيم عملية تسجيل الناخبين. وفي كلتا الحالتين، قد يوجد بعض الأفراد الذين لم يكونوا مؤهلين إبان عملية التسجيل وأصبحوا مؤهلين بعد ذلك. ويمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق تسجيل الأشخاص الذين لم يبلغوا بعد سن التصويت، لكن دون إدراج أسمائهم في اللائحة الانتخابية النهائية. وقد ينتج نوع من الارتباك عن هذا الحل لأنه لن يسمح لبعض الأفراد المسجلين بالتصويت يوم الاقتراع.

وقد يظهر مُشكل محتمل آخر يوم الاقتراع في حالة عدم تواجد بعض الناخبين في المنطقة نفسها التي كانوا يقيمون فيها عندما سجلوا أسمائهم للتصويت. وهذه الوضعية تطرح مشكلاً لأن معظم الأنظمة الانتخابية تقتضي أن يصوت الناخبون في الأماكن التي سجلوا فيها. وفي مثل هذه الحالة، إذا تواجد الناخبون يوم الاقتراع في مكان بعيد عن المنطقة التي سجلوا فيها، فلن يسمح لهم بالتصويت ولو أنهم مؤهلون ومسجلون.

وتتخذ بعض الدول تدابير خاصة للسماح بالتصويت الغيابي أو المبكر بالنسبة لهؤلاء الأفراد. إن هذه الإجراءات وإن كانت

يتعين تحسيس الناس بأهمية التسجيل لممارسة حق التصويت وكيف يتم التسجيل:

- ♦ إذا كان الناس لا يعلمون أن التسجيل ضروري للمشاركة في التصويت، قد لا يسجلون أنفسهم قبل يوم الاقتراع.
- ♦ إذا كان الناس لا يعرفون متى وأين وكيف يسجلون أنفسهم، قد تفوتهم الفرصة للقيام بذلك.
- ♦ وإذا كان الناس لا يعرفون متى وأين وكيف يمكنهم فحص اللوائح الانتخابية وتصحيحها عند الحاجة، قد تفوتهم الفرصة للتأكد من أن أسماءهم موجودة في اللائحة الانتخابية وقد يفقدون إمكانية التصويت.

لذا، فإن السلطات الانتخابية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني مطالبة كلها بالقيام بدور رئيس في إخبار المواطنين بكيفية تنظيم عملية تسجيل الناخبين ومدى أهميتها. ويتوجب على السلطات الانتخابية القيام بأنشطة ترمي إلى تربية الناخبين لإتاحة فرصة حقيقية للمواطنين لممارسة حقهم في التصويت. كما يتعين على الأحزاب السياسية ومرشحيها أن تنظم مثل هذه الأنشطة التحسيسية لتيسر لمساندتها التوجه إلى مكاتب التصويت والإدلاء بأصواتهم يوم الاقتراع. ومن جهتها وكجزء من مهمتها، فإن منظمات المجتمع المدني مطالبة هي أيضا بالقيام بأنشطة تحسيسية للعمل على حماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة.

ويتعين على كل هذه الأطراف أن تزود الناخبين المحتملين بالمعلومات حول أين، ومتى وكيف يمكن لهم القيام بالتسجيل الأولي؛ وأين، ومتى وكيف يحصلون على بطاقات الناخب (إذا وجدت)؛ وأين، ومتى وكيف يتأكدون من سلامة اللائحة الانتخابية الأولية؛ وأين، ومتى وكيف يمكن تقديم طلب أو اعتراض لإضافة اسم إلى اللائحة الانتخابية أو تحديث المعلومات الخاصة به أو حذفه؛ وما ينبغي القيام به، إذا أمكن، في حالة غياب أسمائهم عن اللائحة الانتخابية. يمكن بمكتب التصويت. أما بالنسبة للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فيتعين عليها تنسيق الجهود الهادفة إلى مراقبة عملية

من حق التصويت نظرا لعدم وجود أسمائهم في اللائحة الانتخابية، وتكمن في السماح لهم بالتصويت بأوراق مشكوك أو مطعون فيها. وتبعا لهذا الإجراء، يقوم الناخبون الذين لا توجد أسمائهم ضمن اللائحة الانتخابية بإثبات هويتهم وأهليتهم للمسؤولين عن مكتب التصويت ويسمح لهم بالتصويت بورقة لا توضع مباشرة في صندوق الاقتراع بل في غلاف لا يحمل أية علامة. ثم يوضع هذا الغلاف داخل غلاف ثانٍ إلى جانب وثيقة تحمل المعلومات الخاصة بهوية الناخب أو بطاقة هويته. وفي هذه الحالة الخاصة يتعين تطبيق إجراءات محددة لفحص أهلية الناخب، وإذا ثبتت أهليته تضاف الورقة التي صوت بها بطريقة سرية إلى باقي الأوراق الأخرى مباشرة في نهاية يوم الاقتراع.

وتُجذب الأعراف الأكثر ديمقراطية تحسین طرق التسجيل أو تطبيق إجراءات أوراق التصويت المشكوك فيها على اللجوء إلى لوائح انتخابية إضافية.

انتخابات دون تسجيل الناخبين

يمكن تنظيم الانتخابات بدون مطالبة الناس بالتسجيل. ويحدث ذلك أحيانا في البلدان التي لا يوجد فيها نظام تسجيل يمكن الاعتماد عليه والتي لا يتوفر لديها الوقت ولا الموارد المالية والبشرية الكافية للقيام بعملية تسجيل الناخبين. فمثلا لم يتم تسجيل الناخبين سنة ١٩٩٤ قبل أول انتخابات ديمقراطية في جنوب إفريقيا. في هذه الحالات، يطلب من الناخبين إثبات أهليتهم عند وصولهم إلى مكتب التصويت. ويتعين آنذاك اتخاذ تدابير احتراسية مشددة (كوضع الخبر الذي يتعذر محوه على أصابع الناخبين) لتفادي التصويت المتكرر من طرف بعض الناخبين. ولكن تضييع في هذه الحالة الفوائد التي توفرها عملية تسجيل الناخبين كما سبق وصفها سلفا.

تثقيف الناخبين وعملية التسجيل

يتوقف نجاح أية عملية تسجيل على تربية الناخبين إذ

يكونوا قادرين على القراءة، وفي بعض البلدان أن يكونوا قد أكملوا عدداً أدنى من سنوات التعليم. كما تقوم بعض البلدان مثل غيانا بتنظيم اختبارات على أساس مقاييس موحدة للتأكد من أن اختيار المسؤولين عن التسجيل يتم على أساس المهارات والمعرفة. ولكن لا يكفي استعمال معيار المستوى التعليمي وحده لمعالجة مسألة الحاجة إلى عدم التحيز السياسي في تسجيل الناخبين. إضافة إلى ذلك، قد تكون بعض الفئات، من انتماء جنسي أو عرقي أو لغوي أو ديني معين في بلد ما، تتمتع تاريخياً أكثر من فئات أخرى بفرص التعليم، مما يؤدي إلى تغليب اتجاه معين وسط المسؤولين عن تسجيل الناخبين. يتوجب إذن أخذ هذه المعطيات الديمغرافية بعين الاعتبار عند اختيار المسؤولين عن تسجيل الناخبين لضمان سلامة العملية.

وبالإضافة إلى ضمان الكفاءة، ينبغي اتخاذ بعض التدابير لضمان عدم التحيز السياسي. يمكن مثلاً مطالبة المرشحين لهذه المهمة بأن يتعهدوا أن يكونوا غير متحيزين عند القيام بمسؤولياتهم. ولا بد من إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية للاعتراض على تعيين المسؤولين عن التسجيل الذين لا تتوفر فيهم الشروط.

إلا أن بعض البلدان تعين ممثلين من الأحزاب السياسية للقيام بمهمة تسجيل الناخبين على أساس صيغة تضمن توازناً سياسياً عوض عدم تحيز الأفراد. وفي موزمبيق، مثلاً، يحق للحكومة وللمعارضة تعيين المسؤولين عن تسجيل الناخبين من بين مسانديهم، ثم توكل المسؤوليات لمجموعات مكونة دائماً من عضوين أحدهما من جانب الحكومة والآخر من جانب المعارضة. وفي ألبانيا، قامت فرق متوازنة سياسياً لإحصاء الناخبين من بيت إلى بيت في إطار حملة تسجيل الناخبين سنة ٢٠٠٠.

وبعدما يتم اختيار المسؤولين عن تسجيل الناخبين، يتعين تدريبهم على أحسن وجه. وتعدّ مهمّة التدريب بنفسها مهمّة ضخمة ومعقّدة ينبغي للسلطات الانتخابية أن تعيرها بالغ الاهتمام وأن تُدرجها ضمن أنشطة أخرى مرتبطة بعملية التسجيل.

التسجيل مع المبادرات الخاصة بتربية الناخبين ومراقبة عملية التصويت يوم الاقتراع وجهود الملاحظين المحليين للعمليات الانتخابية.

اختيار المسؤولين عن عملية التسجيل وتدريبهم

يكتسي اختيار الأشخاص الذين سيسهرون على عملية التسجيل وكيفية تدريبهم أهمية قصوى وله تأثير عميق على كيفية تدبير عملية تسجيل الناخبين. في حال القيام بتسجيل متواصل، وسواء تعلق الأمر بتسجيل الناخبين بمبادرة منهم أم بتسجيلهم انطلاقاً من سجل إداري أو مدني، يكون المشرفون على التسجيل عادة من بين الموظفين الدائمين الذين يعملون مباشرة لإفادة مصالح الدولة أو الهيئة المشرفة على الانتخابات واللائحة الانتخابية. أما في حال تسجيل الناخبين بمبادرة منهم وبصفة دورية، يتعين توظيف أشخاص إضافيين، من معلمين وأساتذة مثلاً، ليعملوا في مراكز التسجيل أثناء فترة التسجيل. كما يتعين أيضاً توظيف مستخدمين مؤقتين للقيام بإحصاء الناخبين من بيت إلى بيت في حالة تسجيل الناخبين بمبادرة من الدولة وبصفة دورية. وفي كل الحالات، ينبغي للمسؤولين عن تسجيل الناخبين أن يؤدوا مهماتهم بطريقة فعالة ونزيهة. وإذا ساد الشعور أن المسؤولين عن التسجيل يتحيزون لحزب معين أو لا تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة، فمن المحتمل ألا تضع الأحزاب السياسية والرأي العام ثقتهما في عملية تسجيل الناخبين.

ولمعالجة هذه القضايا، تُستعمل عادة أربعة معايير لاختيار العاملين في مجال تسجيل الناخبين:

- ◆ ضرورة معرفة القراءة والكتابة ومعيار المستوى التعليمي.
- ◆ ضرورة الحصول على مستوى أدنى من المعرفة عن طريق اختبارات على أساس مقاييس موحدة.
- ◆ ضرورة ضمان عدم التحيز السياسي.
- ◆ أو ضمان توازن سياسي بين المرشحين لهذه المهمة.
- ◆ يشترط في المرشحين لتحمل مسؤولية تسجيل الناخبين أن

الجزء الثاني

مراقبة تسجيل الناخبين

Part Two

MONITORING VOTER REGISTRATION

الجزء الثاني

PART TWO

مراقبة تسجيل الناخبين

الغاية من مراقبة عملية تسجيل الناخبين

تبرر جميع مراحل مسلسل انتخابي معيّن القيام بعملية المراقبة من أجل تقليص نسبة الأخطاء البشرية والحيلولة دون التلاعب ودعم الشفافية وبناء الثقة في العملية الانتخابية - وفي الحكومة التي تنبثق من هذه الانتخابات. وهكذا فإن مراقبة عملية تسجيل الناخبين تعدّ أمرا ذات أهمية كبرى بالنسبة للأحزاب السياسية وللمرشحين ومنظمات المجتمع المدني ولعموم المواطنين، وذلك لاعتبارات مختلفة.

ضمان حقوق المواطنين المؤهلين للتصويت

في عدد كبير من الأنظمة الانتخابية، لا يُسمح للمواطنين الذين لا يسجلون أنفسهم في قوائم الناخبين بأن يصوتوا يوم الاقتراع ولو كانوا يستوفون الشروط التي تؤهلهم للتصويت. فهذه الأنظمة الانتخابية تشترط أن يسجل اسم الشخص في لوائح الناخبين حتى يمكنه الإدلاء بصوته. وقد يخول الموظفون المحليون المسؤولون عن عملية الانتخاب صلاحية الترخيص لشخص مؤهل بأن يصوت دون أن يكون اسمه مدرجا في لائحة الناخبين المسجلين ولو كان هذا الإجراء غير إلزامي.

وتضع منظمات المجتمع المدني التي تطمح إلى حماية الصالح العام على عاتقها مسؤولية المساعدة في التأكد من أن جميع الأشخاص المؤهلين للتصويت والذين يودون المشاركة في العملية الانتخابية يُعاملون على قدم المساواة. وفي الوقت نفسه، فإن الأحزاب السياسية والمرشحين المتنافسين يجب أن يتأكدوا من أن مؤيديهم سيتمكنون من التصويت يوم الاقتراع. فإذا لم يتمكن منخرطون في حزب سياسي أو مرشح ما من التسجيل في اللوائح أو منعوا من التصويت لأن أسماءهم ليست مدرجة في لائحة الناخبين، فإن الحزب أو المرشح

سيحرم من الفوز بغير حق أو يطعن في مصداقية نتائج الانتخابات. فعن طريق مراقبة تسجيل الناخبين يمكن لكل من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تساعد على دعم المشاركة السياسية وأن تضمن أن الناخبين يستفيدون من فرصة حقيقية للتمتع بحقوقهم في الانتخاب.

بناء الثقة قبل يوم الانتخاب

تجد المؤسسات الانتخابية صعوبة في تأكيد مصداقيتها في الديمقراطيات الحديثة العهد، وذلك نظرا لانعدام تجربتها أو لفشلها السابق في إجراء انتخابات حقيقية. فحينما تراقب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عملية تسجيل الناخبين، فإنها توفر فرصة لبناء الثقة بين الأطراف التي تطعن في الانتخابات، ومؤيديها وعموم المواطنين في عملية الانتخاب. فعندما تبين جهود السلطات المسؤولة عن تنظيم الانتخابات أن عملية تسجيل الناخبين تجري بطريقة سليمة أو أن السلطات تتدخل بسرعة وبفعالية لتصحيح بعض العيوب في عملية تسجيل الناخبين، فإن هذا يؤدي إلى بناء الثقة في المؤسسات الانتخابية.

الاتصال بالناخبين المحتملين

تُمكن عملية مراقبة تسجيل الناخبين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من الاتصال مباشرة بالأشخاص المؤهلين للتصويت، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستفيد من فرصة مراقبة عملية التسجيل لتقوم بتوعية الناخبين، وهذا ما من شأنه تحسين صورة هذه المنظمات والتأسيس لأنشطة مراقبة أخرى بمشاركة المواطنين. ويمكن للأحزاب السياسية أن تركز جهودها الهادفة إلى المراقبة على المناطق التي تحظى فيها بمساندة قوية، كما يمكنها أن تستغل

معايير أهلية الناخبين للتصويت

يجب تحليل معايير أهلية التصويت بارتباط مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية. فلا يمكن اعتماد معايير محددة صالحة في جميع الحالات. إلا أن هناك إجماع، وكما أشرنا في الجزء الأول، على اعتبار بعض الضوابط غير ملائمة. ويمكن القيام بمراجعة وثائق قانونية ذات صلة بهذا الموضوع مثل دستور الدولة وقانونها الانتخابي من أجل تحديد مدى ملاءمة معايير أهلية التصويت، وذلك بمساعدة خبراء في مجالي القانون وحقوق الإنسان.

وخلال تقييم هذه المعايير يجب أخذ هذه الأسئلة في الاعتبار:

✓ هل تم تحديد معايير التصويت بوضوح أو أنها اعتباطية وغير واضحة؟

✓ هل هذه المعايير تمييزية مقارنة مع الالتزامات الدستورية والقانونية والدولية للبلاد في مجال حقوق الإنسان؟

✓ هل تُقضي هذه المعايير فئة اجتماعية معينة أو مؤيدي حزب معين بصفة تلقائية؟

✓ هل يجب على المواطنين الخضوع لامتحان أو أداء رسوم لكي يتمكنوا من التصويت؟

✓ هل يُسمح للأجانب المقيمين في البلاد بالتصويت؟ وهل يجب تخويلهم هذا الحق؟ هل تُحرّم مجموعات معينة مثل المواطنين القاطنين في غير مناطقهم الأصلية من حق التصويت؟ هل يؤثر إدماج هذه المجموعات أو إقصاؤها بشكل غير متكافئ على مجموعة معينة أو على مؤيدي حزب سياسي معين؟

✓ إذا كان يرخص بالتصويت للأجانب المقيمين في البلاد، كم عدد سنوات الإقامة التي يسمح لهم بعدها بالتصويت؟ وهل هذه المدة ملائمة؟ هل يمكن للمقيمين الأجانب الحصول على وثائق تثبت المدة التي قضوها في البلاد؟

هذه الأنشطة كأساس لحماتها الانتخابية، حيث تقوم بتوعية الناخبين أو بجهود «للحصول على الأصوات/إمنح صوتك». يمكن للحزب الذي يثبت أنه منظم بشكل جيد ويدافع عن حقوق مؤيديه أن يحصل على مساندة المزيد من الناخبين.

الإعداد ليوم الإنتخاب

قد تحتاج الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تراقب عملية تسجيل الناخبين للقيام بأنشطة مشابهة لتلك التي تقوم بها في إطار جهود المراقبة يوم الإنتخاب. وعن طريق قيامها بأنشطة قبل أشهر عديدة من يوم الاقتراع، يمكن للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التعرف على نقاط القوة والضعف في عملية المراقبة. ويمكن للدروس المستخلصة من مراقبة عملية تسجيل الناخبين أن تدعم جهود مراقبة التصويت واحتساب الأصوات ووضع النتائج في الجداول وأن تدعم الجهود المبذولة للحصول على الأصوات. ويمكن نقل التجارب والخبرات المستخلصة، كما يمكن الاعتماد عليها لتأسيس قاعدة من المتطوعين أو توسيعها.

بناء القدرة المؤسسية

يمكن أن تساعد مراقبة عملية تسجيل الناخبين ليس فقط على إعداد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ليوم الاقتراع، بل أيضا على تقوية قدراتها التنظيمية العامة. وتستلزم عملية المراقبة الناجحة التزام الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني بتخطيط استراتيجي حتى تتمكن من تحديد أهدافها ومكامن قوتها وضعفها إضافة إلى متطلبات أخرى:

- ◆ اكتساب فريق العمل لخبرات جديدة.
- ◆ استقطاب أعضاء جدد.
- ◆ تنشيط بنى وطنية أو خلقها.
- ◆ إيجاد مصادر دعم مالية ومادية جديدة.

انظر الجزء الثالث من هذا الدليل من أجل مناقشة مستفيضة لعملية إنجاز استراتيجية للمراقبة.

✓ ما هي الخطة المنتهجة لتحديد الناخبين المؤهلين؟ هل تلتزم هذه الخطة الأشخاص بالذهاب إلى المراكز؟ هل ينتقل الموظفون المسؤولون إلى أماكن إقامة الناخبين أو يتم الاعتماد على سجلات السكان؟ هل هذه طريقة صحيحة ومناسبة؟

✓ هل يلزم إحداث لائحة جديدة للناخبين أو يتم تحديث اللائحة الموجودة سلفاً؟ هل هذه طريقة مناسبة؟

✓ هل يمكن إنجاز مخططات لإحداث لوائح للناخبين أخصيين في الاعتبار عامل الوقت والموارد المتوفرة؟

✓ متى تتم عملية تحديد الناخبين؟ هل تتم هذه العملية في وقت مبكر بما فيه الكفاية في إطار العملية الانتخابية بحيث يمكن وضع لوائح جديدة والتأكد من صحة هذه اللوائح؟ ما هي المدة التي تستغرقها عملية تحديد الناخبين؟ هل تُعد هذه المدة كافية لتمكين جميع الناخبين المحتملين من التسجيل؟ هل يمكن للأحزاب السياسية والمنظمات المجتمع المدني أن تراقب هذه العملية؟

✓ هل يتم إنجاز لوائح الناخبين اعتماداً على الوسائل المعلوماتية؟ هل تتم مراجعة البرامج المعلوماتية المعتمدة من طرف خبراء محايدين؟ كيف يتم اختيار هؤلاء الخبراء؟ هل يسمح لأشخاص من العموم الاطلاع على هذه البرامج؟ هل يسمح للأحزاب السياسية والمنظمات المجتمع المدني باختبار هذه البرامج؟ وما هي المراحل التي يسمح لها فيها بذلك في هذه الحالة؟

✓ هل يُسَلَّم الأشخاص وصلاً يثبت أنهم مسجلون للتصويت؟ هل يسمح هذا الوصل لشخص ما بالتصويت يوم الاقتراع حتى إذا لم يحصل على بطاقة هوية جديدة أو إذا لم يدرج اسمه في لوائح المصوّتين؟

✓ هل يمنح المواطنون بطائق تعريف وطنية جديدة أو بطائق تصويت جديدة كجزء من عملية التسجيل؟ ما هي الإجراءات التي يتم اتخاذها لضمان توزيع بطائق التعريف في حينها؟ ما هي الخطوات التي يتم اتخاذها للحيلولة دون تزوير بطائق التعريف؟ ما هي الخطوات المتخذة للحيلولة دون التصويت غير القانوني يوم الاقتراع بواسطة بطائق التعريف التي لم يتم توزيعها قبل يوم الانتخاب؟

✓ هل يسمح بالتصويت للمواطنين المقيمين خارج البلاد؟ هل يؤثر إدماج المواطنين المقيمين بالخارج أو إقصاؤهم بشكل غير متكافئ على مجموعة معينة أو على مؤيدي حزب سياسي معين؟ هل يمكن من الناحية المالية واللوجيستية أن تسمح الدولة للمواطنين المقيمين في الخارج بالتصويت؟ هل هناك عدد كبير من اللاجئين في البلاد؟ هل يؤثر إدماج اللاجئين أو إقصاؤهم بشكل غير متوازن على مصالح حزب سياسي معين؟

✓ ما هي السن القانونية للتصويت؟ هل تتناسب مع السن التي يصبح فيها الأشخاص بالغين في نظر الدولة؟ هل تؤثر السن القانونية للتصويت بشكل غير متوازن على مجموعة معينة أو على مؤيدي حزب سياسي معين؟

✓ هل يسمح بحق التصويت للأشخاص الذين تعتبرهم الدولة غير مؤهلين من الناحية القانونية؟ هل هناك ضوابط احتراسية تضمن أن الأشخاص المؤهلين للقيام باختيار سياسي حرّ ومبني على دراية بالأمر لن يُعتبروا غير مؤهلين للتصويت من الناحية القانونية؟

✓ هل يسمح بحق التصويت للأشخاص الذين تتم إدانتهم بتهم خطيرة؟ هل يسمح بحق التصويت للمسجونين؟ هل يسمح بحق التصويت للأشخاص الموقوفين بانتظار محاكمتهم؟ وهل هذا أمر مناسب؟ هل يؤثر هذا الإقصاء بشكل غير متوازن على مجموعة معينة أو على مؤيدي حزب سياسي معين؟

✓ هل يُسمح للعسكريين ورجال الشرطة بالتصويت؟ هل هذا أمر مناسب؟ هل يؤثر هذا الإقصاء بشكل غير متوازن على مجموعة معينة أو على مؤيدي حزب سياسي معين؟

✓ هل هناك شروط أخرى تقضي الأشخاص المؤهلين للتصويت؟

إطار تسجيل الناخبين

لا توجد عملية صحيحة محددة وحييدة لتسجيل الناخبين. إلا أن أية طريقة يتم اعتمادها يجب أن تتوافق مع الظروف المحلية ومع المعايير الدولية. كما يجب أن تنتج عنها لوائح كاملة وصحيحة ومحدّثة وهكذا يجب أخذ الأسئلة التالية في الاعتبار خلال مراجعة إطار تسجيل الناخبين:

✓ البرامج التي تسمح بتدريب هؤلاء الموظفين ليقوموا بعملية التسجيل؟ هل تسمح القوانين أو الإجراءات القانونية للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على اللائحة الأولية للتدريب التي يتلقاها هؤلاء الموظفين؟

✓ ما البرامج التي يتم نهجها من أجل توعية الناخبين حول أسباب التسجيل في لوائح الناخبين دواعي ومكانه وزمانه وكيفية وتصحيح الأخطاء الواردة في هذه اللوائح؟ هل يسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني بالقيام بأنشطة تهدف إلى توعية الناخبين؟

📖 الاطلاع على تسجيل الناخبين في نيكاراغوا

في سنة ١٩٩٦، قامت «المجموعة المدنية للأخلاقيات والشفافية ٩٦» بمراقبة عملية الانتخابات في نيكاراغوا، بما فيها عملية تسجيل الناخبين. وفي هذه الانتخابات كانت عملية تحديد الناخبين المؤهلين تتم بشكل مستمر في أغلب جهات البلاد إلا أن هذه العملية كانت تجري كل أسبوعين بشكل «استثنائي» أو دوري في مراكز التسجيل في ٢٦ بلدية في شمال البلاد ووسطها كانت توجد في قلب الصراع الذي كانت تعرفه نيكاراغوا. فقد كان العنف يسيطر على هذه المنطقة، وهو ما جعل عملية التسجيل مخوفة بالمخاطر. فقد تعرضت عملية التسجيل المؤقت للانتقاد لأنها تجري في مدة قصيرة وتحتم على المواطنين السفر لمسافات طويلة. وحسب منتقدي هذه العملية فإن عددا كبيرا من المواطنين في منطقة النزاع السابق لم تكن لديهم وثائق إثبات هوية تثبت أهليتهم للتصويت، كما كان هناك قصور في عملية توعية الناخبين حول عملية التسجيل. ونتيجة لهذه الانشغالات، قامت مجموعة «الأخلاقيات والشفافية ٩٦» بتعبئة متطوعين يقومون بعملية المراقبة خلال عطلة نهاية أسبوع أثناء عملية تحديد الناخبين. وقام هؤلاء المتطوعون بجمع معطيات من ٥٨٩ من بين ٩٧٢ مركزا للتسجيل في ٢٦ بلدية. وقد لاحظت المجموعة بأن الأمن كان مستتباً بما فيه الكفاية في أغلب مراكز التسجيل وبأن المواطنين عرفوا بخبر تسجيل الناخبين من مصادر متنوعة، وبأن أغلب المراكز كانت تفتح في أوقات متأخرة أو تغلق باكراً بسبب مشاكل لوجيستية وبأن بعض الأحزاب السياسية كانت تقوم بحملاتها قرب المراكز، وهذا خرق لمقتضيات القانون. كما لوحظ أن بعض المواطنين كان عليهم المشي لمسافات طويلة من أجل الوصول إلى المراكز وبأن بعض هذه المراكز تفتقر إلى التجهيزات الضرورية. وقد قامت مجموعة «الأخلاقيات والشفافية ٩٦» بالاحتفاظ بهؤلاء المراقبين المتطوعين وعينتهم للقيام بعملية المراقبة يوم الاقتراع.

المصدر :

Voter Registration and Domestic Election Observation in Nicaragua, by the National Democratic Institute for International Affairs.

✓ هل يُسمح للعموم بالاطلاع على لائحة الناخبين الأولية؟ أين ومتى يتم عرض هذه اللائحة؟ هل تتوصل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على اللائحة الأولية للناخبين؟ هل يلزم اللجوء إلى ضوابط من أجل حماية الحياة الخاصة للناخبين المسجلين؟ وما هي الإجراءات المناسبة في هذه الحالة؟

✓ هل هناك إجراءات واضحة تسمح بتقديم الشكاوى والاعتراضات أو المطالبة بإضافة أسماء أشخاص أو تحديثها أو إزالتها من لائحة الناخبين؟ هل هذه الإجراءات معروفة لدى العموم ويمكن تطبيقها بسهولة؟ هل تمكّن هذه الإجراءات من اتخاذ القرارات في الوقت الملائم؟ هل تسمح باستئناف القرارات؟ كيف يمكن للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحصول على نسخة من اللائحة النهائية للناخبين؟ هل يتم إطلاع العموم على هذه اللائحة؟

✓ كيف يتم خلق لائحة الناخبين المؤهلين للتصويت يوم الاقتراع وتوزيعها؟ هل تضاف صورة كل مقترع أو تظهر في لائحة الناخبين؟ هل يسمح للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بمراقبة عملية إنجاز اللائحة النهائية للمصوتين والتأكد من صحتها؟ هل يمكنها مراقبة توزيع اللوائح النهائية للناخبين على مراكز التصويت؟ هل تُزوّد نسخ من اللائحة النهائية للناخبين؟

✓ هل يسمح بالتصويت للأشخاص الذين لا توجد أسماؤهم على لائحة مركز تصويت معين؟ كيف يمكنهم إثبات هويتهم؟ هل يمكن لمراقبي عملية التصويت المنتدبين عن الأحزاب السياسية أو لغيرهم الطعن في هوية ناخب معين يوم الإلتخاب؟ هل هناك إجراءات خاصة بالأصوات المشكوك في أهليتها أو المطعون فيها؟ هل هناك إجراءات خاصة بلائحة إضافية للناخبين؟ هل هناك إجراءات خاصة بيوم الاقتراع تسمح بإصدار قرار يمنح حق التصويت لناخبين مؤهلين لا توجد أسماؤهم على لائحة الناخبين؟

✓ كيف يتم اختيار الموظفين المسؤولين عن عملية التسجيل؟ ما الخطوات التي يتم اتخاذها لضمان حياد هؤلاء الموظفين؟ ما

تمكين الناخبين من التسجيل

يجب الإجابة على سؤالين أساسيين من أجل تحديد الناخبين المؤهلين:

- ♦ هل مُنحت فرصة كافية للناخبين المؤهلين لتسجيل أنفسهم؟
- ♦ هل يتم تطبيق إجراءات معقولة بشكل موحد؟

إنه لمن الضروري أن يحصل كل مواطن على الفرصة للتسجيل وأن تطبق الإجراءات بطريقة فعالة ودون تمييز.

عملية التسجيل بناء على مبادرة المواطنين

عندما يتم إنشاء مراكز للتسجيل في مختلف أنحاء البلاد ويُطلب من الأشخاص الذهاب إليها من أجل التسجيل في لوائح الناخبين، فإن عملية المراقبة المعتادة تتمثل في نشر عدد من الساهرين على المراقبة في هذه المراكز أو إدماج ممثلين عن الأحزاب السياسية و/أو منظمات المجتمع المدني ضمن الطاقم المكلف بالتسجيل. وفي كلتا الحالتين فإن المكلفين بعملية المراقبة يساعدون على تحصيل معلومات حول تمكن الناخبين من التسجيل وحول ظروف إجراء هذه العملية.

التوقيت

كما أشرنا سابقاً، يمكن أن تجرى عملية التسجيل بصفة مستمرة، حيث تظل المراكز مفتوحة طوال السنة؛ أو بصفة دورية، حيث تفتح المراكز لفترة قصيرة عادة ما تكون حين اقتراب أجل الانتخابات أو مرة واحدة خلال عدد محدد من السنوات.

وتكون عملية المراقبة أكثر صعوبة عندما تُجرى عملية تسجيل الناخبين بصفة مستمرة لأنه لا يمكن نشر مراقبين في المراكز على طول السنة. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المفيد للأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني أن تحاول ضم ممثلين عنها إلى الطاقم المكلف بالتسجيل في المراكز. وفي هذه الحالة يجب الحرص على أن يكون طاقم التسجيل متوازن التمثيل من الناحية السياسية.

وفي الحالات التي تترك فيها للمواطن حرية المبادرة بالتسجيل، يجب إحداث مراكز كافية في أماكن يمكن للناخبين المؤهلين الوصول إليها. ويجب أن تظل هذه المراكز مفتوحة لمدة كافية، مع مدها بالتعويضات الكافية، لتكون فرصة التسجيل حقيقية ولتخفيف العبء على الناخبين المؤهلين.

هل يحظى جميع المواطنين بفرصة متساوية للتسجيل؟

أما عندما تأخذ الدولة على عاتقها مسؤولية تسجيل الناخبين، فإن فرق التسجيل يجب أن تنتقل إلى جميع أجزاء البلاد وأن تقضي وقتاً كافياً في كل مكان تذهب إليه حتى تتأكد من تحديد مكان الناخبين المؤهلين الراغبين في التسجيل وتستجوبهم وتسجل المعلومات المتعلقة بتسجيلهم. وإذا كانت الدولة تُجري عملية التسجيل اعتماداً على سجلات السكان، فإن جميع الفئات يجب أن تُمنح فرصة مناسبة لكي تدرج في هذه السجلات دونما تمييز.

هل تستعمل إجراءات معقولة وموحدة لتحديد أهلية كل ناخب؟

وسواء كانت عملية التسجيل تتم بناء على مبادرة من المواطنين أم من الدولة انطلاقاً من سجلات السكان، فإن الإجراءات المتبعة لا يجب أن

الإطلاع على تسجيل الناخبين في ملاوي

أثناء حملة انتخاب الجمعية العامة بملاوي لسنة ١٩٩٩، برز انشغال من كون مراكز التصويت، وخاصة بشمال البلاد، لم تكن مفتوحة أو كانت تقتقد إلى المواد والتجهيزات الضرورية لتسجيل الناخبين. وبسبب هذا الانشغال، فقد قام تحالف من مجموعات معروفة بتجمع الكنيسة/المنظمات غير الحكومية بنشر ملاحظتين في مراكز التسجيل. بمختلف أرجاء البلاد وذلك بغرض جمع معلومات تمكن من التأكد من صحة أو عدم صحة هذا التخوف. وقام مراقبو تجمع الكنيسة/المنظمات غير الحكومية خلال أسبوعين بزيارة ٢٣٦١ مركزا للتسجيل من بين ٣٦٢٢. وقد وجدت نسبة ٦٥٪ أو ١٧٠٩ مراكز من المراكز التي تمت زيارتها مفتوحة. أما المراكز التي وجدت مغلقة فتتوزع على مختلف أرجاء البلاد. إلا أن ٥٢٪ من المراكز التي وجدت مفتوحة في شمال البلاد أعلنت بأنها أجبرت على الإغلاق مرة واحدة على الأقل بسبب غياب الإمدادات اللازمة (عموما انعدام الشرائط والكاميرات اللازمة للإنجاز بطائق الناخبين). إلا أن ٢٧٪ فقط من المراكز في وسط البلاد و ٣٠٪ في جنوب البلاد أعلنت أنها أجبرت على الإغلاق لنفس السبب. وقد تمكن تجمع الكنيسة/المنظمات غير الحكومية، باستعماله لهذه المعلومات للضغط من أجل تمديد عام لعملية تحديد الناخبين المؤهلين وتمديد فترة أطول في شمال البلاد لمنح جميع المواطنين فرصة التسجيل. كما أثبتت هذه العملية لتجمع الكنيسة/المنظمات غير الحكومية ولعموم المواطنين أنه بالإمكان نشر آلاف المراقبين في جميع أنحاء البلاد. وقد ساعدت هذه العملية على بناء ثقة المواطنين والمؤسسات في عملية المراقبة يوم الاقتراع.

المصدر :

First Interim Report on Registration, by the Church/NGO Consortium

و حين لا يكون بالإمكان إدماج أعضاء من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ضمن طاقم التسجيل، فإنه يمكن أن ينتقل المراقبون إلى مراكز يتم اختيارها بصفة عشوائية. وفي هذه الحالة يجب بذل جهد كبير في هذه الفترة التي تسبق الانتخابات مباشرة. كما يكون من المفيد أكثر في هذه الحالات التركيز على تحليل دقة لوائح التسجيل المحصل عليها، وذلك كإجراء يُمكن من الوصول إلى عملية تحديد الناخبين وطريقة سيرها. في حالة التسجيل على دورات منتظمة، عادة ما تبدأ المراقبة عند افتتاح مراكز التسجيل. فبقدر ما يقضي المراقبون وقتا أكبر في المراكز، بقدر ما يمكنهم جمع معلومات أكثر، وبقدر ما يمكنهم التأكد بشكل أفضل بأن مركز التسجيل

مفتوح وبأن إجراءات تحديد الناخبين يتم اتباعها بطريقة سليمة. لكن حتى في حالة التسجيل بصفة دورية، فإنه من الصعب وضع مراقبين في مراكز التسجيل طوال مدة هذه العملية لأنها قد تستغرق عدة أسابيع. وقد يكون بإمكان الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني نشر مراقبين بصفتهم موظفين مكلفين بالتسجيل. وفي هذه الحالة، يجب أن يكون فريق التسجيل متوازنا من حيث التمثيل السياسي.

نشر القائمين بعملية المراقبة

هناك ثلاث طرائق لنشر مراقبين في مراكز التسجيل:

- ◆ نشر شامل.
- ◆ نشر استراتيجي.
- ◆ نشر تمثيلي.

نشر شامل - في هذه الحالة، يتم إيفاد المراقبين إلى جميع مراكز التسجيل تقريبا. وتمكن هذه الطريقة من الحصول على أكبر قدر من المعلومات وعلى درجة عالية من الوثوق. لكن هذه الطريقة تتطلب جهدا كبيرا وتكاليف مرتفعة. وقد تكون غير متاحة من وجهة نظر تنظيمية، باعتبار الأنشطة الأخرى التي تعترض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تنظيمها.

نشر استراتيجي - بدلا من محاولة إرسال مراقبين إلى جميع مراكز التسجيل، يمكن نشر مراقبين في عدد من المراكز التي يتم اختيارها. حيث يمكن للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني نشر أغلب مراقبيها في المناطق التي تركز فيها حملاتها، ويمكن للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني نشر مراقبيها في مناطق عرفت بحدوث المشاكل في انتخابات سابقة أو تنبع منها الانشغالات في الوقت الراهن. وتمكن هذه الطريقة من تقليص الجهد التنظيمي والتكاليف مع ضمان تغطية المناطق الحساسة من البلاد. لكن هناك تخوف، بالنسبة للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، من إمكانية أن ينتج عن عملية المراقبة التي تقوم بها تقرير منحاز يعرض المشاكل أكثر مما يقدم وجهة نظر وطنية فعلا.

كما يمكن أيضا الجمع بين الاستراتيجيات. فمثلا يمكن نشر بعض المراقبين في عينة يتم اختيارها بشكل عشوائي من مراكز التسجيل (نشر تمثيلي) ونشر آخرين في مراكز محددة في مناطق حيوية (نشر استراتيجي).

المنهجية

كما هو الشأن بالنسبة لعملية المراقبة التي تجرى يوم الاقتراع، هناك أربعة عناصر في عملية مراقبة تمكن الناخبين من التسجيل وظروف إجراء هذه العملية.

- ◆ الحضور.
- ◆ التوثيق.
- ◆ إعداد التقارير.
- ◆ والتحليل.

الحضور - من شأن نشر مراقبين لعملية التسجيل تقليص الأخطاء البشرية وردع التلاعب وتحديد الأخطاء والتلاعب في حالة حدوثه، وبناء ثقة الشعب في عملية الانتخاب. كما أن من شأن جهود المراقبة بناء مقدرات تنظيمية وترسيخ وعي المواطنين بجهود الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

التوثيق - إضافة إلى الحضور، يجب على القائمين بعملية المراقبة توثيق ما يلاحظونه. يجب تدوين ما يجري في كل مركز من مراكز التسجيل، مع تسجيل الاختلالات وتبيان ما إذا كانت الإجراءات تجري بشكل سليم. وبالإمكان إدراج عدد كبير من الأسئلة في استمارة التوثيق:

- ✓ ما هي المدة التي بقي فيها مركز التسجيل مفتوحا؟
- ✓ هل كانت هناك حالات إغلاق أو انقطاع في عملية التسجيل؟
- ✓ هل يتم احترام الإجراءات؟
- ✓ كم عدد الناخبين الذين سجلوا أنفسهم هناك؟

المنتدى البرلماني لمجموعة إفريقيا الجنوبية للتنمية يراقب عملية تسجيل الناخبين في زامبيا سنة ٢٠٠١

في سنة ١٩٩٦ قامت لجنة الانتخابات في زامبيا بانتداب شركة خاصة لإنجاز لائحة ناخبين جديدة وبطاق الناخبين. وقد احتجت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بشدة على هذه المبادرة، معتبرة أن عددا كبيرا من الأسماء الوهمية تمت إضافتها إلى اللائحة الجديدة وأن بطاقات انتخابية أُنجزت وسلمت لناخبين وهميين أو غير مؤهلين. ونتيجة لذلك، قامت لجنة الانتخابات في زامبيا بعملية تسجيل جديدة لانتخابات ٢٠٠١.

بعث المنتدى البرلماني لمجموعة إفريقيا الجنوبية للتنمية - وهو هيئة جهوية تضم أعضاء من برلمانات ١٢ دولة إفريقية وتقوم بمهام عديدة، بما فيها مراقبة الانتخابات الوطنية في المنطقة - مراقبين إلى زامبيا لمدة ١٠ أيام للقاء الأطراف المعنية ومراقبة عملية التسجيل. وقد عاين هؤلاء المراقبون عملية التسجيل في ٣١ مركزا بالمدن والقرى. وقد لاحظت هذه البعثة أنه رغم كون عملية التسجيل تتم بطريقة سليمة، فإن عملية التسجيل كانت تمثل عبئا كبيرا من الناحية الإدارية وأن عددا قليلا فقط من المواطنين كانوا يقومون بتسجيل أنفسهم. وقد أوصت البعثة بتمديد فترة التسجيل وتكوين فرق تسجيل متنقلة وبالتفكير في استعمال بطائق ناخبين على الصعيد الوطني.

المصدر:

Voter Registration Observation Mission Report: Zambia, 12 -13 July 2001, by the SADC Parliamentary Forum

نشر تمثيلي - من الممكن أيضا إنجاز عينة تمثيلية من الناحية الإحصائية لمكاتب التسجيل بطريقة عشوائية ونشر القائمين بالمراقبة في المراكز المختارة فقط. وحيث أن مراكز التسجيل يتم اختيارها بطريقة عشوائية فإنه من الممكن الوصول إلى خلاصات حول تمكن الناخبين من التسجيل عن طريقة إجراء عملية تحديد الناخبين في جميع المكاتب، وذلك بناء على المعلومات التي يتم الحصول عليها من العينة. وهذا من شأنه أن يقلص بشكل كبير من عدد المراقبين اللازمين ومن تكاليف عملية المراقبة. إلا أن المراقبين لا يتم نشرهم حتما في عدد كبير من مراكز التسجيل ويمكن نشرهم في مراكز في جميع المناطق الاستراتيجية.

عملية التسجيل بمبادرة من الدولة

من الصعب مراقبة عملية التسجيل بشكل مباشر عندما ينتقل الموظفون المكلفون بالتسجيل عبر البلاد لتحديد الناخبين المؤهلين. وبدلاً من ذلك يمكن للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تتفاوض مع السلطات المشرفة على الانتخابات للتأكد من أن كل فريق تسجيل يضم عضواً يمثل حزبا مشاركاً في الحكومة وعضواً أو عضوين من أحزاب المعارضة وربما عضواً أو عضوين عن منظمة غير حزبية من المجتمع المدني. ويمكن أن يُتَدَبَّ هؤلاء الأعضاء من طرف منظماتهم أو أحزابهم للقيام بدورهم كأعضاء في فريق تحديد الناخبين المؤهلين. وهنا يجب الحرص على وجود تمثيل سياسي متوازن في هذا الفريق.

مراقبة عملية تسجيل الناخبين في اليمن

في سنة ١٩٩٧، أنجز المعهد الديمقراطي العربي، وهو منظمة غير حكومية مبنية، برنامجاً غير حزبي شاملاً لمراقبة الانتخابات التشريعية باليمن وقد ركز جزء من هذا الجهد على لائحة الناخبين، التي أوصى هذا البرنامج بعرضها ليطلع عليها عموم المواطنين. ففي كل محافظة (إقليم) من المحافظات العشرين في البلاد، كان المراقبون يتحققون من التأخير الحاصل في نشر اللائحة ولاحظوا أنه كان يتم تمزيقها مباشرة بعد عرضها، وهو ما كان يعرقل عملية الطعن والتعرض، وكانوا يضمنون هذا في تقاريرهم. كما لاحظ المراقبون أن الحبر المستعمل في لائحة الناخبين كان يختفي بسرعة، وهو ما كان يتسبب في عرقلة عملية المراقبة. وقد قام المراقبون بأخذ صور فوتوغرافية وعن طريق الفيديو للوائح وقاموا بتحليلها، مكتشفين وجود عدد كبير من الأسماء المسجلة أكثر من مرة واحدة ومن الأشخاص الذين لم يبلغوا بعد سن التصويت. وقد قام المراقبون بإبلاغ السلطات المشرفة على الانتخابات والأحزاب السياسية والملاحظين الدوليين بهذه المشاكل.

المصدر

Final Report on the 1997 Parliamentary Elections
in Yemen, by the Arab Democratic Institute

- ✓ هل يحول موقع مركز التسجيل وساعات عمله وطاقمه وعوامل أخرى دون تسجيل النساء أو أية مجموعة معينة تُعرَف عادة بضعف المشاركة السياسية؟
- ✓ هل مُنِعَ بعض الأشخاص من التسجيل لأسباب غير صحيحة؟ كم عددهم؟
- ✓ هل حصل الناخبون على وصل كدليل على تسجيلهم (إذا كان ذلك مناسباً)؟
- ✓ هل يتم أخذ صور الناخبين بعد تسجيلهم (إذا كان ذلك مناسباً)؟

كل هذه الأسئلة يجب أن تضم طريقة لجرد المشاكل وتحديد درجة خطورتها. وهذا من شأنه السماح بإنجاز تحاليل وتقارير ذات مصداقية. كما يجب إنجاز استمارة لمساعدة المراقبين (أنظر الملحقات للاطلاع على نماذج الاستمارات).

إعداد التقارير - لا يكفي أن يعبى المراقبون استمارات تضم ملاحظاتهم. فرغم أن الحضور وحده قد يكفي للحصول على نتائج ذات قيمة، إلا أن تقارير عن عملية المراقبة يجب أن ترفع في أوانها إلى الجهات المركزية حتى يمكن إنجاز تحاليل والوصول إلى حلول للاختلالات والعيوب التي تتم ملاحظتها.

التحليل - قد يكون من غير الممكن، رغم ذلك، الاطلاع على جميع تقارير المراقبة في المركز بسرعة أو الوصول إلى فهم واضح لمعناها إذا وصلت مئات التقارير الطويلة في آن واحد. وهنا يُنصح بإنجاز استمارات لتقارير موجزة في شكل يجعل من الممكن ترتيب النتائج في جداول من أجل تحليلها. وقد يكون من المفيد تخزين هذه التقارير في حواسيب حتى يمكن الاحتفاظ بالمعطيات من أجل تحليلها بشكل جيد. ويمكن تحديد التوجهات على الصعيد الوطني والإقليمي عن طريق استعمال برامج قواعد البيانات والجداول حيث تمكن هذه البرامج من تحديد نقاط القوة والضعف في عملية المراقبة. كما يجب إعطاء أهمية كبرى للتمييز بين المشاكل الثانوية وتلك التي قد تؤثر بشكل كبير على مصداقية عملية التسجيل.

إلا أن هذه الترتيبات قد لا تكون ممكنة دائما. وحتى إن كانت ممكنة، فقد يكون من المفيد محاولة مراقبة الجهود المبذولة في إطار عملية التسجيل التي تُنجز بمبادرة من الدولة، وذلك عن طريق إرسال فرق مراقبة لتتبع التسجيل ورصده أو على الأقل إجراء تحقيق سريع بخصوص هذه العملية. كما قد يكون من الحكمة تحليل قوائم الناخبين المحصل عليها لمعاينة الاختلاف في نسبة السكان المسجلين حسب السن أو الجنس أو الجهة أو الإقليم. كما يمكن تحديد المجموعات أو المناطق التي لم تبذل فيها جهود كافية لتحديد الناخبين المؤهلين. ويمكن إجراء اختبارات ميدانية على اللوائح التي نتجت للتأكد من صحتها.

عملية التسجيل التي تقوم بها الدولة (سجلات السكان)

إن قضايا المراقبة المرتبطة بإحداث لائحة انتخابية انطلاقا من سجلات السكان شبيهة جدا بتلك التي ترتبط بعملية تحديد الناخبين التي تتم بناء على مبادرة الدولة. وبصفة عامة، يتم الاحتفاظ بسجلات السكان بشكل مستمر. ومكاتب الإدارات الرسمية تكون مفتوحة طوال السنة حتى يتمكن السكان من تسجيل الولادات والوفيات والزيجات وتغيير الأسماء أو العناوين. ولأن هذه العملية تجري بشكل مستمر، فإن عملية المراقبة تكون صعبة.

فكما ناقشنا سابقا، قد تحاول الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إدماج أعضاء منها في الفرق المكلفة بتسجيل السكان، رغم أن هذا الأمر ليس متاحا في جميع الحالات؛ أو قد تقوم بعملية تحقيق سريع بخصوص سير عملية المراقبة، وخاصة قبل موعد الانتخابات مباشرة. ويمكن لممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني القيام باختبارات ميدانية و/أو بواسطة الحاسوب للوائح الناتجة.

تسجيل الناخبين بواسطة الإحصاء في ألبانيا

في شهر مايو سنة ٢٠٠٠، تبنت حكومة ألبانيا قانونا انتخابيا شاملا يفترض القيام بعملية إحصاء لتحديد الناخبين المؤهلين وتسجيلهم. ووفقا لهذا القانون، فإنه كان على العمدة أو رؤساء الجماعات تشكيل فرق إحصاء يتكون كل منها من ثلاثة أشخاص في كل دائرة انتخابية في البلدية أو الجماعة. كانت هذه الفرق تنتقل إلى محلات إقامة المواطنين لتحديد جميع الناخبين المؤهلين. طبقا لقانون الانتخابات، كان كل فريق يضم ممثلا عن البلدية أو الجماعة وممثلا عن أكبر أحزاب الأغلبية وآخر عن أكبر أحزاب المعارضة في المجلس البلدي أو الجماعي. وقد كان الهدف من تكوين هذه الفرق هو دعم الشفافية وبناء ثقة الأحزاب السياسية في عملية التسجيل. وقد أوفدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ٢٣ ملاحظا لمراقبة عملية الإحصاء. وقد لاحظوا بأنه تم تحقيق الهدف المتمثل في القيام بعملية تسجيل شفافة وسليمة. إلا أن التقرير النهائي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبّر عن انشغال المنظمة بخصوص تاريخ عملية الإحصاء (حيث كانت تنطلق في وقت مبكر في بعض المناطق وهو ما كان يستدعي إعادتها لاحقا)، وبخصوص غياب تكوين كاف لفريق الإحصاء وعدم القيام بحملة ملائمة لتوعية المواطنين بعملية الإحصاء وغياب الدقة من لدن طاقم الإحصاء عند مراقبة بطائق التعريف.

المصدر

Republic of Albania Voter Registration for the Local Elections June-July 2000: Final Observation Report, by the Organization for Security and Cooperation in Europe

يجب أن يقوم ممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الذين يعملون مع فريق تسجيل الناخبين بتعبئة استمارة خاصة بهذه العملية. وكما هو الشأن بالنسبة لعملية التسجيل التي تتم بناء على مبادرة المواطنين، يجب أن تبين الاستمارة ما إذا كانت تشكيلة فرق التسجيل و/أو طريقة عملها تدعم مبدأ الاقتراع العام على قدم المساواة و/أو إذا كانت الفرق تعمل بفعالية. ويجب جمع الاستمارات وتحليلها من طرف الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني كما هو الشأن بالنسبة لعملية التسجيل التي تتم بناء على مبادرة الأفراد. فعن طريق إشراك أشخاص يمثلون مصالح الأحزاب السياسية المتنافسة ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل الرأي العام، يمكن بناء الثقة والشفافية في العملية الانتخابية.

سلامة لوائح الناخبين

هناك أربع مسائل عامة يجب الانتباه إليها أثناء التأكد من دقة لوائح الناخبين.

١ . يجب أن تضم اللائحة أسماء الناخبين المؤهلين فقط. وهنا عادة ما يظهر مشكلان هما: إدماج أشخاص غير مؤهلين أو وهميين، وعدم حذف الأشخاص المتوفين أو الذين فقدوا أهلية الإقتراع (لأنهم هاجروا خارج البلاد مثلاً). فكل شخص غير مؤهل يوجد اسمه في لائحة المصوتين، إما بسبب خطأ بشري أو تلاعب، سيكون بإمكانه التصويت يوم الاقتراع. يمكن لبعض الأشخاص انتحال شخصيات مواطنين يوجدون خارج البلاد أو في عداد الأموات أو أشخاص وهميين. كما يمكن تزوير الإمضاءات بهدف حشو صناديق الاقتراع. ويمكن أن يساعد التدقيق في لوائح الناخبين على تحديد هذه الأسماء من أجل حذفها.

٢ . يجب أن تدرج أسماء الناخبين المؤهلين الذين سجلوا بغرض التصويت في لوائح الناخبين. فإذا لم يتم العثور على اسم ناخب مؤهل، إما بسبب خطأ بشري أو تلاعب، فقد لا يكون بإمكانه التصويت يوم الاقتراع. وليس من السهل التدقيق في لوائح الناخبين لتحديد غياب أسماء أشخاص مؤهلين قاموا بعملية التسجيل. فإثناء عملية التدقيق، يجب أن يُمنح الأشخاص فرصة التأكد من أن أسماءهم ترد في لائحة الناخبين. وعادة ما يمكن القيام بهذه العملية عن طريق إعداد لوائح أولية وعرضها في الأماكن العمومية حتى يتأكد الناس من أن أسماءهم مسجلة بالفعل. وهكذا يمكن تحديد الأسماء غير المدرجة واتخاذ إجراءات لإضافتها في اللائحة.

كما يمكن نشر اللوائح في الصحف أو على شبكة الإنترنت من أجل التدقيق. وفي عدد من الدول، تم وضع أرقام هاتفية ليتحقق بواسطتها الناخبون بأن أسماءهم موجودة في اللوائح.

وتتم عملية تسيير هذه الأرقام الهاتفية بواسطة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المشرفة على الانتخابات. كما يمكن للمراقبين اختبار عينة تضم أسماء عدد من الناخبين للتأكد من وجودها على لائحة الناخبين.

٣ . يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بكل شخص في لائحة الناخبين صحيحة ومحدثة. قد تقتضي القوانين الانتخابية أن يصوت الأشخاص في مراكز معينة حسب عنوانهم المسجل في لائحة الناخبين. فإذا كانت المعلومات المسجلة خاطئة، فإن الناخبين قد يتوجهون للتصويت في مراكز غير تلك التي يجب أن يصوتوا فيها، وقد يُمنعون من التصويت بسبب هذا الخطأ. كما أن الأشخاص الذين يغيرون أسماءهم العائلية بعد الزواج يظلون مسجلين حسب أسمائهم السابقة، مما قد يؤدي إلى منعهم من التصويت. لذا يمكن تدقيق لوائح الناخبين لمعرفة الأشخاص الذين أدرجت معلومات خاطئة عنهم وعدد

هؤلاء الأشخاص. ويعتبر تدقيق اللوائح من طرف العموم وتخصيص فترة للاعتراض والمطالبة بتصحيح الأخطاء أفضل وسيلة لتحديد الأخطاء وتصحيح اللوائح. كما يمكن للمراقبين التدقيق في عينة ما من اللائحة لقياس صحة المعلومات المدرجة فيها. وسنعود لمناقشة هذه التقنية في الفقرات التالية.

٤ . إن مصداقية الانتخابات رهينة في جزء منها بمدى مشاركة السكان. فإذا لم تسجل نسبة كبيرة من السكان أو مجموعة معينة في لوائح الناخبين، فيمكن التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية.

فمقارنة عدد الأسماء المسجلة في اللوائح مع معطيات إحصاء السكان ونسب التسجيل في الانتخابات السابقة قد يكشف عن ضعف التسجيل على المستوى الوطني أو في مناطق جغرافية معينة أو لدى مجموعة معينة من السكان مثل النساء والشباب. ويمكن استعمال هذه المعلومات لرفع جودة عملية التسجيل وذلك عن طريق إضافة تسجيل خاص للمناطق أو الفئات المستهدفة. وهذا من شأنه

في النوع الأول يهدف الاختبار إلى التأكد من أن الأسماء المدرجة على لائحة الناخبين هي أسماء لأشخاص حقيقيين مؤهلين للتصويت وبأن معلوماتهم، مثل العنوان، صحيحة. وعادة ما يتم هذا الأمر عن طريق محاولة تحديد عينة تمثيلية لأشخاص تختار أسماءهم من لائحة الناخبين. وفي حالة اختبار مطابقة سجلات السكان للائحة الناخبين، فإن الهدف يكمن في تحديد ما إذا كان هنالك ناخبون مؤهلون يبدو أنهم حاولوا التسجيل في لوائح الانتخاب لكن أسماءهم لم تدرج في هذه اللوائح. وفي هذه الحالة يجب بذل الجهود للحصول على عينة عشوائية لناخبين مؤهلين يصرحون بأنهم سجلوا أنفسهم في لوائح التصويت، وذلك لتحديد ما إذا كانوا قد سجلوا فعلا في هذه اللوائح.

وفي كلتا الحالتين، فإن الاختبارات الميدانية تتطلب جهدا كثيفا ووقتا طويلا إضافة إلى موارد مالية مرتفعة وتحتاج إلى تنظيم معقد. لكنها توفر معلومات قيمة وتساهم في بناء قدرات الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني، كما توفر هذه الاختبارات فرصة الحصول على معلومات من المواطنين بخصوص جوانب أخرى من العملية الانتخابية. فإذا كان المواطنون يحتاجون مثلا إلى بطائق تعريف حتى يتمكنوا من التصويت، فإن الاختبار الميداني يمكن أن يستعمل لتحديد نسبة الناخبين المسجلين الذين يملكون بطائق تعريف. كما تمنح هذه الاختبارات فرصة التواصل المباشر مع المواطنين.

التوقيت

لا يمكن القيام بأي نوع من الاختبارين الميدانيين للوائح الناخبين قبل أن ينجز الموظفون المسؤولون عن الانتخابات لائحة أولية. إلا أنه من المهم إجراء الاختبار في وقت مبكر بما فيه الكفاية من زمن العملية الانتخابية، وذلك لترك وقت كاف للسلطات المنظمة للانتخابات وللأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من أجل معالجة الاختلالات التي تتم ملاحظتها. وعادة ما تجرى الاختبارات الميدانية خلال المدة التي يتم فيها نشر لائحة الناخبين، وذلك لتمكين الناخبين من التأكد من تسجيلهم.

اختبار المطابقة من لائحة الناخبين إلى السكان : اختيار العينة

ليس من اللازم أو حتى من الممكن في أغلب الحالات محاولة تحديد جميع الأشخاص الموجودة أسماؤهم في لائحة الناخبين. ففي أغلب الدول يسجل ملايين الأشخاص. إلا أنه

إرساء الثقة بأن كل مواطن مُنح فرصة حقيقية للتسجيل.

أنواع اختبار (تدقيق) لوائح الناخبين

يمكن استعمال الاختبارات الميدانية أو المعلوماتية من أجل تقويم جودة لوائح الناخبين، حيث توفر هذه الاختبارات معلومات إضافية. فبحسب المسائل التي تثير الانشغال، يمكن للاختبار الميداني أو المعلوماتي أو لكليهما أن يكون ذا فائدة كبيرة. فالاختبار الميداني قد يساعد على تحديد الأسماء الوهمية والأشخاص المتوفين أو الذين هاجروا. وتساعد الاختبارات المعلوماتية على تحديد الأسماء التي يتم إدراجها أكثر من مرة واحدة، وعلى تحديد الناخبين الذين لا تتوفر بشأنهم جميع المعلومات اللازمة والتغييرات الحاصلة في توجهات التسجيل.

اختبارات ميدانية للوائح الناخبين

هناك نوعان من الاختبارات الميدانية:

- ♦ اختبار المطابقة من اللوائح إلى السكان
- ♦ واختبار المطابقة من السكان إلى اللوائح.

مراقبة عملية تسجيل الناخبين في البيرو

في سنة ١٩٩٩ توصلت منظمة «الشفافية» بالبيرو إلى اتفاق مع الهيئة الانتخابية المكلفة بإجاز لائحة الناخبين (RENIEC) من أجل تقويم صحة لائحة الناخبين قبل حلول موعد انتخابات أبريل ٢٠٠٠. وفي إطار هذا البرنامج، قامت منظمة الشفافية بجمع معلومات من متطوعين في ٧٥٪ من الدوائر الانتخابية التي يصل عددها إلى ١,٨١٨، وذلك للتأكد من كون لائحة الناخبين قد عرضت ليطلع عليها العموم. كما تم إجراء اختبار ميداني لمطابقة لائحة الناخبين لسجلات السكان لتقويم دقة لائحة الناخبين. وقد قامت منظمة الشفافية باختيار ١٠٠٤ أسماء بشكل عشوائي من لائحة الناخبين وأوفدت ٢٤٤ متطوعا بين ١٠ و ٢٩ دسمبر في محاولة لتحديد هؤلاء الأشخاص. وقد أظهر الاختبار بأنه تم تحديد ٦٠٪ من الأشخاص الذين تم اختيارهم، والذين كانوا يقطنون في العناوين المسجلة على لائحة الناخبين. إلا أن المنظمة لاحظت وجود أخطاء في لائحة الناخبين بخصوص عناوين عدد كبير من الأشخاص لأن هؤلاء الأشخاص غيروا محل إقامتهم. وبفضل الجهد الذي بذلته هذه المنظمة سنة ١٩٩٩، طلبت منها السلطات المشرفة على السير العام للانتخابات (JNE) القيام بأنشطة مماثلة قبل حلول انتخابات أبريل ٢٠٠١، والتي تم إجراؤها بسبب تنحية الرئيس فوجيموري. وقد بينت جهود المراقبة التي قامت بها منظمة الشفافية سنة ٢٠٠١ أن جودة لائحة الناخبين قد تحسنت. وأنتت المنظمة علنا على الجهود التي بذلتها السلطات المشرفة على الانتخابات من أجل تحسين لائحة الناخبين.

المصدر
Datos Electorales, No.18 Newsletter, by Transparencia

البلد بأكمله. وتتطلب هذه الطريقة اختيار لائحة الناخبين حسب المناطق الجغرافية أولاً قبل اختيار الأسماء.

اختبار المطابقة من لائحة الناخبين إلى السكان: المنهجية

يجب تبني منهجية موحدة من طرف المراقبين لكي يتمكنوا من تحديد الأشخاص المدرجة أسماؤهم في عينة اختبار مطابقة لائحة الناخبين لسجلات السكان. ويجب أن تحدد منهجية المراقبين بوضوح الوقت الذي يجب فيه محاولة تحديد الأشخاص (التواريخ والأوقات) وعدد المحاولات التي يجب بذلها لتحديد هؤلاء الأشخاص. كما يمكن الاهتداء إلى هؤلاء الأشخاص عن طريق ترك رسائل أو الاتصال بجيرانهم أو تتبع أثر الأشخاص الذين غيروا عنوان إقامتهم.

يستدعي الاختبار الميداني لمطابقة لائحة الناخبين لسجلات السكان انتقال المراقبين نحو العنوان الموافق لكل شخص في عينة الناخبين المسجلين. فإذا كان شخص تم اختياره ضمن العينة يقيم بالعنوان المسجل وكان حاضراً، فإن المراقب يؤكد أهليته للتصويت ويدقق المعلومات المسجلة في لائحة الناخبين. وإذا كان الشخص غائبا عن منزله، لكنه يقيم في العنوان المسجل، فإن المراقب يترك له رسالة ويحاول العودة إلى العنوان المسجل نفسه في مناسبة أخرى. أما إذا ثبت عدم وجود العنوان أو كان الشخص قد غير عنوان إقامته، فعلى المراقب أن يحدد ما إذا كان الشخص يقيم في عنوان آخر في المنطقة نفسها. وإذا كان العنوان الحالي بعيداً عن العنوان المسجل، يمكن تسليم المعلومات إلى مراقب آخر ليتمكن من لقاء الشخص المعني. كما يجب إنجاز استمارة لمساعدة المراقبين على إنجاز مهمتهم (أنظر الملحقات للاطلاع على نماذج للاستمارات) ويمكن أن تضم هذه الاستمارة عدداً من الأسئلة:

✓ هل تم العثور على العنوان؟

✓ هل تم لقاء الشخص في العنوان المذكور؟

✓ هل تم لقاء الشخص في عنوان آخر؟

يمكن بدلا عن ذلك اختيار عينة تمثيلية عن طريق مساعدة من إحصائي وعالم مختص في السكان. حيث يمكن بذل الجهود لتحديد الأشخاص الموجودين في العينة فقط. وبناءً على نتائج هذه العينة التمثيلية، سيكون من الممكن استعمال الإحصائيات للوصول إلى خلاصات حول دقة كل لوائح الناخبين.

من الضروري الحصول على نسخة من لائحة الناخبين من أجل تحديد الناخبين الذين يتم إدماجهم في الاختبار الميداني لمطابقة لائحة الناخبين لسجلات السكان ويمكن استعمال اللائحة الأولية للناخبين إذا توفرت من أجل إنجاز هذا الاختبار حتى يتوفر الوقت للقيام بالتعديلات الممكنة اعتماداً على نتائج الاختبار الميداني. وسيكون من الأفضل لو توفرت لائحة الناخبين في صيغة إلكترونية لكي تُسهل عملية إنجاز الاختبار العشوائي للأسماء. ولا يجب أن يكون هذا الأمر مكلفاً بالنسبة للسلطات المسؤولة عن الانتخابات. لكن حتى لو توفرت لائحة الناخبين في صيغة وثيقة مكتوبة فقط، فإنه يبقى من الممكن اختيار العينة. ومن أجل اختيار هذه العينة، يجب الحصول على معلومات تتعلق باسم كل شخص مسجل وعنوانه. كما يجب الحصول على رقم الناخب ومعلومات أخرى إذا كان ذلك ممكناً.

لا يتطلب إنجاز الاختبارات الميدانية الحصول على عينات كبيرة لأنها تتطلب دقة أقل من تلك التي تتطلبها عمليات إحصاء أخرى (مثل وضع جداول التصويت يوم الاقتراع). إن هدف الاختبار يتمثل في تحديد ما إذا كانت هنالك مشاكل بصفة عامة، ولهذا فإن الاختبار لا يتطلب درجة عالية من الدقة من الناحية الإحصائية. وقد يتراوح عدد الأشخاص المسجلين في العينة ما بين بضع مئات وبضعة آلاف حسب الحجم الديمغرافي للبلاد وعادة ما يتراوح هذا العدد ما بين ٥٠٠ اسم وألف. ومن أجل اختيار عينة ما يمكن اختيار أسماء مرتبة ترتيباً معيناً. فإذا ضمت لائحة الناخبين ٤ ملايين شخص مثلاً وتم استعمال عينة تضم ١٠٠٠ شخص، يمكن اختيار كل اسم يقع في الموقع الـ ٤٠٠٠ على طول اللائحة. كما يمكن خلق أرقام بطريقة عشوائية واستعمالها لاختيار الأسماء. وعادة ما تكون العينة موزعة حسب المنطقة الجغرافية للتأكد من كونها تمثل

اختبار مطابقة سجلات السكان لللائحة الناخبين: اختيار العينة والمنهجية

في أغلب الدول يُعد اختيار عينة اختبار ميداني لمطابقة سجلات السكان لللائحة الناخبين أكثر صعوبة من اختيار عينة اختبار ميداني لمطابقة لائحة الناخبين لسجلات السكان. ففي الحالة الثانية، يكتفي المراقبون باستعمال لائحة الناخبين الموجودة كمنطلق لاختيار العينة. وهذا أمر غير ممكن في النوع الأول من الاختبار، الذي يمكن اختيار عينته بشكل أفضل انطلاقاً من لائحة الأشخاص الذين بلغوا سن التصويت وقيمون في البلاد. إلا أن دولاً قليلة فقط تتوفر لديها لائحة بالكاد تصل إلى هذا المستوى المثالي.

اختبار لائحة الناخبين في غيانا

في غيانا، قام «مكتب الدعم الانتخابي» بإجراء اختبارات ميدانية وباستعمال الحاسوب للتأكد من صحة لائحة الناخبين للمرة الأولى قبل الانتخابات العامة سنة ١٩٩١. وقد خلص المكتب إلى أن أكثر من ٣٠٪ من الأسماء المسجلة في اللائحة الأولية للناخبين لم يتم العثور عليها باستعمال الاختبار الميداني لمطابقة لائحة الناخبين لسجلات السكان. فقد كشف اختبار أجري على هذه اللائحة بواسطة الحاسوب بأن من بين ٤٠٠,٠٠٠ اسم المسجل على اللائحة الأولية كان هناك ١٧٠٠ سلسلة من الأسماء لأشخاص يحملون رقم بطاقة التعريف الوطنية نفسه كما خلص الاختبار إلى أن ٣٠,٠٠٠ ناخب مسجل كانوا لا يمتلكون بطائق التعريف اللازمة للتصويت. وبعد نشر مكتب الدعم الانتخابي هذه الملاحظات، قررت لجنة الانتخابات في غيانا تأجيل الانتخابات إلى السنة التالية للتمكن من مراجعة اللوائح الأولية الجديدة وخلصت إلى أن عدد الأخطاء تقلص بشكل مهم. حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين لم يتم العثور عليهم إلى ٣,٧٪ وعثر فقط على ٢٨ سلسلة لأسماء أشخاص يحملون رقم بطاقة التعريف نفسه. إلا أن المكتب عبر عن استمرار انشغاله بخصوص الناخبين المسجلين الذين لا يمتلكون بطائق تعريف ودعا لجنة الانتخابات في غيانا إلى تكتيف جهودها من أجل إنجازها وتوزيع بطائق تعريف. ومنذ سنة ١٩٩٢، قام مكتب الدعم الانتخابي بإجراء اختبارات ميدانية وبواسطة الحاسوب على اللوائح الأولية للناخبين في انتخابات سنتي ١٩٩٧ و ٢٠٠١.

المصدر

The Findings of the Electoral Assistance Bureau on the Preliminary Voters List, by the Electoral Assistance Bureau

اختبار لائحة الناخبين في أذربيجان

في إطار استراتيجيتها لمراقبة الانتخابات قامت منظمة «الحركة من أجل المجتمع المدني» في أذربيجان بإجراء اختبار ميداني لمطابقة لائحة الناخبين لسجلات السكان ومطابقة سجلات السكان لللائحة الناخبين سنة ٢٠٠٠. وقد كان الهدف من هذا الاختبار المزدوج الحصول على معلومات بخصوص المشاكل المتعلقة بحذف الناخبين الذين فقدوا أهلية التصويت من اللائحة وإضافة الناخبين الذين استوفوا الشروط التي تؤهلهم للتصويت. وكانت أحزاب المعارضة والمراقبون المحليون والمستقلون والدوليون يتفقون على كون هذه المشاكل تمثل مصدراً للتلاعب خلال الانتخابات السابقة. ومن أجل إنجاز اختبار مطابقة لائحة الناخبين لسجلات السكان تم اختبار ما يقارب ١,٥٠٠ اسم بشكل عشوائي من لائحة الناخبين. وقد حاول المتطوعون تحديد كل شخص تم اختياره عن طريق الانتقال إلى عنوان كل شخص مسجل في لائحة الناخبين. وقد أظهر الاختبار بأن ٣٠٪ من الأشخاص الذين تم اختيارهم كانوا يقيمون في عناوين غير تلك المسجلة في اللائحة، وبأن ثلثي الأشخاص الذين لم يتم العثور عليهم غيروا محل إقامتهم قبل سنتين على الأقل من تاريخ إجراء الاختبار الميداني. وفي اختبار مطابقة سجلات السكان لللائحة الناخبين تم اختيار ٨٦٠ شخصاً في الشوارع بشكل عشوائي. وقد طلب من كل مراقب استجواب خمسة رجال وخمس نساء بلغوا سن الثامنة عشر بعد الانتخابات الأخيرة فتبين أن ١٣٪ من الأشخاص المستجوبين لا ترد أسمائهم على لائحة الناخبين. وقد أظهر الاختبار وجود مشاكل كبيرة فيما يخص صحة لائحة الناخبين. ولم يكن بالإمكان التشكيك في النتائج التي توصلت إليها المنظمة لأنها قامت بجهد كبير لتوثيق معلوماتها وتصحيحها. وقد وفر هذان الاختباران معلومات للمنظمات الوطنية والدولية التي تقوم بمراقبة السير العام لعملية الانتخاب.

المصدر

Voter Registration List Audit Report (Azerbaijan), by the National Democratic Institute for International Affairs

✓ هل توفي الشخص المعني؟

✓ هل أصبح الشخص المعني غير مؤهل للتصويت؟

✓ هل سجل الشخص المعني نفسه في لائحة الناخبين؟

✓ هل يملك الشخص المعني دليلاً على تسجيله؟

✓ ما هو رقم بطاقة الناخب التي يحملها المعني؟

✓ أي مكان حدد للناخب لكي يصوت فيه؟

إذا كشفت عينة غير حيادية أن عددا كبيرا من الأشخاص الذين يصرحون بأنهم سجلوا أنفسهم في لوائح الناخبين لا توجد أسماؤهم في اللوائح، فإن هذا الأمر قد ينطبق على جميع الناخبين.

اختبار لائحة الناخبين بواسطة الحاسوب

تستدعي الاختبارات التي يتم إجراؤها بواسطة الحاسوب استعمال برامج لتحليل نسخة إلكترونية من لائحة الناخبين قصد معرفة التوجهات والعتور على الأخطاء. وعادة ما تقوم السلطات المشرفة على الانتخابات أو مستشارون مستقلون بإجراء هذه الاختبارات. كما يجب أن يُرخص للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالاطلاع على منهجية وطريقة عمل ونتائج الاختبارات التي تجريها السلطات بواسطة الحاسوب. كما يجب الترخيص للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بإجراء اختبارات بواسطة الحاسوب (أنظر الملحق للاطلاع على عينة من تقرير حول اختبار بواسطة الحاسوب أجرته منظمة مجتمع مدني غير حزبية).

أثناء عملية تحليل لائحة الناخبين بواسطة الحاسوب، تتم الإشارة إلى كل اسم والمعلومات الخاصة به (مثل العنوان ورقم بطاقة الناخب) في سجل معين. ويتمثل الاختبار بواسطة الحاسوب في بحث جميع السجلات في لائحة الناخبين بحثا عن تلك التي تستجيب لمعايير محددة. كما يمكن استعمال الاختبار بواسطة الحاسوب من أجل مقارنة السجلات الموجودة في لائحة الناخبين بسجلات واردة في لائحة سابقة أو معطيات إحصاء سابقة.

ويجب توفر نسخة إلكترونية للائحة الناخبين (أو إمكانية الاطلاع على لائحة الناخبين المسجلة على الحاسوب في مكاتب السلطات المشرفة على الانتخابات من أجل القيام باختبار بواسطة الحاسوب. كما يجب على المختصين إنجاز برامج معلوماتية لهذا الغرض. ولتحليل توجهات الناخبين في مجموع انتخابات بلد ما، يجب الحصول على نسخة إلكترونية للوائح الناخبين المسجلين في الانتخابات السابقة أو نسخة

إن الخطوة الأولى التي عادة ما يجب القيام بها لاختبار عينة لاختبار مطابقة سجلات السكان للائحة الناخبين تتمثل في اختبار المناطق التي سيتم استجواب الأشخاص فيها. وهنا قد يكون المراقبون في حاجة لمساعدة من عالم مختص في السكان لكي يساعدهم في تحديد عدد عشوائى من الأشخاص في كل من هذه المناطق وذلك بغرض استجوابهم. وعادة ما تكون هناك شروط ديمغرافية يجب أن يلتزم بها المراقبون عشوائيا. فيمكن أن يطلب منهم مثلا استجواب عشرة أشخاص منهم 5 رجال و 5 نساء يُصرح جميعهم بأنهم تسجلوا في لائحة الناخبين. وعادة ما يطلب من المراقبين الذهاب إلى أماكن تجمع الناس داخل منطقة معينة، مثل الأسواق، أو أن يختاروا منازل معينة في حي ما. ثم يسأل المراقبون الأشخاص المعنيين عن أسمائهم ومعلومات شخصية (مثل العنوان) وإذا ما كانوا قد سجلوا أنفسهم للتصويت. ويجب إنجاز استمارة لمساعدة المراقب (أنظر الملحق للاطلاع على نماذج الاستمارات). ويمكن أن تضم هذه الاستمارة عددا من الأسئلة:

- ✓ ما اسم الشخص المعني؟
- ✓ ما سن الشخص المعني؟
- ✓ ما عنوانه؟
- ✓ هل سجل نفسه للتصويت؟
- ✓ ما رقم بطاقة الناخب التي يحملها (إن وجدت)؟
- ✓ أين سجل الشخص المعني نفسه للتصويت؟
- ✓ أي مكان حدد للشخص المعني لكي يصوت فيه؟

وعندما يتم جمع كل المعطيات، تتم مراجعة لائحة الناخبين للتأكد من كون الأشخاص المستجوبين مسجلين بالفعل.

إن تقنيات اختيار العينات والاستجواب هذه من شأنها أن تؤثر على حيادية عملية المراقبة. فمثلا قد يتجاهل المراقبون التعليمات ويكتفون باستجواب الشباب فقط أو يستجوبون أشخاصا ينتمون إلى مجموعة عرقية محددة أو طبقة اجتماعية معينة. ولهذا يجب أن يركز تدريب المراقبين على ضرورة التزام الحياد، كما يجب القيام بمراقبة عملهم. إلا أنه وحتى في حالة غياب الحياد في العينة، فإن النتائج قد تظل ذات قيمة.

الإشكاليات. وحينها قد يطالب المراقبون بإعادة الاتصال بالأشخاص الذين لا تتوفر بشأنهم جميع المعطيات والحصول منهم على المعطيات الناقصة.

سجلات توجد منها أكثر من نسخة واحدة - تطرح هذه السجلات بعض الانشغالات لأنها تتضمن عدد الناخبين المسجلين وقد تمكن بعض الأشخاص من التصويت أكثر من مرة واحدة. ويمكن إنجاز برامج معلوماتية للكشف عن السجلات التي توجد منها أكثر من نسخة واحدة. وقد يكون من الضروري محاولة تحديد أصحاب السجلات التي توجد منها أكثر من نسخة واحدة وذلك لتحديد السجل المحدث والصحيح. أما في الدول التي يكرر فيها الاسم نفسه داخل العائلات والتي تعيش فيها العائلات الكبيرة مجتمعة، فيجب أن يركز البحث على تاريخ الميلاد وعلى رقم تعريف خاص.

سجلات لأشخاص غير مؤهلين للانتخاب - قد تحتوي لائحة الناخبين على أسماء أشخاص لم يبلغوا سن التصويت بعد. ويمكن استعمال برنامج معلوماتي لتحليل المعلومات المتعلقة بتاريخ الميلاد وتحديد الأشخاص الذين لم يبلغوا بعد سن التصويت.

أخطاء في أسماء الدوائر - في الأنظمة الانتخابية التي يُنتخب فيها أعضاء السلطة التشريعية في دوائر جغرافية محددة أو تخصص فيها المقاعد بناءً على لوائح حزبية جهوية (على مستوى الإقليم أو الجهة مثلا)، يلزم تحديد الدائرة أو الجهة/الإقليم على لائحة الناخبين. وفي بعض الحالات، يمكن إنجاز برنامج معلوماتي يقارن العناوين بالدوائر أو الجهات/الأقاليم لتحديد الأشخاص الذين سُجلوا في أماكن خاطئة.

إضافات أو حذف أو تصحيح - من الممكن أيضا إجراء اختبار بواسطة الحاسوب يقارن اللوائح الأولية مع اللوائح المراجعة لتحديد السجلات التي تمت إضافتها أو حذفها أو تحديثها. ويمكن مقارنة هذه المعلومات مع المعطيات التي يتم جمعها خلال الفترة المخصصة لتقديم الشكاوى والاعتراضات وذلك للتأكد من أن التصويبات التي يقدمها المواطنون تؤخذ في الاعتبار.

ورقية للمخصص النتائج - رغم أن هذا يعتبر أقل أهمية. كما يكون من المفيد الرجوع إلى معطيات الإحصائيات التي أجريت في الماضي. وعند تحليل لائحة الناخبين مقارنة مع معطيات الإحصاءات، فإنه قد تكون هناك حاجة لمساعدة من عالم مختص في السكان و/أو من إحصائي.

اعتماد الاختبارات بواسطة الحاسوب للكشف عن الأخطاء (اختبارات داخلية)

يمكن للاختبارات بواسطة الحاسوب الكشف عن بعض أنواع الأخطاء في لائحة الناخبين:

- ♦ عدد السجلات.
- ♦ سجلات ذات معطيات ناقصة.
- ♦ سجلات توجد منها أكثر من نسخة.
- ♦ سجلات لأشخاص غير مؤهلين للانتخاب.
- ♦ أخطاء في أسماء الدوائر.
- ♦ إضافات وحذف وتصحيح.

عدد السجلات - في بعض الحالات هناك تخوف من وجود نقص أو زيادة في عدد الأسماء في لائحة الناخبين مقارنة بالأعداد التي تعلنها السلطات المشرفة على الانتخابات. ويمكن لبرنامج معلوماتي يقوم بحساب عدد السجلات، عندما يخص كل سجل شخصا واحدا، أن يكشف إذا ما كانت هنالك فوارق تدل على زيادة أو نقصان في عدد الأسماء في لائحة الناخبين.

سجلات ذات معطيات ناقصة - قد تتسبب السجلات ذات المعطيات الناقصة في حصول مشاكل خلال إنجاز اللائحة النهائية للناخبين. فالسجلات التي ينقصها الاسم العائلي ورقم بطاقة الناخب أو تاريخ ميلاد تحدث مشاكل بالغة فالمعطيات الناقصة تعكس قصورا في جمع المعطيات أو تخزينها. ويمكن لبرنامج معلوماتي بسيط يبحث في لائحة الناخبين عن معطيات ناقصة أن يكشف عن سجلات تطرح بعض

الحاجة لمزيد من توعية الناخبين وعلى أن عملية التسجيل يجب أن تركز على مشاركة النساء في العملية الانتخابية.

عدد السجلات حسب التقسيم الجغرافي - عادة ما
يخضع التعاطف السياسي للانتماءات الجغرافية (حسب الانتماء العرقي أو اللغة أو الدين المشترك). ويمكن استعمال برنامج معلوماتي لتحديد عدد السجلات حسب الانتماء الجغرافي (الجهة أو الإقليم) داخل البلاد. وقد تُمكن مقارنة هذه المعطيات بمعطيات أخرى من إحصاء سابق أو لوائح ناخبين قديمة من تحديد المناطق التي يقل أو يزيد فيها عدد الأشخاص المسجلين عن ما هو متوقع. فالأرقام التي تقل عن ما هو متوقع قد تدل على أن المواطنين في بعض الجهات من البلاد لم يُمنحوا فرصة للتسجيل أو أن أسماءهم لم تدرج في لائحة الناخبين. أما إذا كانت الأرقام تزيد عن ما كان متوقعا، فإن هذا قد يدل على أن أشخاصا سُجلوا أكثر من مرة واحدة أو أن أشخاصا وهميين سجلوا على لائحة الناخبين.

عدد السجلات حسب اللغة أو المجموعة العرقية - في
بعض الحالات تضم لائحة الناخبين معلومات عن اللغة أو الانتماء العرقي للناخبين. وهذا أمر يحتمل حدوثه أكثر حينما تتكلف الدولة بوضع لائحة الناخبين انطلاقا من سجل السكان. فإذا توفرت مثل هذه المعطيات، فإنه من الضروري تحديد إذا كانت هنالك مبالغة أو قصور في تسجيل أشخاص يتكلمون لغة معينة أو ينتمون لمجموعة عرقية محددة. ويمكن إنجاز اختبار معلوماتي بسيط لتحديد عدد السجلات حسب الانتماء اللغوي أو العرقي. وكما هو الشأن بالنسبة للاختبارات حسب المناطق الجغرافية، فتمكن مقارنة المعلومات المحصل عليها بمعطيات من إحصاء أو لائحة قديمة لتحديد المجموعة التي تُعرف عجزا في التمثيل أو تلك المثلة بشكل يفوق التوقعات.

تدقيق لائحة الناخبين

بغض النظر عن عملية تحديد هوية الناخبين، عادة ما تستدعي عملية التدقيق عرض لائحة الناخبين في أماكن من البلاد يسهل

اعتماد الاختبارات بواسطة الحاسوب للكشف عن تغيير في توجهات الناخبين (اختبارات خارجية)

كما يمكن للبرامج المعلوماتية أن تكون ذات فائدة خلال عملية مقارنة المعطيات الديمغرافية المحصل عليها من لائحة الناخبين الحالية مع لوائح ومعطيات إحصائية سابقة. إن جدوى مثل هذه الاختبارات رهينة بالتأكد بمصادقية اللوائح الانتخابية والمعطيات الإحصائية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد جميع المعلومات الضرورية لإنجاز مثل هذه الاختبارات. ويجب أن تأخذ مثل هذه الاختبارات العوامل التالية بعين الاعتبار:

- ◆ عدد السجلات، حسب السن.
- ◆ عدد السجلات، حسب الجنس.
- ◆ عدد السجلات، حسب التقسيم الجغرافي.
- ◆ عدد السجلات، حسب اللغة أو المجموعة العرقية.

عدد السجلات حسب السن - يمكن استعمال برنامج
معلوماتي لحساب عدد السجلات حسب السن. ويمكن مقارنة المعطيات المحصل عليها مع معطيات من لوائح انتخابية قديمة أو من إحصاءات سابقة وذلك لتحديد التباينات. وعلى العموم فإن وجود عدد كبير من الأشخاص الطاعنين في السن يبين أن أسماء الأشخاص المتوفين لم يتم حذفها من لائحة الناخبين. كما أن وجود عدد قليل من الشباب في اللائحة يبين أن أسماء الأشخاص الذين يسجلون أنفسهم للمرة الأولى لا تضاف إلى لائحة الناخبين.

عدد السجلات حسب الجنس - كما يمكن استعمال برنامج
معلوماتي مماثل لحساب عدد السجلات في لائحة الناخبين حسب الجنس. وكما هو الشأن بالنسبة للسن، فإن هذه المعطيات يمكن مقارنتها بمعطيات من لوائح انتخابية أو بمعطيات إحصائية قديمة. فإذا كانت نسبة النساء المسجلات جد منخفضة مقارنة بنسبة الذكور مثلا، فإن هذا يدل على

في لائحة الناخبين، بإمكانه الذهاب إلى المراكز الرسمية للمطالبة بتسجيله. فبعض منظمات المجتمع المدني قامت مثلاً بعرض جداول خارج مراكز التسجيل لمساعدة المواطنين في عملية التأكد من تسجيلهم.

وفي الدول التي تُنجز فيها لائحة الناخبين بشكل قرص مدمج C.D. وتنتشر فيها تكنولوجيا الاتصال، تقوم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بنشر أرقام هاتفية تمكن المواطنين من الاتصال للتأكد من تسجيلهم.

إنجاز اللائحة الانتخابية النهائية

قد تظهر بعض المشاغل أو القلق بخصوص إنجاز اللائحة النهائية للناخبين التي يتم توزيعها على مكاتب الاقتراع وتستعمل يوم الانتخاب. ويمكن أن تكون الصيغة النهائية التي تطبع بغرض النشر غير مطابقة «للائحة النهائية للناخبين» التي تنشر بعد عملية تدقيق التسجيل، وذلك بسبب خطأ بشري أو بسبب حدوث تلاعب. كما يمكن أن يتم حذف أسماء أو إضافتها في لائحة الناخبين الإلكترونية التي توزع على مراكز التصويت. وقد يتسبب هذا في حرمان الأشخاص الذين حُذفت أسماءهم خطأ من التصويت أو يؤدي إلى تصويت غير قانوني من طرف الأشخاص الذين أضيفت أسماءهم خطأ إلى اللائحة. كما يجب التأكد من أن التعديلات المطلوبة قد أدخلت فعلاً على اللائحة المستعملة يوم الانتخاب.

ويمكن تجاوز هذه المشاكل إذا كان المراقبون في مراكز التصويت يملكون نُسخاً عن اللائحة النهائية التي تضم التعديلات والتي تتوصل بها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من المشرفين على الانتخابات قبل يوم الاقتراع. إلا أن إمداد المراقبين في كل مراكز الاقتراع بالنسخ المذكورة قد يكون أمراً صعب التحقيق من الناحية اللوجستية وقد يشكل عبئاً مالياً على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. ويجب على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحصول على نسخة من اللائحة النهائية في صيغة إلكترونية أو على الورق وتضم هذه اللائحة معلومات عن مراكز الاقتراع يتم الحصول عليها من السلطات المشرفة على

على عموم المواطنين الوصول إليها. ثم يجب منح المواطنين فرصة تقديم الطعون أو المطالبة بإضافات أو حذف أو تصحيح في اللائحة. وعادة ما تستدعي مراقبة عملية التدقيق نشر مراقبين يدونون ملاحظاتهم بشأن عدد من العوامل:

- ♦ هل يتم عرض لائحة الناخبين؟
- ♦ هل يسهل على المواطنين الوصول إلى المكان الذي تُعرض فيه لائحة الناخبين؟
- ♦ كم عدد المواطنين الذين يتقدمون بطعون أو اعتراضات، وما السبب؟
- ♦ هل تجري إجراءات التقدم بالطعون والاعتراضات وعملية معالجتها بشكل سليم؟

كما يمكن أن تسعى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي ترصد عملية تدقيق لائحة الناخبين إلى تسجيل أسماء الأشخاص الذين يتقدمون بطعون أو مطالب. وعندما يتم نشر اللائحة النهائية، سيكون من الممكن التأكد ما إذا أضيفت أسماء الأشخاص الذين طالبوا بذلك إلى لائحة الناخبين وما إذا كانت الاعتراضات على إدراج بعض الأسماء قد أخذت في الاعتبار.

وعلاوة على مراقبة هذه العملية، فعلى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تشجع المواطنين على التأكد من تسجيلهم. وعادة ما تركز الأحزاب السياسية جهودها على تعبئة أنصارها لكي يتأكدوا من أن أسماءهم مدرجة بشكل صحيح في لائحة الناخبين. كما تضع الأحزاب أنظمة تمكنها من مراجعة لائحة الناخبين نيابة عن مؤيديها.

غالباً ما تقوم منظمات المجتمع المدني بمراقبة جميع المشاكل أو مساعدة المواطنين في عملية التسجيل. وقد تشمل هذه الأنشطة القيام بحملات توعية عامة لتحسيس المواطنين بضرورة التأكد من تسجيلهم. فإذا ظهر أنه لا توجد مراكز كافية يمكن للمواطنين التأكد من تسجيلهم فيها، فيمكن إحداث مراكز غير تابعة للسلطات لكي يتمكن المواطنون من التأكد من تسجيلهم. فإذا اكتشف شخص أن اسمه غير مدرج

تناقضات في اللائحة النهائية للناخبين في جمهورية الدومينيكان

خلال انتخابات ١٩٩٤، لاحظ المراقبون المنتدبون عن الأحزاب أنه تم منع ناخبين مؤهلين من التصويت يوم الاقتراع من طرف الموظفين المشرفين على الانتخابات بجمهورية الدومينيكان. حيث تبين أن عددا كبيرا من الأشخاص الحاملين لبطائق ناخبين جديدة لم تكن أسماءهم مدرجة في لوائح الناخبين التي يستعملها الموظفون المشرفون على مكاتب التصويت. إلا أنه وقبل أيام قليلة من يوم الاقتراع توصل مراقبو الاقتراع من أحزابهم بنسخة عن اللائحة النهائية للناخبين التي أُنجزتها السلطات المشرفة على الانتخابات وقد كانت اللائحة تضم أسماء الأشخاص الذين يحملون بطائق ناخبين جديدة ومنعوا من التصويت لأن أسماءهم لم تكن موجودة في لوائح الناخبين التي كان يستعملها الموظفون المشرفون على عملية التصويت. وقد أعلن الملاحظون الدوليون، بمن فيهم المعهد الديمقراطي الوطني ومنظمة الدول الأمريكية، بأن هذا التلاعب في لائحة الناخبين أثر بشكل سلبي على مؤيدي أحزاب المعارضة وأن عدد هؤلاء المؤيدين الذين تم منعهم خطأ من التصويت كان بإمكانه تغيير نتيجة الانتخابات. وقد أثبتت التحقيقات بأن التلاعب في لائحة الناخبين غير من نتيجة الانتخابات الرئاسية. فتلا ذلك أزمة حكومية نتجت عنها تعديلات دستورية أنهت مدة ولاية الرئيس الفائز بعد سنتين من توليه الرئاسة وتقرر منع الرؤساء اللاحقين من الترشح لولاية ثانية. كما تم إدخال تعديلات على عملية تسجيل الناخبين. فتمت إضافة الصور وبصمات الأصابع إلى لائحة الناخبين وبطائقهم للحد من إمكانيات التلاعب.

المصدر
Interim Report: The May 16, 1994 Elections in the Dominican Republic, by the National Democratic Institute for International Affairs

وفي جميع الأحوال يجب أن يتطرق تدريب مراقبي الاقتراع المنتدبين عن الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين غير الحزبيين إلى ما يجب عمله في الحال لحل المشكل حين وقوعه. كما يجب أن يشمل التدريب كيفية تدوين وتقويم المشكل وكيفية نقله حتى يمكن تتبع الشكاوى الانتخابية والوصول إلى حلول لها.

اختيار الموظفين المكلفين بتسجيل الناخبين وتدريبهم

يجب أن يخضع اختيار الموظفين المكلفين بتسجيل الناخبين وتدريبهم لتدقيق من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتأكد من كون هؤلاء الموظفين يملكون الخبرات اللازمة ومن

الانتخابات. ويجب التوصل إلى هذه النسخة في وقت كاف قبل يوم الانتخاب حتى تتمكن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من تقسيم اللائحة النهائية حسب كل مركز وأن تمد مراقبيها في كل مركز بجزء اللائحة النهائية الخاص بكل مركز، إلا إذا تكلفت السلطات المشرفة على الانتخابات بتقسيم اللائحة.

يجب تدريب مراقبي الانتخابات المنتدبين عن الأحزاب وعن المنظمات غير الحزبية على ما يجب عليهم فعله بالضبط إذا حرم ناخبون من التصويت لأن أسماءهم لا توجد على لائحة المصوتين. كما يجب عليهم مراقبة ما إذا كانت هوية الناخبين تخضع للتدقيق مقارنة مع لائحة الناخبين الموجودة في مركز التصويت وإذا كانت اللائحة تستعمل للحيلولة دون التصويت أكثر من مرة واحدة.

تسجيل الناخبين للانتخابات المحلية في كمبوديا

تشهد كمبوديا تنظيم انتخابات محلية للمرة الأولى سنة ٢٠٠٢. واعتمادا على تجربة مراقبة عملية التسجيل لانتخابات الجمعية الوطنية سنة ١٩٩٨، قامت ثلاث منظمات كمبودية (COMFREL و COFFEL و NICFEC) بنشر مراقبين خلال شهري يوليو وأغسطس سنة ٢٠٠١. وقد قام متطوعو هذه المنظمات بزيارة ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ من بين مراكز التسجيل التي قارب عددها ١٢,٠٠٠ فلم يلاحظوا أية مشاكل ذات أهمية في ٦٥٪ من المكاتب التي تمت زيارتها. إلا أنه تم اكتشاف مخالفات تقنية في ٣٤٪ من المراكز. وفي بيان صحفي، عبرت هذه المجموعات عن انشغالها من ضعف تدريب الموظفين المكلفين بالتسجيل وغياب التجهيزات في مكاتب التسجيل. كما أشارت هذه المنظمات إلى أنه يجب بذل المزيد من الجهود لتوعية المواطنين بهذه العملية وبأهمية الانتخابات المحلية. وعندما تم نشر اللائحة الأولية للناخبين، نشرت هذه المنظمات مراقبين لاستجواب الأشخاص الذين قدموا للتأكد من تسجيلهم وقد تم اعتماد هاتين العمليتين في إطار الإعداد لعملية المراقبة يوم الاقتراع.

المصدر

Joint Statement on the Voter Registration for Commune Council Elections (Unofficial Translation) by COMFREL, COFFEL and NICFEC

التشجيع على إدماج مقتضيات تتعلق بالشفافية في القوانين و/أو التنظيمات الانتخابية.

ويجب إنجاز استمارة تخصص مراقبة تدريب الموظفين المشرفين على التسجيل (أنظر الملحقات للاطلاع على نماذج الاستمارة). ويمكن إدراج عدد من الأسئلة في هذا المطبوع:

✓ هل تتوقّر للموظفين المشرفين على التسجيل مواد ملائمة للتدريب؟

✓ هل تم توفير وقت كاف للتدريب؟

✓ هل كانت نسبة حضور الموظفين لحصص التدريب مناسبة؟

✓ هل حضر التدريب أشخاص غير مرخص لهم بذلك؟ هل حاولوا التأثير على عملية التدريب أو عرقلتها؟

✓ هل كان المشرفون على التدريب مستوعبين لمواده؟

✓ هل أجري التدريب في تاريخ ووقت ومكان مناسب؟

✓ هل تطرق التدريب بشكل صحيح لإجراءات التسجيل

ولاحترام حقوق الناخبين ومراقبي التسجيل

والاقتراع؟

✓ هل أولى موظفو التسجيل اهتماما للتدريب؟

✓ هل بدا أن موظفي التسجيل قد استوعبوا المعلومات

اللازمة عند نهاية التدريب؟

✓ عموماً، هل كان التكوين ملائماً؟

حيادهم أو وجود توازن من حيث الانتماء السياسي لفريق التسجيل. وأثناء مراجعة عملية توظيف موظفي التسجيل، يجب أخذ الأسئلة التالية في الاعتبار:

✓ هل تتسم عملية التوظيف بالشفافية؟

✓ هل تعطي عملية التوظيف والاستقطاب امتيازات غير

عادلة لأنصار حزب سياسي معين؟

✓ هل يحتمل أن تثمر عملية التوظيف عن فريق تسجيل

تتوفر لديه المؤهلات والخبرات اللازمة؟

يجب مراجعة معايير اختيار الموظفين المشرفين على التسجيل للتأكد من الحياد السياسي لعملية التسجيل في كونها لا تمنح امتيازاً أو تضر بمصلحة حزب سياسي أو مرشح معين أو مجموعة معينة من السكان بسبب انتمائهم العرقي أو لغتهم أو دينهم أو غير ذلك. كما يجب أن تخضع عملية اختيار هؤلاء الموظفين نفسها للمراقبة، ويجب نشر قائمة أسماء الموظفين ليطلع عليها العموم وأن تبذل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني جهوداً حثيثة لمراجعة هذه القائمة.

إن التدريب الصحيح للموظفين المشرفين على عملية التسجيل يعتبر عاملاً حيوياً في تنفيذ إجراءات تسجيل الناخبين. لهذا يجب على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تسعى لمراقبة عملية التدريب عن طريق الاطلاع على المواد المستعملة وعلى حصص التدريب. وقد يتطلب هذا الأمر

الجزء الثالث

إعداد استراتيجية لمراقبة عملية تسجيل الناخبين

Part Three

DEVELOPING A MONITORING STRATEGY

PART THREE

الجزء الثالث

إعداد استراتيجيات لمراقبة تسجيل الناخبين

الخطوة العامة

المجتمع المدني من مراقبة تسجيل الناخبين؟ ماذا يتوقع الجمهور؟

□ ما هي الأنشطة المبرمجة لمراقبة المراحل الأخرى للانتخاب؟ وكيف ترتبط هذه الأنشطة بالجهود المبذولة لمراقبة عملية تسجيل الناخبين؟

□ ما هي الأنشطة المزمع القيام بها لتثقيف الناخب وحثه على التصويت؟ وكيف ترتبط بالجهود المبذولة لمراقبة عملية التسجيل؟

□ ما هي الموارد المالية والبشرية الضرورية لإنجاز مختلف أنشطة المراقبة؟ وما هي الإمكانيات المتوفرة؟

□ ما هي المصادر الممكنة لتوفير موارد مالية وبشرية إضافية إذا دعت الضرورة إلى ذلك؟

□ ما هي التدابير اللازمة لضمان مشاركة ملائمة للنساء والفئات الأقل تمثيلاً؟ ما هي التدابير اللازمة لضمان التوازن الجنسي والعرقي واللغوي في مساعي المراقبة؟

□ وعند تحديد مجموعة من المشاكل، ما هي التدابير التي من شأنها أن تحلّها؟ من هي الجهة التي نلجأ إليها لاتخاذ هذه التدابير؟ وكيف يتم اللجوء إليها؟

□ من سيقاوم الإصلاحات والتحسينات الضرورية لهذه العملية؟ كيف يمكن تجاوز هذه المعارضة؟

□ من سيساند هذه الإصلاحات أو التحسينات، كيف ومتى يجب التقرب منهم لضمان مساندتهم؟

□ كيف يتم إخبار الجمهور والسلطات المكلفة بالانتخابات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بعمليات

يجب على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، قبل مباشرة أية عملية مراقبة لتسجيل الناخبين، تحليل العملية الانتخابية وتحديد المخاطر - إن وجدت - التي قد تهددها. فإن كانت ثمة مخاوف حول إمكانية نشوء بعض الخلافات، وكانت الثقة معدومة، نظراً لعناصر أخرى في حسن سير العملية هذه، وجب التفكير بجديّة في حشد كل الإمكانيات لمراقبة عملية التسجيل. وتكمن أول خطوة للمراقبة في بلورة خطة عمل واضحة المعالم^٣، على أن يتم ذلك في مدة أدناها ستة أشهر أو أكثر قبل بداية عملية التسجيل، إذا كانت تقام هذه العملية بصفة دورية؛ أو قبل سنة فأكثر على يوم الاقتراع، إذا كانت عملية التسجيل متواصلة.

ويجب الحرص، أثناء بلورة الخطة، على أن تكون الخطوات المبرمجة معاكسة للتسلسل الكرونولوجي. إذ يجب أولاً تحديد الأهداف المتوخاة من المراقبة ثم وضع إطار زمني وذلك بالتخطيط العكسي انطلاقاً من التواريخ الأساسية، كما يجب عقد دورات استراتيجية في وقت مبكر، إن أمكن ذلك، لدراسة القضايا الأساسية التالية:

□ ما هي المشاكل التي من شأنها أن تحدث أثناء عملية تسجيل الناخبين؟ وما هي أعمال المراقبة التي يمكن القيام بها لتخفيف من هذه المشاكل؟ ما مدى حدة هذه المشاكل مقارنة بمشاكل أخرى قد تظهر في جوانب أخرى من العملية الانتخابية؟

□ كيف تدرج جهود مراقبة عملية التسجيل هذه في إطار المهام و/أو الأهداف العامة للحزب السياسي أو لمنظمة المجتمع المدني؟

□ ما هي النتائج التي تتوقعها الأحزاب السياسية أو منظمات

٣ فيما يخص عملية تنظيم الانتخابات وإجرائها، يجب الرجوع إلى دليل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) حول «كيف تقوم المنظمات بمراقبة الانتخابات: دليل من ألف إلى ياء» (NDI واشنطن 1995)

العاملون والمتطوعون - ما هو عدد الأشخاص اللازم تجنيدهم لتنظيم أنشطة المراقبة وإنجازها؟

التجنيذ والتدريب - كيف يتم تجنيذ العاملين والمتطوعين وتدريبهم لإنجاز المهام المنوطة بهم بطريقة فعالة وجيدة؟

الاتصالات الداخلية والنقل - كيف سيتم تقاسم المعلومات، ونقل الأشخاص داخل الحزب السياسي أو المنظمة غير الحكومية؟

الاستمارات والحواشيب - كيف سيتم جمع المعلومات الخاصة بالمراقبة وتحليلها؟

الاتصالات الخارجية - كيف سيتم نشر المعلومات ليتعرف عليها الجمهور؟

إعداد التقارير والمدافعة - كيف سيتم تقديم التحليل، وما هي الطريقة التي ستقدم بها، ومن سيتولى تقديمها لمتخلف الفئات؟

تكريس المكتسبات التنظيمية - كيف سيتم تعزيز المعنويات خلال عملية المراقبة، والاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بالقائمين بالمراقبة، ودمجهم في أنشطة تنظيمية أخرى بعد انتهاء عملية المراقبة؟

الموارد المالية

لابد لكل مجهد يرمي إلى مراقبة عملية تسجيل الناخبين من ميزانية وخطة لتوفير الاعتمادات اللازمة. ويجب عند بلورة الخطة المالية ضبط نوعية أنشطة المراقبة المزمع القيام بها، والعدد الضروري من عاملين ومتطوعين، ونفقات السفر، وشراء التجهيزات والأدوات، والوقت الضروري. وعموما تعد الاختبارات الحاسوبية العملية الأقل كلفة لمراقبة عملية تسجيل الناخبين لأنها لا تحتاج إلا إلى عدد قليل من العاملين ووقت وجيز. غير أن هذه الكلفة قد ترتفع إذا اقتضى الأمر شراء الحواشيب. كما أن القيام بمراقبة عملية تسجيل الناخبين

المراقبة وبالتائج والتوصيات المنبثقة عن هذا النشاط؟

□ ما هي الخطة المفصلة الخاصة بكيفية مواولة أنشطة المراقبة المزمع إنجازها؟ هل توجد خطة واضحة المعالم تبين من سيقوم بماذا ومتى سيقوم بذلك؟ هل تتسم خطة العمل بالواقعية؟ هل تتيح الوقت الكافي لإنجاز المهام الضرورية؟

□ هل ستشمل عملية المراقبة كل أرجاء الوطن أم تخص بعض المناطق فحسب؟ هل من الممكن القيام بعملية المراقبة في كل أرجاء الوطن أو هل يعتبر عدم القيام بها في كل أرجاء البلاد شيئا مقبولا من الناحية السياسية؟

□ هل هناك مجموعات أخرى يمكن التآلف معها لمراقبة عملية تسجيل الناخبين؟ هل يمكن للأحزاب السياسية تشكيل تحالف انتخابي، مع جهات أخرى لأغراض المراقبة؟ هل هناك مجموعات غير منتمة يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تدمجها في عملية المراقبة أو الملاحظة؟

□ كيف يمكن تحسيس وسائل الإعلام للتعريف بالأهداف المتوخاة من جهود المراقبة والمساعدة على تحقيقها؟ من سيتولى مسؤولية العلاقات مع وسائل الإعلام في هذا الإطار؟

□ ما هو الدور - إن كان هناك دور - الذي يمكن للمنظمات الدولية أن تقوم به في عملية مراقبة تسجيل الناخبين؟ ما هي الخطوات الممكن اتخاذها لإخبار ممثلي المجتمع الدولي بعمليات المراقبة؟

يجب أن تهتم الخطة الاستراتيجية، إضافة إلى هذه القضايا الكبرى، بمجموعة من المسائل العملية الأخرى. فانطلاقا من الدورات التخطيطية يجب أن تنبثق مقترحات محددة تتعلق بالقضايا التالية:

الموارد المالية - ما هي الاعتمادات اللازمة لإنجاز عملية المراقبة ومن أين سنأتي بهذه الاعتمادات؟

- ◆ مسؤول مالي لمراقبة استلام الاعتمادات المالية وإنفاقها.
- ◆ مدير ميداني واحد أو أكثر للسهر على التشغيل والتدريب وإعداد التقارير.
- ◆ فريق مكلف بمعالجة المعطيات يوفر التحليل ويساعد على إعداد التقارير الموجهة للعموم.

◆ فريق قيادي للسهر على تحديد كيفية وصف النتائج والتحسينات المتوخاة وكيفية المدافعة عن هذه التحسينات.

◆ مدير للعلاقات العامة لتنسيق الاتصالات الخارجية مع الجمهور والسلطات المكلفة بالانتخابات ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومجموعات الملاحظين على المستوى الوطني والمجتمع الدولي. وقد أكدت التجربة أهمية الحرص على التوازن بين النساء والرجال في هذه المهام لضمان فعالية عملية المراقبة. كما يجب أيضا مراعاة التوازن بين مختلف الفئات العرقية واللسانية لنفس السبب.

ونحتاج، لتقويم معايير الأهلية الانتخابية وإطار تسجيل الناخبين، إلى إشراك خبراء في الانتخابات وفي الشؤون القانونية. ويمكن لهؤلاء مراجعة الوثائق الملائمة، والالتقاء بالأشخاص والمؤسسات المعنية وصياغة تقرير حول ما توصلوا إليه، ورفع التوصيات بهذا الشأن. ولا نحتاج إلى شبكة إضافية من العاملين والمتطوعين لإنجاز هذه الأعمال. وفي نفس الإطار، لا نحتاج إلا لعدد قليل من المراقبين الأكفاء لمراجعة الوثائق المعدة لتدريب الساهرين على التسجيل ومراقبة الدورات التدريبية. وعلى العاملين، بالإضافة إلى هذا كله، القيام بالمتابعة والإبقاء على علاقتهم مع الأشخاص على مستوى القاعدة وذلك ترقيبا للقيام بعملية المراقبة مستقبلا أو بجهود إضافية.

وعلى خلاف ما ذكر، فإن مراقبة إمكانية الوصول إلى عملية تسجيل الناخبين والقيام باختبارات ميدانية (لائحة/أشخاص،

ومباشرة الاختبارات الميدانية، بنوعها أي «من اللائحة إلى الأشخاص ومن الأشخاص إلى اللائحة» قد يكون مكلفا جدا. ومع هذا فإن التخطيط الدقيق قد يُبدع استراتيجيات تمكّن من القيام بالمراقبة بتمويل بسيط. وهكذا يمكن مثلا تخفيض النفقات بتقليص حجم عينة الاختبار الميداني لللائحة الناخبين أو بإجراء تحقيقات سريعة في مراكز للتسجيل يتم اختيارها بطريقة عشوائية، بدلا من نشر المكلفين بالمراقبة في كل المراكز.

ومن المهم أيضا اتخاذ إجراءات وقائية لعملية المراقبة لترشيد الموارد المالية المحدودة مع تجنب الإسراف في الإنفاق. ويجب إعطاء كل المتدخلين في هذا المجهود التوضيحات الكاملة الخاصة بكل الجوانب المالية للمراقبة، ابتداء من مدير المشروع وانتهاء بالمتطوعين على المستوى القاعدي. فعلى الكل أن يُلمّ إماما صحيحا بالموارد المالية المتوفرة، إن كانت متوفرة، والتي يمكن مراقبتها لإنجاز المهام المنوطة بهم. إن جمع الاعتمادات المالية للقيام بالمراقبة، بالنسبة للأحزاب والمرشحين، يجب أن يدخل في إطار خطة مالية شمولية للحملة. يجب على منظمات المجتمع المدني البحث عن مصادر مختلفة لتنوع الاعتمادات، كلما كان ذلك ممكنا، كما يجب عليها أن تعتمد إعداد التقارير كوسيلة لتكريس مصداقيتها وجلب الاعتمادات مستقبلا. ويقتى الحرص على الاستقامة والأمانة في جمع الاعتمادات وصرفها شرط أساسي لمصداقية الحزب ومنظمات المجتمع المدني.

الطاقم والمتطوعون

تختلف الحاجة إلى العاملين باختلاف أنشطة المراقبة، غير أن كل الأنشطة تحتاج إلى الأشخاص الأساسيين التاليين:

◆ مدير المشروع للسهر على العملية برمتها.

◆ مسؤول قانوني واحد أو أكثر لاتخاذ الإجراءات القانونية عند الوقوف على المشاكل وتحديدتها خلال عملية التسجيل.

فإذا كان لا بدّ من دفع أجر للمراقب فيمكن تسديد هذا الأجر يوميا أو حسب عدد الاستمارات المعبأة. وفي بعض الأحيان يكون الأجر المؤدى مقابل الاستمارة الواحدة المعبأة في البداية أعلى من أجر الاستمارة المعبأة في الحاضرة وذلك لسهولة الحصول على المعلومات الضرورية في المدينة. وعموما يُستحسن تعويض المراقبين عن كل يوم عمل وذلك تفاديا لما قد ينتج عن التعويض حسب الاستمارة المعبأة من تضخم مصطنع لعدد الاستمارات المقدمة وتفاديا لكثرة الأخطاء التي قد تنتج عن التسرع المفرط في ملء هذه الاستمارات.

وقد نحتاج، بالإضافة إلى المنسقين والمراقبين، إلى إحصائي و/أو ديمغرافي لتحديد توزيع المعطيات وتحليلها. فإذا كانت المعطيات المجمعة ستدخل إلى الحاسوب قصد التحليل وجب اللجوء إلى معلوماتي للسهر على العملية وإدخال المعطيات في الحاسوب وترتيبها في جداول. كما نحتاج إلى عدد من الكتاب والضاربين على الآلة الكاتبة لمباشرة عملية إدخال البيانات.

ولا تحتاج الاختبارات الحاسوبية لمنسقين وطنيين أو إقليميين أو محليين أو مراقبين متطوعين. فالاختبارات الحاسوبية لا تحتاج، بالإضافة إلى مدير للمشروع، ومختص في القانون، ومدير مالي ومسؤول عن العلاقات العامة إلا إلى معلوماتين لإعداد البرامج الضرورية لإنجاز الاختبارات وإلى ديمغرافي لتأويل البيانات.

الاستقطاب والتدريب

وبعد أن يتم التخطيط لكل خطوات المراقبة المحددة (كتحليل المعايير القانونية للانتخاب، ومراقبة إمكانية الناخبين من الوصول إلى عملية التسجيل، والقيام باختبارات حاسوبية على لوائح الناخبين، وإنجاز فحوصات وتدقيق من اللائحة إلى الأشخاص ومن الأشخاص إلى اللائحة، ومراقبة إجراءات الشكاوى والاعتراضات)، يجب تحديد العدد اللازم من العاملين ومؤهلاتهم والسمات الديمغرافية المتوخاة فيهم والحاجات اللغوية.

أشخاص/لائحة) يستلزم حشد عدد كبير من العاملين والمتطوعين. وفيما يخص هذا النوع من الأنشطة، يجب تحديد منسقين وطنيين وإقليميين ومحليين يُعهد إليهم بالتنظيم والاتصالات الداخلية والتدبير. كما يكلفون بتشغيل المتطوعين المكلفين بالمراقبة وتدريبهم ونشرهم، وإنشاء شبكات للاتصالات الداخلية والنقل لتوزيع أدوات المراقبة والاستمارات وجمع التقارير.

تستوجب عمليات التدقيق في مراكز تسجيل الناخبين تشغيل المراقبين وتدريبهم. ويتم تحديد عدد هؤلاء حسب عدد مراكز التسجيل المزمع مراقبتها، والمدة الزمنية التي يقضيها المراقب في هذه المراكز والمقدار المالي المتوفر لهذه العملية. والسيناريو الأمثل في هذا الصدد هو أن يقضي فريق يتكوّن من شخصين اليوم كله في مركز معين. وقد يحتاج هؤلاء إلى قدر زهيد من المال يغطي نفقات الأكل والنقل. وكثيرا ما تحتاج هذه العملية إلى آلاف المراقبين مدعّمين بعدد من المنسقين المحليين والإقليميين والوطنيين.

ومراقبة عملية إحصاء المؤهلين للانتخاب نحتاج كذلك إلى فرق مكونة من شخصين اثنين لمراقبة فرق الإحصاء المعينة. ويتوقف عدد المراقبين على عدد فرق الإحصاء المزمع مراقبتها في اليوم المحدد. كما يجب وضع المكلفين بالمراقبة في المكاتب التي يتم توزيع المسؤولين عن الإحصاء فيها والتي يقدمون فيها تقاريرهم.

يُحدّد عدد المراقبين المكلفين بالقيام بالاختبار الميداني من نوع لائحة/شخص أو شخص/لائحة بالنظر إلى حجم السكان وكتافتهم والمعطيات الديمغرافية والموارد المالية والوقت الذي يتوفّر لدى الأحزاب والمنظمات. ففي البلدان الصغيرة، حيث تقطن الأغلبية في المدن الكبرى وحيث تتوفر المواصلات، يمكن لكل مراقب البحث عن أشخاص تم تحديدهم كعينات من لوائح الناخبين. وفي هذه الحالة فالاختبار الميداني لن يحتاج إلا إلى عدد قليل من العاملين. بينما في البلدان الشاسعة، ذات السكان المتفرعين، حيث يقطن أغلب الناس في الأرياف وحيث تصعب المواصلات، لا يمكن للمراقب الواحد استجواب إلا عدد قليل من الأشخاص في القائمة. وتستوجب العملية آنذاك عددا كبيرا من العاملين.

ويجب أن يتوفر لدى كل الفاعلين في عملية المراقبة رؤية شاملة حول المشروع وحيثياته، كيف سيساهمون فيه وكيف سيتم استغلال النتائج والتوصيات. وإذا كان الأمر يتعلق بمراقبة مدى إمكانية المواطنين من الوصول إلى عملية التسجيل والقيام بالاختبارات الميدانية اللازمة على لوائح الناخبين، وهو أمر يتطلب عددا كبيرا من العاملين والمتطوعين، يجب القيام بدورات لتدريب المدربين حتى يتسنى للعاملين على مستوى القواعد التعرف على المعلومات الأساسية التالية:

◆ دورهم.

◆ المعلومات الواجب تجميعها.

◆ كيف سيتم جمع المعلومات.

◆ طريقة تقديم نتائج المراقبة.

كما يجب إعداد أدوات التدريب وتطويرها، إضافة إلى تقنيات تفاعلية للتعليم، مثل التمرس على عملية لعب الأدوار.

وإذا تعلق الأمر بمراقبة استطاعة الناخبين الوصول إلى عملية تسجيل أنفسهم، فعلى القائم بالمراقبة معرفة مجموعة من الأشياء:

◆ المكان الذي يتواجد فيه مركز التسجيل.

◆ وقت افتتاحه.

◆ ما التجهيزات والأدوات التي يحتاجها المركز؟

◆ ما المعايير التي تؤهل الشخص للانتخاب؟

◆ ما الوثائق المطلوبة التي تثبت هذه الأهلية؟

◆ ما الإجراءات المتبعة في تسجيل الناخبين؟

من المهم جدا الأخذ في الاعتبار دور المرأة في كل مظاهر عملية مراقبة التسجيل وإعطاؤها الأدوار الريادية كناطقة باسم السكان ومراقبة في مراكز التسجيل. كما يجب السهر على تثقيف الناخبات وتوعيتهن، مثل الناخبين، على أهمية الانتخاب. وعند تشغيل المشاركين في عملية المراقبة وإنجازها يجب الأخذ في الاعتبار مسألة الجنس والعرق واللغة.

ويجب، بداية، تحديد الطاقم القيادي الذي ينبثق أساسا من الحزب نفسه أو المنظمة أو من متطوعين يتمتعون بخبرة عالية. وكذلك الشأن فيما يخص المختص القانوني والإحصائي والمعلوماتي والإعلامي، بينما يتم استقطاب/توظيف المراقبين الساهرين على المراقبة في مراكز التسجيل خلال مدة التسجيل أو في مرحلة تقديم الشكاوى والاعتراضات، والساهرين على تدقيق المطابقة من اللوائح إلى الأشخاص ومن الأشخاص إلى اللوائح من بين عموم المواطنين. غير أنه من المستحسن تجنيد المنتمين إلى الحزب أو المنظمة أولا وخاصة إذا كانت لهم قاعدة واسعة ومتطوعون كثيرون. ومن المفيد أيضا الرجوع إلى الجهات المنظمة كالنقابات والجمعيات الدينية والمنظمات النسائية والطلائيب وغيرها من منظمات المجتمع المدني. كما يمكن التجنيد بواسطة إعلانات توجّه للجمهور.

وكيف ما كانت طريقة الاستقطاب وجب اعتماد رسالة واضحة ومركزة تشرح الأهداف المتوخاة من المراقبة والأهمية القصوى التي تكتسيها العملية. على أن توضح هذه الرسالة المهام التي سيقوم بها المراقبون وتركز على التزامهم بالمساهمة في هذا الجهد. كما يجب إمدادهم باستمارات لتعبئتها وتوقيعها وكل المعلومات المتعلقة ببرنامج التدريب ومكانه.

وعند دراسة أساليب الاستقطاب يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة خلال الدورات التدريبية لحث المراقبين على استقطاب أقربائهم وأصدقائهم وزملائهم، فكلما فهم الشخص المهام التي سيقوم بها واقتنع بها أصبح هو بذاته خير مستقطب للطاقات.

وقد تحتاج هذه العملية إلى آلات الفاكس، وهواتف، وهواتف محمولة، و/أو أجهزة راديو متطورة للاتصال، ودراجات، ودراجات نارية، وسيارات، وطائرات، وبواخر، ووسائل نقل عمومية. كما يجب تحديد بوضوح قنوات الاتصال وخطة للطوارئ في حالة تعطل وسائل الاتصال العادية.

يجب إعداد أنظمة لنقل الأشخاص والمعلومات، فقد يحتاج المراقبون، في إطار مشروع للمراقبة، إلى الانتشار في مراكز محددة للتسجيل أو إلى استجواب بعض الأشخاص في مناطق معينة. فيجب العمل على ضمان قدرة الأشخاص على التنقل عبر البلاد لتلبية حاجات المراقبة.

كما يحتاج المنسقون على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي إلى وسائل النقل للقيام بمهام المراقبة وبالأشطة اللازمة لضمان جودة أدائهم. وقد تكون وسائل النقل هذه شخصية أو عمومية.

ومن المهم أيضا إخبار الكل، داخل الحزب السياسي أو المنظمة، بأنشطة مراقبة التسجيل وأولوياتها وتطابقها مع الأنشطة الأخرى، وذلك لتكثيف التعاون الداخلي وتقليص الارتباك الممكن حول تخصيص الموارد المالية والمعدات لهذا الجهود. وقد يساعد الوعي بذلك على تجنيد العاملين والمتطوعين.

الاستثمارات والحواسيب

لمراقبة إمكانية الاستفادة من عملية التسجيل والقيام بالاختبارات الميدانية للتأكد من مطابقة اللوائح للأشخاص والأشخاص للوائح، يجب إعداد استثمارات لتسهيل عمل المراقبين. فبقدر ما تكون الاستثمارات مبسطة وسهلة القراءة بقدر ما تكون عملية إدخال المعلومات سريعة والأخطاء قليلة.

يجب أن تشمل الاستثمارات تعليمات واضحة ويجب تزويد المراقب بلائحة للاختيارات يمكنه أن يختار بينها بوضعه إشارة داخل مربع عوضا عن استمارة تحمل أسئلة مفتوحة أو فراغ يتعين ملؤه، كما يجب استعمال الأسئلة من نوع نعم/لا متى

فلا يمكن للساھر على المراقبة معرفة المخالفة إلا إذا كان ملما كل الإلمام بالإجراءات.

ليست للقائم بالمراقبة صلاحية التدخل في الإجراءات، بل يقتصر دوره في الحضور والملاحظة والتوثيق وإعداد التقارير. غير أنه إذا كان الساهر على المراقبة ينتمي إلى حزب سياسي قد تكون له صلاحية تقديم اعتراض وطلب التصحيح، حسب القانون المعمول به. وعلى المدرّبين دراسة الطرق التي تمكن الناخب أو الحزب السياسي من طلب تصحيح خطأ في عملية التسجيل. وللتحقق من جودة البيانات المجمعة يجب تدريب الملاحظين على طريقة تعبئة استمارات المراقبة ومتى يجب إعادتها إلى مراكز قيادتهم للتحليل.

ويجب توفير تدريب خاص للساھرين على المراقبة فيما يخص التحريات الميدانية أي مراقبة التطابق من اللوائح إلى الأشخاص ومن الأشخاص إلى اللوائح. كما يجب شرح منهجية القيام بجمع المعطيات لضمان انسجامها ولهذا الغرض يجب تزويد المراقب بالأدوات التالية:

♦ معلومات حول المنطقة التي يتكلف بها.

♦ استمارة خاصة تُعبأ لكل شخص يحاول العثور عليه.

♦ شروحات حول كيفية تعبئة الاستمارات.

♦ تعليمات حول طريقة بعث الاستمارات المعبأة إلى مركزه للمعالجة.

الاتصال الداخلي و المواصلات

وللمراقبة إمكانية الاستفادة من عملية التسجيل والقيام بالاختبارات الميدانية للتأكد من مطابقة اللوائح للأشخاص والأشخاص للوائح، يجب إعداد نظام لبعث المعلومات للمراقبين الميدانيين واستعادة الاستمارات المعبأة من طرفهم. ويجب أن تضمن شبكة من هذا النوع سرعة إرسال المعلومات وتلقّيها بين النقطة المركزية ومختلف أرجاء البلاد.

اتصال مع السلطات المكلفة بالانتخابات، والأحزاب السياسية، وفرق المراقبة المحلية، والمنظمات الدولية. كما يجب بلورة استراتيجية التفاعل مع كل هذه المجموعات أو مع فروعها. ويجب توظيف مسؤول عن العلاقات العامة يقوم بتدبير الاتصالات الخارجية في إطار عملية المراقبة.

كما يجب لكل جهود للمراقبة أن يشتمل على خطة إعلامية، فلا يمكن بناء ثقة الشعب والتشهير بالخروقات إذا لم نسهر على إخبار الجمهور بنتائج المراقبة عن طريق وسائل الإعلام.

يجب شرح هذا المسعى لوسائل الإعلام مسبقاً وفي أكثر المناسبات، كما يجب شرح المنهجية حتى يتسنى لوسائل الإعلام فهم النتائج عند تقديمها. كما يجب تزويد وسائل الإعلام والمسؤولين عن الانتخابات وآخرين بتقارير حول جهود مراقبة التسجيل والنتائج المحصل عليها والتوصيات البناءة. ومن شأن ذلك تقوية دور الرقابة للانتخابات الذي تلعبه وسائل الإعلام، وحشد اهتمام الجمهور بالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الساهرة على هذه المراقبة. ومن شأن هذا العمل الإعلامي أن يساعد على الحيلولة دون قيام البعض بمحاولات التلاعب بالعملية الانتخابية والتقليل ما أمكن من الأخطاء بفضل تنامي الوعي لدى المسؤولين بجدوى أنشطة المراقبة.

ومن المهم أن نتذكر أن كل تقارير المراقبة تتوخى الإسهام في الرفع من مستوى مصداقية العملية الانتخابية. ويساهم الاتصال، عموماً، في تكريس هذه الرسالة. (انظر «إعداد التقارير والمدافعة»). كما أنه من المفيد اعتبار كل البيانات والمعلومات التي تزود بها وسائل الإعلام أو الأحزاب السياسية أو المراقبين المحليين والأجانب، كمعطيات رسمية. فكل فريق يسعى إلى التعامل مع معلومات مراقبة التسجيل حسب رؤيته للانتخابات، ولهذا يجب أن تكون التقارير موضوعية، ومعطياتها صحيحة وقابلة للتدقيق. وفي الوقت نفسه يجب مواصلة أنشطة العلاقات العامة بطريقة احترافية على ضوء الأهداف المتوخاة من مساعي المراقبة.

كان ذلك ممكناً. وتحديد حيز في الصفحة يسمح للمراقب بتسجيل ملاحظاته حول أي مشكل غير عادي يعترضه ويرى ضرورة تسجيله.

يجب، قدر الممكن، أن تكون الاستثمارات مطبوعة من قبل وأن تشمل المعلومات التي تساعد المراقب على التعرف على مكان مركز التسجيل أو الشخص. وهكذا فيما يخص الاختبارات الميدانية من اللائحة إلى الأشخاص، يجب أن تشمل الاستثمارة اسم كل شخص مدرج في العينة والمعلومات الأخرى التي تساعد على التعرف عليه، (يشمل الملحق عينات من الاستثمارات يمكن للأحزاب والمنظمات التي ستقوم بمراقبة تسجيل الناخبين تكييفها).

وعندما تُعبأ هذه الاستثمارات ويتم استرجاعها يجب إدخالها في قاعدة للبيانات الحاسوبية أو في لوحة جدولية. ويجب اللجوء إلى مختص لتطوير نظام لهذا الغرض لإدخال البيانات في الحاسوب. ويجب توفير الحواسيب، وذلك باقتنائها أو بتأجيرها، وتوظيف كُتّاب لمدة زمنية محددة للقيام بعملية إدخال البيانات. كما يجب إعداد برنامج لتدريب هؤلاء وذلك باعتماد تمارين محاكية.

وحسب طول الاستثمارة، يمكن لكاتب أن يدخل ٣٠ استثمارة في الساعة الواحدة لمدة ٨ ساعات في اليوم مع توفير أوقات للراحة. فإذا كانت العينة تشمل مثلاً ٢٠٠٠ شخص فيمكن لخمسة كُتّاب يستعمل كل منهم حاسوبه إدخال كل المعطيات في يومين. وتكمن الطريقة الأمثل في إدخال الاستثمارة نفسها مرتين للوقوف بسرعة على الأخطاء وتصحيحها، مما يضاعف عدد الكتاب اللازمين. يمكن بالطبع إدخال المعطيات يدوياً في جداول ولكن ذلك سيأخذ وقتاً كبيراً ويعرض لأخطاء بشرية متعددة.

الاتصالات الخارجية

يجب التفكير ملياً في الاتصالات الخارجية، وفتح قنوات

إعداد التقارير والمدافعة

نشر بلاغ أو تصريح صحفي يلخص المنهجية، والنتائج والتوصيات لعملية المراقبة. وتساعد هذه الوثائق على إخبار أكبر عدد من الناس حول نوعية عملية تسجيل الناخبين.

إعداد تقرير مفصل ومطول في بعض الحالات لوصف مساعي المراقبة. فإذا كانت الثقة ضعيفة في النظام الانتخابي وربما في عملية المراقبة يعطي هذا التقرير المفصل بعض المصادقة لنتائج المراقبة وتوصياتها. كما يمكن استعمال هذا التقرير المسهب كوثيقة عمل في انتخابات لاحقة.

تقديم تقارير شفوية تمكن الأحزاب والمنظمات من عرض نتائجها على السلطات المكلفة بالانتخابات والرعاة السياسيين في إطار مناسبات تتيح إمكانية تبادل الرأي، بطريقة غير رسمية أحيانا، حول التحسينات الممكن إدخالها، وغالبا ما يحدث هذا قبل نشر التقارير أو مباشرة بعده.

كما يجب أن تُسهم التقارير ومختلف أنشطة المدافعة في ضمان انتخابات ذات مصداقية ومعنى. وتقتضي المقاربات الخاصة بحل المشاكل التي تطرحها عملية التسجيل تعزيز العلاقات، قدر المستطاع، مع الأطر المسؤولة عن الانتخابات والسلطات الحكومية. كما يجب التفكير في إقامة تحالفات تساعد على حل المشاكل أو تحسين العملية. ويمكن البحث عن حلفاء داخل الأحزاب السياسية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي وأوساط أخرى. ولهذا فإن إعداد التقارير يجب أن يندرج في استراتيجية أوسع للمراقبة.

ومن المهم استهداف جهود المدافعة لإيجاد حلّ ناجع لمشاكل تم تحديدها وتعلق بكل مظاهر عملية تسجيل الناخبين، كمثل:

- ♦ في حالة وجود تمييز غير ملائم في تعريف الأهلية الانتخابية، يتعين القيام بإصلاحات قانونية كتعديل القانون والتدابير القانونية أو الحصول على قرارات من المحكمة.

تعدّ مسألة استغلال المعلومات بعد تجميعها مرحلة دقيقة جدا. وهكذا فإن نشر النتائج والتوصيات وتقاسمها هي الوسيلة الأنجع التي تمكن الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية من المساهمة في تخفيف التشكيك في عملية الانتخاب، وبناء الثقة عندما تسير العملية على أحسن ما يرام، وتقديم المقترحات البناءة لتحسين العملية عند وجود بعض المخاوف، وفضح التزوير والخروقات عند حدوثها. يجب إذن التفكير في استراتيجية لإعداد التقارير وخطة للمدافعة ولتصحيح كل الخروقات المسجلة وغير الظاهرة للعيان.

ولا يجب اعتبار مسألة إعداد التقارير في دفعة واحدة، بل من الأفيدي أن تقدم التقارير حول كل مرحلة من مراحل مراقبة التسجيل بطريقة دورية. وتساهم هذه التقارير في تحسين نزاهة عملية التسجيل والانتخابات عامة. كما يجب وضع التقارير في مرحلة مبكرة حتى يتسنى للمسؤولين عن الانتخابات معالجة المشاكل المطروحة.

وقبل القيام بأية مراقبة يجب مراعاة مجموعة من النتائج المتوقعة والتفكير مليا ومبكرا في الحلول الواجب اقتراحها لتصحيح هذه المشكلة أو تلك. وفي هذا الصدد، يجب تحديد مجموعة سيناريوهات مرتبطة بكلّ من النتائج المتوقعة، ومناقشة التدابير والتوصيات المزمع تقديمها لكل سيناريو. ويبقى الهدف من كل خطوة المساهمة في ضمان انتخابات آمنة وذات جدوى. ومناقشة هذه القضايا والتفكير فيها في المراحل المبكرة من عملية المراقبة وإعادة النظر في الاستراتيجية والتكتيك طوال مدة المراقبة، تكون الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني مستعدة لاستغلال المعطيات المجمعة.

وهناك طرق ووسائل عدة لتقديم النتائج والتوصيات من منظور مبادرة المراقبة:

يجب أن تشمل عملية المراقبة، وكما هو الشأن في كل الحملات، تدابير للرفع من المعنويات خلال العملية، ومكافأة القادة الجدد والنشطاء والمتطوعين بإسداء الشكر لهم، والاحتفاء بإنجازاتهم، وتقاسم الاقتراحات والدروس المستفادة، والأفكار للقيام بأنشطة مستقبلية والطلب من هؤلاء الأشخاص تحمّل مسؤوليات أخرى بعد إنهاء مهامهم.

وينبغي الاستمرار في الاتصال مع المساهمين في عمليات المراقبة بارتباط مع المهمّات التي قاموا بها. وعلى زعماء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تشجيع القادة الذين برزوا من خلال عملية المراقبة، والارتقاء بهم إلى مستوى أعلى من المسؤولية. كما يجب على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني امتلاك خطة عمل تتجاوز عملية المراقبة ووسيلة توظف بها المكتسبات التنظيمية المحصل عليها في خطتها.

يجب أن تشمل جهود التقوية تعزيز العلاقات مع الحلفاء الجدد الذين تم اكتسابهم أو تطوير العلاقة معهم خلال عملية المراقبة، كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي. كما يجب عقد لقاءات مع هذه الجهات للقيام بأنشطة مشتركة عندما تكون المصلحة واحدة ألا وهي تطوير المسار الديمقراطي. وليس هناك أفضل من الاعتراف بالجميل لمن قام بعمل جيد وساهم في مساعي المراقبة.

◆ إقصاء النساء أو الشباب الذين بلغوا السنّ القانوني للانتخاب أو الناظرين بلغة معينة يتطلب تمديد التسجيل و/أو توسيع حيز الشكاوى والاعتراضات.

◆ إذا تمّ تضخيم لائحة المسجلين بسبب عدم إقصاء الوفيات أو الأشخاص الذين هاجروا إلى الخارج أو بسبب دمج أشخاص خياليين لا وجود لهم أو إدراج أسماء مرات متعددة فيجب تنقية اللائحة ومراجعتها.

تكريس المكاسب التنظيمية

تستلزم كل الجهود الرامية إلى مراقبة تسجيل الناخبين أو عمليات انتخابية وسياسية أخرى تطوير خبرات وكفاءات متميزة وتطوير بنيات تنظيمية عبر التوظيف والتدريب والاتصال. فيبرز قادة جدد إلى الوجود عندما يتم استقطاب نشطاء من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني للقيام بالمراقبة. ويمكن توظيف كل هذه الكفاءات والبنى لإنجاز أنشطة وأهداف أخرى. وقد تشمل هذه الأنشطة، بالنسبة للأحزاب السياسية، حملات تحسيسية لحث الناخبين على المشاركة، وتنظيم مراقبة عمليات التصويت يوم الاقتراع. أما فيما يخص منظمات المجتمع المدني فقد تشمل هذه الأنشطة تربية الناخبين، وتشجيع المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية والقيام بعمليات أخرى للمراقبة أو بدور المراقبة والمدافعة.

الملاحق

نماذج من
المواد والاستمارات

Appendices

SAMPLE MATERIAL

APPENDICES

الملاحق

ملاحق- نماذج من المواد والاستمارات

- الملحق ١ - استمارة لمراقبة إمكانية الاستفادة من عملية تسجيل الناخبين
الشكل العام للاستمارة ٥٩
- ليزوطو - نموذج الاستمارة المستعملة من طرف كل الأحزاب السياسية
٦١
- ملاوي - نموذج الاستمارة المستعملة من طرف تجمع الكنيسة/المنظمات غير الحكومية
٦٣
- الملحق ٢ - استمارة لمراقبة عملية تسجيل الناخبين بمبادرة من الدولة (إحصاء السكان)
الشكل العام للاستمارة ٦٥
- الملحق ٣ - استمارة لمراقبة عملية تدريب الموظفين الساهرين على تسجيل الناخبين
الشكل العام للاستمارة ٦٧
- الملحق ٤ - الاستمارات الخاصة بالاختبارات الميدانية لمطابقة اللائحة للسكان
الشكل العام للاستمارة ٦٩
- أذربيجان - نموذج الاستمارة المستعملة من طرف منظمة «من أجل المجتمع المدني»
٧١
- غيانا - نموذج الاستمارة المستعملة من طرف مكتب الدعم للانتخابات
٧٣
- الملحق ٥ - الاستمارات الخاصة بالاختبارات الميدانية لمطابقة السكان للائحة
الشكل العام للاستمارة ٧٥
- أذربيجان - نموذج الاستمارة المستعملة من طرف منظمة «من أجل المجتمع المدني»
٧٧
- الملحق ٦ - الاستمارات الخاصة بمراقبة إجراءات تقديم الطلبات والاعتراضات
الشكل العام للاستمارة ٧٩
- الملحق ٧ - الاختبارات المعلوماتية الخاصة بإعداد التقارير
غيانا - نموذج التقرير المقدم من طرف مكتب دعم الانتخابات ٨١
- الملحق ٨ - مراقبة التقارير
كمبوديا - نموذج البلاغ الصحفي لشبكات NICFEC - COFFEL - COMFREL ٨٦
- بيرو - نموذج البلاغ الصحفي المقدم من طرف «ترانسبارنسيا» / «الشفافية» ٩٠

الشكل العام

(أمامي)

مراقبة إمكانية الاستفادة من عملية تسجيل الناخبين

نموذج الاستمارة

في إطار الجهود المبذولة لمراقبة انتخابات هذه السنة، تم إرسالك إلى مركز لتسجيل الناخبين لمعاينة عملية تسجيل الناخبين. وعليك الالتحاق بالمركز المعين لك في [سجل التاريخ]، وعليك الوصول إلى المركز في الساعة [سجل الوقت] قبل افتتاحه والمكوث فيه طوال اليوم إلى غاية [سجل الوقت]. وعليك توثيق ملاحظاتك في هذه الاستمارة. تذكر أن الموظفين المكلفين بعملية التسجيل هم المسؤولون عنها فلا تقم بتعطيل عملية التسجيل هذه. فإن أقلقك أمر شخص تم إقصاؤه تعسفاً أو شخص تم تسجيله وهو غير مؤهل للانتخاب، فعليك إبلاغ الموظف المسؤول عن المركز بكل احترام. وسيتم جمع هذه الاستمارة من طرف المشرف عليك.

الرجاء الكتابة بخط واضح حتى تتسنى قراءة الاستمارة. و شكرا على مساهمتك.

					١. اسم المكلف بعملية المراقبة
					٢. اسم مركز التسجيل وموقعه
					٣. رقم مركز التسجيل
		الشهر	اليوم	الساعة	٤. تاريخ زيارتك لمركز التسجيل
					٥. اسم الموظف المسؤول عن مركز التسجيل
لا	نعم				٦. هل كان المركز مفتوحاً؟
	الساعة				٧. إذا كان الجواب نعم، فمتى افتتح مركز التسجيل؟
	الشهر	اليوم			٨. متى كان من المفروض أن يُفتح؟
	الشهر	اليوم			٩. ما هو التاريخ الذي افتتح فيه المركز لأول مرة؟
لا	نعم				١٠. هل اضطر المركز إلى غلق أبوابه لسبب ما؟
					١١. إذا كان الجواب نعم، لماذا اضطر المركز للإغلاق؟ (استعمل ورقة إضافية إن اقتضى الحال)
	الأيام				١٢. إذا كان الجواب نعم، ما هي المدة التي بقي فيها المركز مغلقاً؟
					١٣. ما هو عدد الأشخاص المتوقع تسجيلهم في المركز؟
					١٤. ما هو عدد الأشخاص الذين تم تسجيلهم قبل التحاقك بالمركز؟
					١٥. كم عدد الأشخاص الذين تم تسجيلهم خلال اليوم الذي راقبت فيه عملية التسجيل؟
لا	نعم				١٦. هل احترمت المسؤول عن المركز إجراءات التسجيل؟
					١٧. في حالة الإجابة بلا، ما هي المخالفة التي ارتكبتها الموظف؟ (استعمل ورقة إضافية إن اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم				١٨. هل لاحظت أية محاولة للرشوة أو الضغط على ناخب محتمل أو موظف مكلف بالتسجيل داخل المركز أو في نواحيه؟
					١٩. في حالة الإجابة بنعم، صف الظروف، (استعمل ورقة إضافية إن اقتضى الأمر ذلك)

مراقبة إمكانية الاستفادة من عملية تسجيل الناخبين

نموذج الاستمارة

الشكل العام

(ظهر)

لا	نعم		٢٠. هل سُمح لشخص ما تعتقد أنه غير مؤهل للانتخاب، بالتسجيل؟
			٢١. في حالة الإجابة بنعم، ما العدد؟
لا	نعم		٢٢. هل منع شخص تظن أنه مؤهل من التسجيل؟
			٢٣. في حالة الإجابة بنعم، ما العدد؟
لا	نعم		٢٤. هل تم إعطاء كل من تم تسجيله وصلاً؟ (إذا كانت الإجراءات تنص على ذلك)
			٢٥. في حالة الإجابة بلا ما هو عدد هؤلاء؟
لا	نعم		٢٦. هل تم أخذ صورة كل من تم تسجيله؟ (إذا كانت الإجراءات تنص على ذلك)
لا	نعم		٢٧. هل تم أخذ بصمات كل من تم تسجيله؟ (إذا كانت الإجراءات تنص على ذلك)
لا	نعم		٢٨. هل كان ممثلون عن الأحزاب أو المجتمع المدني موجودين في مركز التسجيل؟
			٢٩. في حالة الإجابة بنعم، من هي هذه الأحزاب أو المنظمات؟ (استعمل ورقة إضافية عند الحاجة)
لا	نعم		٣٠. هل تم تقديم الطلبات رسمياً بالنسبة لعملية التسجيل؟
			٣١. في حالة الإجابة بنعم، ما هي هذه الطلبات المسجلة؟ (استعمل ورقة إضافية عند الحاجة)
			٣٢. إمضاء القائم بالمراقبة والتاريخ

استعمل ما تبقى من الاستمارة لتدوين ملاحظات مفصلة حول المشاكل التي لاحظتها في مركز التسجيل.
ويمكنك استعمال أوراق إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك.

ليزوطو
(أمامي)

مراقبة إمكانية الاستفادة من عملية تسجيل الناخبين
نموذج الاستمارة المستعملة من طرف كل الأحزاب السياسية

استمارة خاصة بالأحزاب السياسية القائمة بالمراقبة ليزوطو ٢٠٠١

تعليمات

في إطار الجهود المبذولة لمراقبة انتخابات هذه السنة، أرسلك حزبك إلى مركز تسجيل الناخبين لمراقبة عملية التسجيل. وعليك تسجيل ملاحظاتك في هذه الاستمارة. تذكر أن الموظف المكلف بعملية التسجيل هو المسؤول عنها فلا تقم بتعطيل عملية التسجيل. فإن أقلقك أمر شخص تم إقصاؤه تعسفاً أو شخص تم تسجيله وهو غير مؤهل للانتخاب، فعليك إبلاغ الموظف المسؤول عن المركز بكل احترام. وسيتم جمع هذه الاستمارة من طرف المشرف الحزبي.

الرجاء الكتابة بخط واضح حتى تتسنى قراءة الاستمارة، لا تنسى أن توقع الاستمارة و شكراً على مساهمتك في عملية المراقبة هذه.

١. اسم القائم بالمراقبة (اسمك)
٢. الحزب السياسي الذي تنتمي إليه
٣. اسم مركز التسجيل وموقعه
٤. الدائرة التي ينتمي إليها مركز التسجيل
٥. اسم الموظف المسؤول عن مركز التسجيل
٦. التاريخ الذي زرت فيه مركز التسجيل
٧. الساعة التي وصلت فيها إلى المركز
٨. هل تم فتح المركز ولو مرة هذا اليوم؟
- ٨.١. إن كان الجواب لا، فما هو السبب في عدم فتحه؟

إذا لم يفتح المركز أبوابه هذا اليوم فقد أنهيت مهمتك

٩. هل فتح المركز أبوابه في الوقت المحدد؟
١٠. هل اضطر المركز للإغلاق قبل اليوم؟
١٠. أ. في حالة الإجابة بنعم، كم هو عدد الأيام التي اضطر فيها المركز للإغلاق؟
١٠. ب. في حالة الإجابة بنعم، هل كان سبب إغلاق المركز نقصاً في العاملين؟
١٠. ج. في حالة الإجابة بنعم، هل السبب يكمن في عدم توفر التجهيزات؟
١٠. د. في حالة الإجابة بنعم، ما هي التجهيزات التي لم تكن متوفرة؟
١١. ما هو عدد الأيام التي بقي فيها المركز مفتوحاً مع احتساب هذا اليوم؟
١٢. كم عدد المسجلين بالمركز قبل هذا اليوم؟
١٣. كم عدد المسجلين في هذا اليوم؟

ملاوي
(أمامي)

مراقبة إمكانية الاستفادة من عملية تسجيل الناخبين
نموذج الاستمارة المستعملة من طرف تجمع الكنيسة/المنظمات غير الحكومية

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ملاوي ١٩٩٩ تقويم عملية تسجيل الناخبين

التحق بالمركز المعين لك في اليوم الذي تحصل فيه على هذه الاستمارة.
إذا تعذر عليك الحصول على المعلومات اللازمة هذا اليوم حاول مجددا كل يوم إلى حدود يوم الاثنين ١٢ أبريل.

١. اسم القائم بالمراقبة
 ٢. المقاطعة
 ٣. الدائرة الانتخابية
 ٤. مركز التسجيل
 ٥. اسم الشخص المنتمي لتجمع الكنيسة/المنظمات غير الحكومية الذي أعطاك الاستمارة
 ٦. التاريخ الذي حصلت فيه على الاستمارة
 ٧. التاريخ الذي زرت فيه مركز التسجيل وحصلت على المعلومات اللازمة لتعبئة الاستمارة
 ٨. ما هي الساعة التي وصلت فيها إلى المركز؟
 ٩. هل كان مركز التسجيل مفتوحا عند وصولك إليه؟
 ١٠. من كان مسؤولا عن المركز عند زيارتك له؟
 ١١. تاريخ افتتاح المركز لأول مرة
 ١٢. هل اضطر المركز للإغلاق نتيجة عدم توفر استمارات التسجيل؟
 ١٣. هل تم إغلاق المركز لتعذر أخذ صورة لمن أتوا للتسجيل؟
 ١٤. منذ افتتاح المركز لأول مرة، ما عدد الأيام التي اضطر للإغلاق فيها؟
 ١٥. ما عدد الأشخاص الذين سجلوا للانتخاب بالمركز؟ (تحقق مع المشرف عن التسجيل أو DRAF)
 ١٦. ما عدد الأشخاص الذين منعوا من التسجيل بالمركز؟ (تحقق مع المشرف عن التسجيل أو DRAF)
 ١٧. هل كانت اللائحة «كونزاني تسوكولو لانو» في مركز التسجيل؟
 ١٨. هل كان ممثلون عن الأحزاب السياسية متواجدين في مركز التسجيل لمراقبة عملية التسجيل؟
- نعم لا
- نعم لا
- نعم لا
- نعم لا
- نعم لا
- نعم لا

استعمل ظهر الاستمارة لوصف كل مشكل لاحظته في المركز أو في نواحيه.

التاريخ

التوقيع

الشكل العام
(أمامي)

مراقبة عملية تسجيل الناخبين بمبادرة من الدولة (إحصاء السكان)
نموذج الاستمارة

في إطار الجهود المبذولة لمراقبة انتخابات هذه السنة، ستقوم بمرافقة فريق للإحصاء في تنقلاته من بيت إلى بيت لتسجيل الناس للتصويت. وفي كل يوم تصطحب فيه الفريق، يجب عليك أن تدون ملاحظاتك في استمارة منفصلة للمراقبة. وتذكر أن فريق الإحصاء هو المكلف بعملية التسجيل. عليك إذن ألا تعرقل العملية. وإذا لاحظت أن بعض الأشخاص يتم تسجيلهم دون أن يكونوا مؤهلين أو أن آخرين لا يسمح لهم بالتسجيل في حين يحق لهم ذلك، عليك أن تثير انتباه الموظف المسؤول عن فريق الإحصاء بكامل الاحترام.

سيتم جمع الاستمارة من طرف المشرف عليك في [ادخل اليوم، والوقت والمكان]. الرجاء الكتابة بخط واضح لأن عددا كبيرا من الناس سيكون عليهم قراءة هذه الاستمارة. وشكرا على مساهمتك في هذا المجهود.

				١. اسم المكلف بعملية المراقبة
				٢. رقم فريق الإحصاء
				٣. رئيس فريق الإحصاء
				٤. أسماء أعضاء الفريق الآخرين
	الشهر		اليوم	٥. تاريخ قيامك بمراقبة فريق الإحصاء
	الساعة	٦. ساعة التحاقك بفريق الإحصاء		
	الساعة	٧. الساعة التي بدأ فيها فريق الإحصاء عمله		
				٨. ما عدد الأشخاص الذين قام فريق الإحصاء بتسجيلهم قبل اليوم؟
لا	نعم	٩. هل انتقل فريق الإحصاء اليوم من بيت إلى بيت لتسجيل الناخبين؟		
				١٠. ما عدد البيوت/المنازل التي قام فريق الإحصاء بزيارتها اليوم؟
				١١. ما عدد الأشخاص الذين قام فريق الإحصاء بتسجيلهم اليوم؟
				١٢. ما عدد الأشخاص الذين كانوا يريدون التسجيل ولم يسمح لهم فريق الإحصاء بذلك اليوم؟
لا	نعم	١٣. هل منع شخص تظن أنه مؤهل من التسجيل؟		
				١٤. في حالة الإجابة بنعم، كم عددهم؟
				١٥. في حالة الإجابة بنعم، اذكر الظروف (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم	١٦. هل قام فريق الإحصاء بتسجيل أشخاص تظنهم غير مؤهلين؟		
				١٧. في حالة الإجابة بنعم، ما عددهم؟
				١٨. في حالة الإجابة بنعم، اذكر الظروف (استعمل ورقة إضافية إن اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم	١٩. هل حاول أي شخص التدخل في عمل فريق الإحصاء؟		

الشكل العام
(ظهر)

مراقبة عملية تسجيل الناخبين بمبادرة من الدولة (إحصاء السكان)

نموذج الاستمارة

			٢٠. في حالة الإجابة بنعم، اذكر الظروف (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم		٢١. هل شاهدت أية محاولة ارتشاء أو تخويف ضد أي ناخب أو عضو في فريق الإحصاء؟
			٢٢. في حالة الإجابة بنعم، اذكر الظروف (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم		٢٣. هل تعامل أعضاء فريق الإحصاء بشكل متحيز من الناحية السياسية؟
			٢٤. في حالة الإجابة بلا، اذكر الظروف (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم		٢٥. هل طبق فريق الإحصاء إجراءات التسجيل بطريقة صحيحة؟
			٢٦. في حالة الإجابة بلا، اذكر الظروف (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم		٢٧. هل سلم كل من تم تسجيله وصلاً؟ (إذا كانت الإجراءات تنص على ذلك)
			٢٨. في حالة الإجابة بلا، ما عددهم؟
لا	نعم		٢٩. هل تم أخذ صورة لكل من تم تسجيله؟ (إذا كانت الإجراءات تنص على ذلك)
لا	نعم		٣٠. هل تم أخذ بصمات لكل من تم تسجيله؟ (إذا كانت الإجراءات تنص على ذلك)
لا	نعم		٣١. هل كان ممثلون عن الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني حاضرين مع فريق الإحصاء؟
			٣٢. في حالة الإجابة بنعم، من هي هذه الأحزاب أو المنظمات (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الحال ذلك)
لا	نعم		٣٣. هل تم تقديم أية طلبات ضد عملية التسجيل؟
			٣٤. في حالة الإجابة بنعم، ما هي الطلبات التي تم تقديمها؟ (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الحال ذلك)
	الساعة		٣٥. في أية ساعة أنهى فريق الإحصاء عمله؟
	الساعة		٣٦. في أية ساعة غادرت فريق الإحصاء؟
			٣٧. توقيع القائم بعملية المراقبة والتاريخ

استعمل ورقة منفصلة لوصف المشاكل التي شاهدها بمعية فريق الإحصاء.

الشكل العام

(أمامي)

مراقبة عملية تدريب الموظفين المسؤولين عن تسجيل الناخبين

نموذج الاستمارة

في إطار الجهود المبذولة لمراقبة انتخابات هذه السنة، تم إرسالك لمراقبة دورة تدريبية لفائدة الموظفين المكلفين بتسجيل الناخبين. وعليك أن تذهب في [ادخل التاريخ] إلى مكان التدريب الذي تم تعيينك فيه وتراقب عملية تدريب هؤلاء الموظفين. عليك أن تبقى في الدورة التدريبية من البداية إلى النهاية. عليك أيضا أن تقوم بتدوين ملاحظتك على هذه الاستمارة وألا تعرقل الدورة التدريبية.

سيقوم المشرف على عملك بجمع هذه الاستمارة في [ادخل التاريخ والساعة والمكان]. الرجاء الكتابة بخط واضح لأن مجموعة من الناس ستقرأ هذه الاستمارات. وشكرا على مساهمتك في هذا المجهود.

				١. اسم المكلف بعملية المراقبة
				٢. مكان الدورة التدريبية
				٣. أسماء القائمين بالتدريب
	الشهر		اليوم	٤. تاريخ الدورة التدريبية
لا	نعم			٥. هل كان تاريخ التدريب وتوقيته ومكانه مناسباً؟
				٦. في حالة الإجابة بلا، وضح (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الحال ذلك)
				٧. كم من الوقت دامت حصة التدريب؟
لا	نعم			٨. هل كان الوقت المحدد للتدريب كافياً؟
لا	نعم			٩. هل كان المكلفون بالتدريب على دراية بأموورهم؟
				١٠. في حالة الإجابة بلا، وضح (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم			١١. هل كانت مواد التدريب مناسبة؟
				١٢. في حالة الإجابة بلا، وضح (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم			١٣. هل نجح التدريب في توضيح عملية التسجيل بدقة؟
				١٤. في حالة الإجابة بلا، وضح (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم			١٥. هل نجح التدريب في تفسير الشروط الضرورية لأهلية التسجيل للتصويت؟
				١٦. في حالة الإجابة بلا، وضح (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)

الشكل العام
(ظهر)

مراقبة عملية تدريب الموظفين الساهرين على تسجيل الناخبين
نموذج الاستمارة

لا	نعم		١٧. هل نجح التدريب في توضيح حقوق الناخبين خلال عملية التسجيل؟
			١٨. في حالة الإجابة بلا، وضح (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم		١٩. هل نجح التدريب في تفسير حقوق القائمين بعملية المراقبة (الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني) خلال عملية تسجيل الناخبين؟
			٢٠. في حالة الإجابة بلا، اذكر الظروف (استعمل ورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك)
لا	نعم		٢١. هل كان الموظفون المكلفون بالتسجيل منتهين خلال حصة التدريب؟
لا	نعم		٢٢. بصفة عامة، هل كان التدريب ملائماً؟
			٢٣. توقيع القائم بعملية المراقبة والتاريخ

استعمل ما تبقى من هذه الاستمارة لتدوين ملاحظات مفصلة حول الجوانب الإيجابية أو المشاكل التي شاهدها خلال حصة التدريب. وإذا اقتضى الأمر ذلك استعمل ورقة إضافية لتسجيل ملاحظاتك.

(الشكل العام)

(أمامي)

استمارة خاصة باختبار ميداني لتطابق المعلومات من اللائحة إلى الأشخاص

نموذج استمارة

في إطار الجهود المبذولة لمراقبة انتخابات هذه السنة، تم إرسالك للبحث عن الأشخاص التي توجد أسماؤهم في لائحة الناخبين. وقد تم تزويدك بوثيقة منفصلة تشمل أسماء وعناوين أشخاص تم اختيارهم بطريقة عشوائية من لائحة الناخبين. ويجب عليك محاولة تحديد موقع كل شخص ولو مرة واحدة في [ادخل عدد الأيام، مثلا أربعة] مع تحديد الأيام [ادخل الأيام، مثلا من الجمعة إلى الاثنين]. إذا تعذر عليك العثور على العنوان، اسأل حواليك هل يعرف أحد عنوان هذا الشخص. فإذا عثرت على العنوان وتبين لك أن الشخص لم يعد يقيم هناك، ابحث عن عنوانه الجديد. وفي كلتا الحالتين، وعند تعرفك على عنوانه الجديد قم بتسجيل العنوان الجديد واذهب إليه لمحاولة تحديد إقامته إذا كان المكان قريبا. أما إذا كان العنوان بعيدا فعليك أن تخبر المشرف عليك باسم الشخص وعنوانه الجديد حتى يتسنى له إرسال أحد متواجدين في المنطقة لتحديد إقامته. أما إذا كان الشخص يسكن العنوان غير أنه غائب وجب عليك ترك رسالة ومحاولة أخذ موعد للالتقاء به. وفي صباح اليوم التالي لهذه العملية يجب عليك إعادة كل الاستمارات (معبأة) إلى المشرف.

الرجاء الكتابة بخط واضح لأن مجموعة من الناس ستقرأ هذه الاستمارات.
وشكرا على مساهمتك في هذا المجهود.

			١. اسم القائم بالمراقبة
			٢. اسم الشخص الذي تحاول تحديد إقامته كما جاء في لائحة الناخبين
			٣. عنوان الشخص الذي تحاول تحديد إقامته كما جاء في لائحة الناخبين
			٤. رقم تعريف الناخب الذي تحاول تحديد إقامته كما جاء في لائحة الناخبين
لا	نعم		٥. هل نجحت أخيرا في العثور عليه؟
في حالة الإجابة بنعم على السؤال رقم ٥، انتقل إلى سؤال رقم ٦، وإلا انتقل إلى السؤال رقم ١٦ ظهر هذه الصفحة			
لا	نعم		٦. هل هذا الشخص مؤهل للانتخاب؟
			٧. في حالة الإجابة بلا، اشرح لماذا
لا	نعم		٨. هل يقيم هذا الشخص بالعنوان المدرج في لائحة الناخبين؟
			٩. في حالة الإجابة بلا، اكتب العنوان الصحيح للشخص
لا	نعم		١٠. هل هناك تطابق بين رقم الناخب المدرج في لائحة الناخبين ورقم التعريف المسجل في بطاقة الناخب لهذا الشخص؟
			١١. في حالة الإجابة بلا، اكتب رقم الناخب المسجل ببطاقة تعريف الناخب لهذا الشخص
لا	نعم		١٠. هل كُتب اسم الشخص بطريقة صحيحة من لائحة الناخبين؟
			١١. في حالة الإجابة بلا، اكتب اسم الشخص بالطريقة الصحيحة

(الشكل العام)

استمارة خاصة باختبار ميداني لمطابقة المعلومات من اللائحة إلى السكّان

(ظهر)

نموذج استمارة

لا	نعم		١٢. هل جنس الشخص مطابق لما جاء في لائحة الناخبين؟
			١٣. في حالة الإجابة بلا، اكتب الجنس الصحيح
لا	نعم		١٤. هل تاريخ ميلاد الشخص، كما تم إدخاله في اللائحة، صحيح؟
			١٥. في حالة الإجابة بلا، اكتب تاريخ ميلاده الصحيح
١٦. أي مقولة تصف بطريقة أدق ما توصلت إلى معرفته حول العنوان المدرج في لائحة الناخبين فيما يخص الشخص الذي تحاول تحديد إقامته؟			
<p>(أ) العنوان غير موجود.</p> <p>(ب) العنوان موجود لكن لم يسبق للشخص أن أقام فيه.</p> <p>(ج) العنوان موجود وقد سبق للشخص الإقامة فيه، غير أنه انتقل إلى عنوان آخر استطعت التعرف عليه.</p> <p>(د) العنوان موجود وقد سبق للشخص الإقامة به، غير أنه انتقل إلى عنوان آخر لم تستطع التعرف عليه.</p> <p>(هـ) العنوان موجود غير أن الشخص كان غائبا، مؤقتا، عن مسكنه.</p> <p>(و) العنوان موجود والشخص كان حاضرا كذلك.</p>			
١٧. أي مقولة تصف بطريقة أدق ما توصلت إلى معرفته حول الشخص الذي تحاول تحديد إقامته؟			
<p>(أ) لم يتم الحصول على أية معلومة تتعلق به.</p> <p>(ب) الشخص مؤهل وقد تم تسجيله في لائحة الناخبين.</p> <p>(ج) الشخص مؤهل للانتخاب غير أنه لم يسجل نفسه للانتخاب.</p> <p>(د) الشخص غير مؤهل للانتخاب لأنه توفي.</p> <p>(هـ) الشخص غير مؤهل للانتخاب لأنه لا زال صغير السن.</p> <p>(و) الشخص غير مؤهل للانتخاب لأنه لا يملك الجنسية.</p> <p>(ز) الشخص غير مؤهل للانتخاب لأنه لا يقيم في البلد.</p> <p>(ح) الشخص غير مؤهل للانتخاب لأنه تم الإقرار باختلاله العقلي (في حالة كان هذا واردا في الإجراءات).</p> <p>(ط) الشخص غير مؤهل للانتخاب لوجوده في السجن (في حالة كان هذا واردا في الإجراءات).</p> <p>(١٠) الشخص غير مؤهل للانتخاب لأنه ينتمي للقوات المسلحة (في حالة كان هذا واردا في الإجراءات).</p>			
١٨. توقيع القائم بالمراقبة والتاريخ			
توقيع الشخص والتاريخ			

أذربيجان
(أمامي)

استمارة خاصة باختبار ميداني لمطابقة المعلومات من اللائحة إلى السكّان
نموذج الاستمارة المستعملة من طرف منظمة «من أجل المجتمع المدني»

اختبار لتدقيق مدى تطابق الأشخاص مع اللائحة في عملية تسجيل الناخبين

رقم المقاطعة
اسم المقاطعة
رقم الدائرة الانتخابية
المشرف على العملية

١. معلومات خاصة بحالة معينة
رقم الناخب على اللائحة الرسمية
الاسم الكامل للناخب (كما يظهر على اللائحة)
رقم جواز السفر
العنوان

٢. الناخب يوجد بالعنوان
هل كانت المعلومات الشخصية صحيحة؟
في حالة الإجابة بنعم، كيف تم التأكد من صحتها؟
ماذا تم تدقيقه؟ جواز السفر الاستمارة رقم ٩ البطاقة العسكرية شيء آخر _____
في حالة عدم صحة المعلومات الشخصية، الرجاء وصف المشكلة.

٣. الناخب لا يسكن في هذا العنوان
هل انتقل الناخب؟
إلى أين انتقل الناخب؟
متى انتقل الناخب؟
من تحدثت معه للتأكد من ذلك؟ عضو من أسرته أحد الجيران صديق زميل في العمل آخر _____

الرجاء إضافة اسم أي شخص تحدثت معه وعنوانه للتأكد من هذه المعلومات. وإذا أمكن، أضف رقم جواز السفر. وتأكد من التحدث إلى شخصين اثنين على الأقل.

تدقيق #١ (التاريخ، الساعة، الاسم، العنوان ورقم جواز السفر)

تدقيق #٢ (التاريخ، الساعة، الاسم، العنوان ورقم جواز السفر)

أذربيجان
(ظهر)

استمارة خاصة باختبار ميداني لمطابقة المعلومات من اللائحة إلى السكّان
نموذج الاستمارة المستعملة من طرف منظمة «من أجل المجتمع المدني»

٤. الناخب توفي - تم الحصول على نسخة من شهادة الوفاة
يجب الحصول على نسخة من دائرة الكاتب العدل وإرفاقها لهذه الاستمارة

٥. الناخب توفي - لم يتم الحصول على شهادة الوفاة
كيف تم التأكد من الوفاة؟

إذا شاهد الملاحظ شهادة الوفاة ولم يتمكن من الحصول على نسخة منها، من قام بالتأكد من الوفاة؟

تدقيق #١ (الاسم، التاريخ، الساعة، والعلاقة بالمتوفى)

تدقيق #٢ (الاسم، التاريخ، الساعة، والعلاقة بالمتوفى)

إذا لم يتم الحصول على شهادة الوفاة، ما هو تاريخ وفاة الناخب والساعة والمكان؟

ما هو العدد المتسلسل على شهادة الوفاة؟
في أي مكتب للأحوال المدنية توجد شهادة الوفاة؟
ما هي أسماء الموظفين الذين وقعوا هذه الوثيقة؟

٦. سجل لعمليات التدقيق

عدد المحاولات للتأكد من المعلومات الخاصة بهذا الناخب. وإذا لم تتمكن من تدقيق حالة بعد ثلاث محاولات، اتصل بالمشرف عليك
أو مكتب ACI.

المشكلة لم يتم حلها	المشكلة تم حلها	١. الساعة والتاريخ ماذا حدث؟
المشكلة لم يتم حلها	المشكلة تم حلها	٢. الساعة والتاريخ ماذا حدث؟
المشكلة لم يتم حلها	المشكلة تم حلها	٣. الساعة والتاريخ ماذا حدث؟

المرجو استعمال هذا الفراغ وورقة إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك، لإعطاء وصف دقيق
للمشاكل التي واجهتها خلال تدقيقك بهذه الحالة.

غيانا
(أمامي)

السؤال رقم

٤-١ □□□□

٥ □

٦ □

٧ □

٨ □

٩ □

١٠ □

١١ □

١٢ □

١٣ □

١٥-١٤ □□

١٦ □

استمارة المراقبة خاصة باختبار ميداني لمطابقة المعلومات من اللائحة إلى السكن

نموذج الاستمارة المستعملة من طرف مكتب دعم الانتخابات

التصديق على لائحة الناخبين

الاستمارة رقم ١. العمل في الميدان

رقم العينة:

نوع المنطقة:

الاسم العائلي:

أسماء أخرى:

العنوان:

معلومات

من اللائحة

هل تم العثور على الشخص: نعم / لا

في حالة نعم، أكمل المعلومات التالية:

رقم التعريف:

المهنة:

تاريخ الميلاد:

اليوم

الشهر

السنة

أكثر من ١٨ سنة: نعم / لا

هل تمت زيارة الشخص من طرف قائم بالإحصاء؟

هل تسجل الشخص للتصويت؟

هل تسجل الشخص في مركز للتسجيل؟

هل هناك أي تعليق آخر:

إذا كان الجواب على السؤال ٦ «لا»، وضح لأي سبب:

١. هذا العنوان غير موجود.

٢. لا جواب على هذا العنوان.

٣. الشخص غير موجود بالبيت.

٤. لا يوجد هذا الشخص في هذا العنوان.

٥. الشخص هاجر.

٦. الشخص خارج البلاد مؤقتاً.

٧. الشخص توفي.

٨. الشخص رفض الإجابة أو التعاون.

٩. سبب آخر (أذكر السبب من فضلك):

الرجاء الحصول على توقيع أو علامة:

توقيع المستجوب:

توقيع العامل في الميدان:

للاستعمال في المكتب

المعلومات متطابقة مع اللائحة الانتخابية: نعم / لا

توقيع القائم بالتدقيق:

غيانا
(ظهر)

استمارة المراقبة خاصة باختبار ميداني لطابقة المعلومات من اللائحة إلى السكان
نموذج الاستمارة المستعملة من طرف مكتب الدعم للانتخابات

[تركت هذه الصفحة فارغة عن قصد]

استمارة المراقبة خاصة باختبار ميداني لمطابقة المعلومات من السكّان إلى اللائحة الشكل العام نموذج الاستمارة (أمامي)

في إطار الجهود المبذولة لمراقبة انتخابات هذه السنة، سيتم إرسالك للبحث عن أشخاص مسجلين بطريقة عشوائية. وقد تم تزويدك بمنهجية محددة ومقاييس لاختيار الأشخاص. وعليك أن تتمسك بهذه المنهجية والمقاييس بصفة دقيقة. فمثلا، إذا طلب منك أن تجمع معلومات من أربعة رجال شبان، ورجلين اثنين في سن متوسط، ورجلين اثنين عجوزين، وأربع نساء شبابات، وامرأتين في سن متوسط، وامرأتين عجوزتين، عليك أن تجمع هذه المعلومات على أساس هذا التوزيع بالضبط. ويجب عليك أن تجمع المعلومات من جميع هؤلاء الناس في [ادخل اليوم والتاريخ]. ويجب أن تعبئ واحدة من هذه الاستمارات لكل واحد من الأشخاص الذين تأخذ منهم المعلومات. وعليك أن تأخذ المعطيات فقط من الأشخاص الذين يصرحون بأنهم تسجلوا للتصويت. وفي [ادخل اليوم والساعة والتاريخ] بعد هذه العملية، سيقوم المشرف عليك بجمع كل الاستمارات المعبأة في [ادخل المكان].

الرجاء الكتابة بخط واضح لأن عددا من الناس سيقروا هذه الاستمارات. وشكرا على مساهمتك في هذا المجهود.

				١. اسم القائم بالمراقبة
				٢. اسم الشخص الذي تم اختياره بطريقة عشوائية
				٣. عنوان الشخص
	ذكر	أنثى	٤. جنس الشخص	
				٥. سن الشخص
السنة		الشهر	اليوم	٦. تاريخ ميلاد الشخص
لا	نعم			٧. هل صرح الشخص بأنه تسجل للتصويت؟
في حالة الإجابة بلا، عليك أن تستجوب شخصا آخر				
لا	نعم			٨. هل كان لدى الشخص بطاقة هوية الناخب (إذا كانت الإجراءات تنص على ذلك)
لا	نعم			٩. هل كان الشخص يعرف رقم بطاقته؟
				١٠. في حالة الإجابة بنعم، ما هو رقم بطاقة الناخب لهذا الشخص؟
لا	نعم			١١. هل يعرف الشخص أين سيصوت؟
				١٢. في حالة الإجابة بنعم، أين؟
لا	نعم			١٣. هل كان الشخص مسجلا للتصويت في الانتخابات الأخيرة؟
لا	نعم			١٤. هل صوت في الانتخابات الأخيرة؟
لا	نعم			١٥. هل انتقل الشخص إلى عنوان آخر منذ الانتخابات الأخيرة؟
				١٦. في حالة الإجابة بنعم، ما هي العناوين الأخرى التي أقام فيها؟

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

National Democratic Institute For International Affairs

مجلس الإدارة اللجنة الاستشارية

مادلين ك. آلبرايث	رئيسة المجلس
راشيل هورويتز	نائبة الرئيسة
كينيث ف. ميلي	الكاتب العام
يوجين أيدنبرغ	أمين المال
كينيث د. ولاك	رئيس المعهد
برنارد و. أتوود	ج. براين أتوود
هاريت باييت	اليزابيث فرولي باكلي
بول ل. سيحاس	بربرا ج. إيسترلينغ
جرالدين ا. فرارو	باتريك ج. كريفين
جون أندرسن كرو	شوري روبينسن هول
هارلد هونكيو كوه	بيتر ب. كفلر
ايليو ف. كوليكا	نات لاکور
لويس مانولف	موليريزر
سكولاس أ. ري	نانسي ه. روبن
إلين ك. شوکاس	مارفا أ. سمولس
مايكل ر. ستيد	موريس تمبلسمان
راول إزاكير	

العليا	ويليام ف. الاسكندر
مايكل د. بارنس	جون برادامس
بيل برادلي	إيمانويل كليفر II
ماريو م. كوكو	باتريشيا م. دريات
كريستوفر ج. دود	مايكل س. دوکاکيس
طوماس ف. ايكلتون	مارتن فروس
ريتشارد ن. غاردنر	ريتشارد أ. جيفارت
جون ت. جويس	بيتر ج. كيلي
بول ك. كرك جونير	جون لويس
أبز ج. ميكيا	أيزي تيلور مورتن
دانيل باتريك موينهن	تشارلز س. روب
ستيفن ج. سولارز	ثيودور ك. صورنسن
اصطبيان ا. طوريس	سايرس ر. فان
آن ويكسلر	أندرو ج. يونغ
لوند ف. ماكهزني	الرؤساء الفخريون
بول ج. كرك جونير	ولتر ف. موندل
تشارلز ت. مانان	

يُعدّ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية منظمة ذات أهداف غير تجارية تعمل من أجل توطيد الديمقراطية ونشرها عبر العالم. ويقدم المعهد الديمقراطي الوطني، عن طريق شبكة دولية من الخبراء المتطوعين، مساعدة عملية لقادة منظمات المجتمع المدني والمنظمات السياسية الذين يسعون إلى تنمية القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية. ويعمل المعهد مع الديمقراطيين في كل مناطق العالم على بناء منظمات سياسية ومدنية، وضمان قيام انتخابات حرة ونزيهة، وتعزيز مشاركة المواطنين، والتشجيع على اعتماد الشفافية والمساءلة في الحكم.

يعتمد نمط الحكم الديمقراطي على وجود هيئة تشريعية تمثل المواطنين وتراقب السلطة التنفيذية، وعلى سلطة قضائية مستقلة تصون دولة الحق والقانون، وعلى أحزاب سياسية متفتحة ومسؤولة، وعلى انتخابات تسمح للناخبين باختيار ممثليهم بكل حرية. وللقيام بدور المحفّز على تنمية الديمقراطية، يدعم المعهد المؤسسات والعمليات التي تساعد على إشاعة الديمقراطية.

بناء المنظمات السياسية والمدنية: يساعد المعهد على بناء مؤسسات راسخة على قاعدة واسعة وتتمتع بتنظيم جيد لتشكيل أساس ثقافة مدنية قوية. إن الديمقراطية مرهونة بقيام هذه المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط وتكون بمثابة صوت المواطنين الواعين وتربط فيما بينهم وبين الدولة وتوفر سبل المشاركة في السياسة العمومية.

ضمان نزاهة الانتخابات: يعمل المعهد الديمقراطي الوطني أيضا على إقامة انتخابات شفافة وديمقراطية. في هذا المضمار، طلبت أحزاب سياسية وحكومات من المعهد دراسة القوانين الانتخابية وتقديم توصيات بغرض تحسينها. كما يوفر المعهد المساعدة التقنية للأحزاب السياسية وللهيئات المدنية للقيام بحملات تربية الناخبين وتنظيم برامج مراقبة العمليات الانتخابية. ويُعدّ المعهد رائدا على المستوى الدولي في مجال مراقبة الانتخابات حيث سبق له أن سهر على تنظيم بعثات دولية للقيام بعمليات مراقبة الانتخابات في العشرات من الدول والمساعدة على أن تكون نتائج الانتخابات تعكس إرادة السكان.

إشاعة الشفافية والمساءلة: يستجيب المعهد لطلبات الحكومات والبرلمانات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى للحصول على نصائح في مختلف المجالات من قضايا الإجراءات التشريعية لخدمة سكان الدوائر الانتخابية أو كيفية إحداث التوازن في العلاقات المدنية العسكرية في ظل النظام الديمقراطي. ويسعى المعهد أيضا إلى بناء هيئات تشريعية ومؤسسات حكم محلي احترافية، ومسؤولة، وشفافة وقادرة على الاستجابة لمواطنيها.

يشكل التعاون الدولي عاملا أساسيا لتوطيد أسس الديمقراطية بشكل فعّال وفعلي. كما يعطي إشارة عميقة للديمقراطيات الجديدة والناشئة على إمكانية اعتمادها على حلفاء دوليين وعلى سند فاعل في الوقت الذي تبقى فيه الأنظمة الاستبدادية معزولة تخشى العالم الخارجي. يوجد المقر الرئيسي للمعهد الوطني الديمقراطي بالعاصمة واشنطن ولديه مكاتب محلية في كل مناطق العالم، وبالإضافة إلى قدرات موظفيه، يستعين المعهد بخبراء متطوعين من مختلف أنحاء العالم يعتبر العديد منهم من الممارسين المحنكين للنضال الديمقراطي في بلدانهم ولهم آراء وجهية في مجال تنمية الديمقراطية.

National Democratic Institute
For International Affairs
2030 M Street, N. W., Fifth Floor
Washington D.C. 20036-3306, USA
Tel + 1 202 728 5500
Fax + 1 202 728 5520
Email: demos@ndi.org
Website: http://www.ndi.org

استمارة المراقبة خاصة باختبار ميداني لمطابقة المعلومات من السكّان إلى اللائحة الشكل العام
نموذج الاستمارة (ظهر)

لا	نعم		١٧. هل تغير الاسم العائلي للشخص منذ الانتخابات الأخيرة؟
			١٨. في حالة الإجابة بنعم، ما هو الاسم السابق للشخص؟

عينات من أسئلة إضافية حول تربية الناخبين وتثقيفهم			
لا	نعم		١. هل سبق للشخص أن سمع إعلاناً على أمواج الإذاعة يخبر الناس حول أهمية التصويت؟
لا	نعم		ب. هل كان الشخص يعرف كم عدد أوراق التصويت كان يجب وضع علامات عليها؟
الجواب الصحيح على سؤال «ب» هو [ادخل الجواب الصحيح، مثلاً اثنان]. وإذا أجاب الشخص شيئاً آخر، الرجاء اطلّعه [ادخل الجواب الصحيح، مثلاً ورقة تصويت واحدة في الانتخابات الرئاسية، وورقة واحدة في الانتخابات البرلمانية، وعليه أن يضع علامة على كل ورقة تصويت].			
إذا لم يكن قد سجل الشخص نفسه للتصويت، الرجاء إخباره بأن إمكانية التسجيل ما تزال متاحة، إذا كان ذلك ممكناً. ووضح له أين وكيف ولماذا يجب التسجيل للتصويت.			
			١٩. توقيع القائم بالمراقبة والتاريخ
			٢٠. توقيع الشخص والتاريخ

استمارة خاصة باختبار ميداني لمطابقة المعلومات من السكان إلى اللائحة
نموذج الاستمارة المستعملة من طرف منظمة «من أجل المجتمع المدني»
أذربيجان (أمامي)

اختبار لتدقيق مدى تطابق المعلومات من الأشخاص إلى اللائحة في عملية تسجيل الناخبين

إن الهدف من هذا الاختبار للتدقيق في مدى تطابق المعلومات من الأشخاص إلى اللائحة لاختيار عينة إحصائية من الناخبين من بين عموم الناس (الناس الذين يمرون في الشارع أو الجالسون في مقهى أو في أي مكان عمومي آخر) للتأكد من أن أسماءهم مسجلة بطريقة صحيحة في لائحة الناخبين.

ويهمنا هنا على الخصوص الناخبين الذين بلغوا سن الـ ١٨ منذ الانتخابات الأخيرة. وستساعد هذه العملية على تدقيق مدى فعالية الإجراءات المتبعة لإضافة أسماء جديدة إلى اللائحة بعدما أصبح أصحابها مؤهلين.

وعليك أولاً أن تقوم بمجهود للإقرار بالمكان الذي ستعثر فيه على الناخبين. عليك أن تفصح للناس باحترام وأن توضح لهم ما تقوم به وكيف يمكن لهم مساعدتنا على التأكد من صحة لائحة الناخبين. وعليك أن تعبئ على حدة كل معلومة تقوم بالتدقيق فيها.

سيكون عليك أن تدقق مع ١٠ ناخبين في المجموع.

عليك أن تدقق مع ٥ نساء و ٥ رجال. وابحث عن عدد من الشبان الذين قد بلغوا سن الـ ١٨ منذ الانتخابات الأخيرة.

واطلب المعلومات التالية:

الاسم
تاريخ الميلاد
رقم جواز السفر
متى صوتت لأخر مرة؟
أين صوتت؟

هل انتقلت إلى عنوان آخر منذ الانتخابات الأخيرة؟

لا نعم

إذا كنت انتقلت، هل ألغيت تسجيل اسمك؟

لا نعم

بعد حصولك على هذه المعلومات، تأكد من أن اسم الناخب موجود في لائحة الناخبين وأن المعلومات صحيحة.

هل اسم الناخب موجود في لائحة الناخبين

لا نعم

الرجاء تسجيل المعلومات الإضافية على ظهر هذه الصفحة.

أذربيجان
(ظهر)

استمارة خاصة باختبار ميداني لمطابقة المعلومات من السكّان إلى اللائحة
نموذج الاستمارة المستعملة من طرف منظمة «من أجل المجتمع المدني»

استعمل هذه الصفحة لتسجيل المعلومات الإضافية.

استمارة لمراقبة إجراءات تقديم الطلبات والاعتراضات

نموذج الاستمارة

الشكل العام

(أمامي)

في إطار الجهود المبذولة لمراقبة انتخابات هذه السنة، سيتم إرسالك إلى مركز للتسجيل وتقديم الطلبات والاعتراضات لمراقبة عملية تقديم الطلبات والاعتراضات من طرف الأشخاص الذين يريدون إدخال إضافة أو حذف أو تصحيح على لائحة الناخبين. وفي [ادخل التاريخ]، عليك أن تذهب إلى مركز التسجيل وتقديم الطلبات والاعتراضات للمركز الذي عينت فيه. وعليك أن تصل إلى مكان المركز في [ادخل الساعة] قبل أن يفتح أبوابه وأن تبقى هناك طيلة اليوم إلى غاية [ادخل الساعة]. وعليك أن تسجل ملاحظاتك على هذه الاستمارة. وتذكر أن المشرفين على مركز التسجيل والطلبات والاعتراضات هم المسؤولون عن هذه العملية. عليك إذن ألا تعرفل عملية التسجيل. وإذا ما تبين لك أن إضافة أو حذف أو تصحيح قد تم إدخاله على لائحة الناخبين بطريقة غير قانونية، عليك أن تثير، وباحترام، انتباه الرئيس المسؤول عن المركز لهذا الشأن.

سيقوم المشرف عليك بجمع هذه الاستمارة في [ادخل اليوم والساعة والمكان].

الرجاء الكتابة بخط واضح لأن عددا من الناس سيقروا هذه الاستمارات. وشكرا على مساهمتك في هذا المجهود.

				١. اسم القائم بالمراقبة
				٢. اسم مركز التسجيل وتقديم الطلبات والاعتراضات وموقعه
				٣. رقم مركز التسجيل وتقديم الطلبات والاعتراضات
				٤. اسم المشرف على المركز
	الشهر	اليوم		٥. في أي تاريخ كان من الواجب عرض لائحة الناخبين أو وضعها رهن إشارة العموم؟
	الشهر	اليوم		٦. في أي تاريخ تم فعلا عرض لائحة الناخبين أو وضعها رهن إشارة العموم؟
لا	نعم			٧. هل بقيت لائحة الناخبين معروضة أم تم وضعها رهن إشارة العموم خلال المدة المنصوص عليها في القوانين؟
لا	نعم			٨. هل أغلق مركز التسجيل وتقديم الطلبات والاعتراضات خلال أي فترة في الوقت الذي كان يجب أن يكون مفتوحا لتقديم الطلبات والاعتراضات؟
				٩. في حالة الإجابة بنعم، كم بقي مغلقا ولأي سبب؟
لا	نعم			١٠. هل لائحة الناخبين واضحة؟
				١١. ما عدد الأسماء الموجودة على لائحة الناخبين في المركز؟
				١٢. ما عدد الطلبات لإضافة اسم شخص للائحة الناخبين سبق وأن تم تقديمه قبل وصولك إلى المركز؟

الشكل العام
(ظهر)

استمارة لمراقبة إجراءات تقديم الطلبات والاعتراضات
نموذج الاستمارة

		١٣. ما عدد الطلبات لتحديث أو تصحيح المعلومات الخاصة بشخص على لائحة الناخبين سبق وأن تم تقديمه قبل وصولك إلى المركز؟
		١٤. ما عدد الاعتراضات على حذف اسم شخص من لائحة الناخبين سبق وأن تم تقديمه قبل وصولك إلى المركز؟
		١٥. ما عدد الطلبات لإضافة اسم شخص إلى لائحة الناخبين سبق وأن تم تقديمه بينما كنت في المركز؟
		١٦. ما عدد الطلبات لتحديث أو تصحيح المعلومات الخاصة بشخص في لائحة الناخبين تم تقديمه بينما كنت في المركز؟
		١٧. ما عدد الاعتراضات على حذف اسم شخص من لائحة الناخبين تم تقديمه بينما كنت في المركز؟
لا	نعم	١٨. هل احترم المسؤولون إجراءات الطلبات والاعتراضات بصفة دقيقة؟
لا	نعم	١٩. في حالة الإجابة بلا، هل تم المساس بسلامة العملية؟
		٢٠. توقيع القائم بعملية المراقبة والتاريخ

الرجاء توضيح، بطريقة مفصلة في هذا المكان، ما إذا كان المشرفون عن العملية قد ابتعدوا بشكل خطير عن إجراءات تقديم الطلبات والاعتراضات. الرجاء قدر الإمكان التحديد بالأرقام مستوى خطورة المشكلة.

تقرير حول الاختبارات المعلوماتية لللائحة الناخبين

نموذج لتقرير أعده مكتب دعم الانتخابات

غيانا

تحليل لللائحة الأولية للناخبين لسنة ١٩٩٧

ملخص إجرائي

لقد قام مكتب الدعم للانتخابات بثلاثة أنواع من الاختبارات في محاولته لتحليل اللائحة الأولية للناخبين لسنة ١٩٩٧. وقد تمثلت في اختبار ميداني واختبار معلوماتي واختبار داخلي. وقد تم إنجاز كل هذه الاختبارات في غضون ثلاثة أسابيع.

وقد مكّن اختباران ميدانيان تم إنجازهما بطريقة عشوائية من الحصول على عينات من بين الناخبين الذين أخذت لهم صورة أثناء التسجيل وآخرون لم تؤخذ لهم صورة. وهكذا فقد أوضح الاختبار الميداني الأول أن ٨٩,١٧٪ من عينة تضم ١٧٥٤ ناخباً تم العثور عليهم في عناوينهم المسجلة. واتضح أن كل الحثيات الخاصة بـ ٩٣,٦١٪ من هذا العدد كانت موثقة بطريقة صحيحة. في حين أن نسبة ٦,٢٧٪ من العينة كانت إما غائبة مؤقتاً عن البلاد أو غيرت الإقامة أو هاجرت أو ماتت. ولم يتم العثور على ٤,٥٦٪ إما لأن العنوان غير موجود أصلاً أو لأن الشخص المحدد لم يسبق له أن أقام بهذا العنوان المسجل. ويناظر مستوى صحة هذا النوع من الاختبار ١٪. وهكذا تراوح عدد الأشخاص المسجلين في اللائحة الأولية الذين «لم يتم العثور عليهم» ما بين ١٥,٩٢٦ و ٢٤,٨٧٣. وإضافة إلى هذا فقد أوضح هذا الاختبار أن كل الناخبين كانوا يعتقدون أنه قد تم إعداد بطاقة وطنية للتعريف لفائدتهم.

وقد ضمّ الاختبار الميداني الثاني ٧٨ شخصاً لم تؤخذ لهم صورة وأوضح أن ٢٢٪ لم تؤخذ لهم صورة فعلاً، وأن ١٨٪ أدلوا أنه قد تم أخذ صورة لهم. وقد كان عدد من هاجر أو مات ٢٦٪ بينما ناهز عدد من غاب مؤقتاً عن البلد أو غير الإقامة ١٥٪. أما ١٩٪ فلم يتم العثور عليهم إما لأن العنوان غير موجود أصلاً أو لأن الشخص المحدد لم يسبق له أن أقام بهذا العنوان.

كما تم القيام بمجموعة من الاختبارات الحاسوبية على اللائحة الأولية للناخبين. ويمكن استخلاص من الاختلافات السبعة المسجلة، أن تغييرات أدخلت على اللائحة عند طبعتها. ولم تظهر الاختبارات الخاصة برقم التعريف أي خلل، على عكس الاختبارات الخاصة بالتحقق من أن كل الناخبين بلغوا سناً يؤهلهم للانتخاب وأن لكل منهم اسماً عائلياً. أما الاختبارات الخاصة بالتسجيل المتكرر فقد أفرزت ١٤٨ حالة ممكنة لم يتم تحديدها مسبقاً من طرف لجنة الانتخابات.

وركزت الاختبارات في الداخلية على معرفة ما إذا كانت أسماء المقاطعات الانتخابية وأرقامها مطابقة. كما راقبت الحالات التي ليس فيها تطابق بين الدائرة الانتخابية التي تم تسجيل الناخب بها والدائرة الانتخابية التي ينتمي إليها بحكم العنوان الذي يقطنه فعلاً هذا الشخص. فأفرز الاختبار الأول خطأ واحداً في تسمية المقاطعة الانتخابية وأوضح الاختبار الثاني ٨٩٩ حالة ممكنة لأشخاص تم تسجيلهم خارج المقاطعة الانتخابية التي ينتمون إليها. ويشكل عدد ٨٩٩ حالة نسبة مئوية ضعيفة ٠,٢٪.

اختبارات معلوماتية

لقد تم إخبار اللجنة الانتخابية بنوع الاختبارات المعلوماتية التي كان مكتب الدعم للانتخابات يرغب في إنجازها قبل القيام بهذه الاختبارات. وفي يوم الاثنين ٢٣ يونيو، تم عقد لقاء للتقنيين المكلفين بالاختبار، حيث تم تحديد المدخلات والمخرجات اللازمة وتم إنجاز الاختبار يوم الأربعاء ٢٥ يونيو.

تم إنجاز الاختبارات المعلوماتية لمكتب الدعم للانتخابات في مقر لجنة الانتخابات على كمبيوتر شخصي تم جلبه من الشبكة الحاسوبية للجنة وتم وضعه في الحجرة المخصصة لمجلس إدارة اللجنة. كما تم تحويل نسخ من برامج وقاعدات المعطيات الملائمة إلى ذاكرة هذا الكمبيوتر.

وأنجزت الاختبارات على كمبيوتر من نوع بانتيوم ١٦٦ Mhz مجهز برنامج ميكروسفت أكسيس Access لتدبير قاعدات المعطيات. وقد تمت تجربة كل إمكانيات البحث المتوفرة للبرنامج وإعداد التقارير التي يسمح بها البرنامج من طرف تقنيي اللجنة ومراقبتها من طرف مكتب الدعم للانتخابات وذلك قبل بداية الاختبار.

وقد أجرى الاختبارات طاقم تقني ينتمي للجنة مع مساعدة مكتب الدعم للانتخابات. ولم يقيم المكتب في أية لحظة بإصدار أمر للحاسوب. ولم تفق المدة التي استغرقها الاختبار أكثر من ٩٠ دقيقة، نظرا للاستعداد الجيد للطاقم التقني للجنة ولجودة البرامج وجهاز الكمبيوتر المستعملين.

ويجب الإشارة ولو للتدوين فحسب، بأن جهل هذه اللجنة بالسابقة التي وضعتها اللجان التي سبقتها والمثلة في تزويد مكتب الدعم للانتخابات بنسخ من أقراص ممغنطة صغيرة تحمل لوائح الناخبين يعدّ خطوة رجعية.

وقد عدّ المكتب أن إنجاز الاختبارات في مقر اللجنة الانتخابية مقيد، ليس فقط للإزعاج والإرباك الذي تشكله عملية تنسيق الوقت المتاح بين مجموعتين منشغلتين من الأشخاص بل وأيضاً لأنه استحال القيام باختبارات تم التفكير فيها لاحقاً وذلك بسبب البروتوكولات المطلوبة والتأخر الحاصل في منح الترخيص للقيام باختبار اللائحة الأولية للناخبين. ويتمنى المكتب أن تتاح له فرصة اختبار اللائحة النهائية للناخبين في ظروف أكثر مرونة ومراعاة للوقت، وأحسن من الظروف التي أنجز فيها اختبار اللائحة الأولية.

١ - إثبات قاعدة المعطيات

للتصديق على النتائج المحصلة، كان لزاماً على مكتب الدعم الانتخابي أن يثبت أن القاعدة التي تم اختبارها هي القاعدة نفسها التي استعملت لطبع اللائحة الأولية للناخبين.

إن معطيات اللائحة الأولية للناخبين مندمجة في قاعدة أشمل تحتوي على كل الأشخاص المسجلين والتي تضم كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة. وستقتصر اللائحة الأولية فقط على الأشخاص الذين سيبلغون ١٨ سنة عند أو قبل ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ باعتبارهم المؤهلين الوحيدين للتسجيل في اللائحة الأولية. وهكذا عندما تقوم اللجنة بطبع اللائحة الأولية فهي في الواقع تنفذ أوامر على الكمبيوتر تسمح باستخراج كل المسجلين المولودين قبل تاريخ محدد من القاعدة الكبرى لكل المسجلين. فكان على المكتب إذن التأكد من أن القاعدة المعنية ستفرز اللائحة الأولية المطبوعة نفسها التي تم تزويد المكتب بها من طرف لجنة الانتخابات.

وهكذا فقد أعطيت للمكتب صفحة مطبوعة تحتوي على ملخص مجموعات الحاصل الجهوي والوطني، وقد كان التاريخ المسجل في الصفحة هو ٢٠ مايو ١٩٩٧، أي قبل وقت تقديم الطلبات والاعتراضات بكثير. وقد تم التأكيد على أنه إثر استخراج اللائحة الأولية للناخبين من قاعدة المعطيات كان عدد الناخبين مطابقا للعدد المدون في المطبوع - ٤٦٦,٥٦٦ .

ثم قام بعد ذلك مكتب الدعم للانتخابات بمقارنة عينات عشوائية على لوائح مطبوعة لخمس مقاطعات انتخابية تشمل حيثيات الناخبين مع المعطيات المستخرجة من الحاسوب ولم يتم تسجيل أي تباين.

بعد ذلك تم تزويد مكتب الدعم للانتخابات بتقرير مفصل للائحة الأولية يخص مجموع المسجلين في كل مقاطعة انتخابية من البلاد مسجل وموقع بتاريخ ٢١ مايو. وطلب بعدها من الكمبيوتر استخراج التقرير نفسه معتمدا على القاعدة التي تم اختبارها، وقد أُرْخ هذا التقرير في ٢٥ يونيو ١٩٩٧ وهو اليوم الذي أُجْزِرت فيه الاختبارات. وقد أوضحت عمليات التدقيق التي قام به المكتب أن التقريرين متماثلان.

وفيما بعد تم إنجاز اختبار تأكدي أخير في مقر المكتب، تمت خلاله مقارنة لوائح المقاطعات الانتخابية المطبوعة المؤرخة في ٢٠ مايو ١٩٩٧ مع التقرير الإجرائي الخاص باللوائح الأولية للتأكد من تطابق المجموعات المحصل عليها. وقد أفرزت هذه الاختبارات ٧ تناقضات (انظر الملحق ف). ففي مقاطعتين انتخابيتين تبين أن عدد الناخبين في اللائحة المطبوعة يفوق عدد الناخبين في قاعدة المعطيات بناخب واحد. وفي مقاطعتين أخريين كان الفرق هو ناقص ناخب واحد.

التحليل والتوصيات

تثير الاختلالات السبعة المسجلة القلق، ولو اقتصرنا فقط على ما توّكده من أن القاعدة التي تم اختبارها من طرف المكتب ليست تماما تلك التي استعملت لنسخ اللائحة الأولية للناخبين. ويمكن التكهن بأن اللوائح التي أعطيت للأحزاب السياسية تختلف فيما بينها وتختلف كذلك عن لائحة القاعدة التي اختبرها المكتب. ويجب على اللجنة النظر في أسباب هذه الاختلالات التي تلقي بظلال الشك على نتائج كل الاختبارات الحاسوبية المزمع القيام بها لاحقا. وإذا كانت الاختلالات بسيطة فمن الواضح أن اللجنة لم تصن القاعدة التي استعملت لطبع اللائحة الأولية. فيجب إذن على اللجنة مستقبلا التأكد من استخراج كل المعلومات ذات الأساس القانوني كاللائحة الأولية واللائحة النهائية للناخبين وإبعادها عن قاعدات معطيات أخرى في طور المعالجة.

وخارجا عن هذا الاختبار، يرى مكتب الدعم الانتخابي أن الاختبار الحاسوبي #١ قد تخطى كل الاختبارات الأخرى ونجح فيها.

٢- أرقام التعريف

إن الأرقام المستعملة في قاعدة المعطيات هي نفسها التي استعملت في بطاقة التسجيل الأم MRC التي يتم تعبئتها عند تسجيل الناخب. ويكمن الهدف من اختبار أرقام التعريف في التأكد من أن لكل ناخب في اللائحة الأولية رقم تعريف واحد وأنه يتكون فقط من الأرقام ولا يحتوي الحروف.

وقد تمت مراقبة البرامج التي استخدمتها اللجنة لإدخال المعطيات ولوحظ أنها تحتوي على تعليمات من شأنها أن تحول دون إدخال أرقام تعريف أو حروف مكررة في الحقل المخصص لرقم التعريف. وقد أوضحت الاختبارات التي أجريت على اللائحة الأولية للناخبين أنه لا وجود لمثل الأخطاء المذكورة في الفقرة أعلاه. ومقارنة، فقد أفرزت اختبارات ١٩٩٢ للائحة الأولية ٢٨ زوجا من أرقام التعريف المكررة في حين أفرزت الاختبارات اللائحة النهائية التي تم اعتمادها كلائحة أولية لسنة ١٩٩٤ أكثر من ٣٢,٠٠٠ ناخب ليس لهم أي رقم تعريف مطلقا.

التحليل والتوصيات

ويبقى السؤال الواجب طرحه فيما يتعلق بدقة أرقام التعريف هو مدى تطابق أرقام التعريف المدرجة في اللائحة الأولية للناخبين وأرقام التعريف الموجودة في بطاقة التسجيل الأم MRC. ويجب على لجنة الانتخابات إنجاز هذا النوع من الاختبار بنفسها إن لم تكن قد أنجزته بعد.

ويعدّ مكتب الدعم للانتخابات أن مسألة أرقام التعريف قد تمت معالجتها بطريقة إيجابية عن طريق الاختبارات المعلوماتية التي أنجزت.

٣ - كل الناخبين البالغين السن القانوني للانتخاب

كل المسجلين البالغين ١٨ سنة في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ أو قبل ذلك هم مؤهلون لكي تدرج أسماءهم في اللائحة الانتخابية الأولية. وقد أكدت الاختبارات الخاصة بالتحقق من السن فيما يخص الـ ٤٦٦,٥٦٦ ناخبا مسجلا في اللائحة الأولية للانتخابات، أن كل هؤلاء مؤهلون.

وقد قام طاقم اللجنة باختبار لم يكن مطلوبا وتبينت جدواه للتحقق من أنه لا وجود في اللائحة لناخب تجاوز عمره ١٢٠ سنة. وقد بين هذا الاختبار الجهود المبذولة لضمان جودة التدقيق عند إدخال أعمار المسجلين.

التحليل والتوصيات

لم يسجل مكتب الدعم للانتخابات أي خطأ فيما يخص وجود مسجلين تحت السن القانونية في اللائحة الأولية للناخبين.

٤ - الأسماء العائلية

لقد أفرزت اختبارات أخرى كانت من مبادرة اللجنة، أنه لا يوجد أي ناخب مسجل في اللائحة الأولية للانتخابات ترك مكان الاسم العائلي فارغاً. وإن كان من الممكن أن لا يصحب الناخب باسمه الشخصي، فمن الضروري أن يكون لكل الناخبين لقباً. وقد قامت اللجنة بإجراء يضمن تدقيق الاسم العائلي عند الإدخال في القاعدة وذلك بإعطاء الكمبيوتر أمراً يجعله لا يقبل تسجيل أي ناخب لم يتم إدخال اسمه العائلي.

التحليل والتوصيات

لم يعثر مكتب الدعم للانتخابات على أي خطأ فيما يخص تسجيل الأسماء العائلية للناخبين.

٥- التسجيلات المكررة

لقد أثارت الأحزاب السياسية مشكلة التسجيل المكرر مبينة أن أشخاصا قد سجلوا مرات متعددة بتعمد. وقد سبق أن نشرت اللجنة الساهرة على الانتخابات في بداية يونيو لائحة بأسماء الأشخاص الذين تم «تسجيلهم مرتين» وكانت اللائحة تحتوي على ما يزيد عن ١٥٠٠ حالة. وقد استطاعت اللجنة الحصول على هذه اللائحة بمساعدة الكمبيوتر ومطالبته باستخراج كل الناخبين الذين لهم الاسم العائلي والشخصي نفسه، تاريخ الميلاد نفسه. وشمل التدقيق أيضا توقيعات المسجلين كما جاءت في بطاقة التعريف الأم MRC للتأكد من مطابقة التوقيعين.

أما الاختبار الذي أنجزه المكتب بحثا عن تسجيلات مكررة، فقد استبعد الأسماء الشخصية، وطلب من الكمبيوتر استخراج كل الناخبين الذين لهم الاسم العائلي نفسه وتاريخ الميلاد عينه.

وأفرزت الاختبارات ١٤٨ حالة ممكنة إضافية للتسجيل المكرر، بالإضافة إلى اللائحة التي طبعتها اللجنة والتي تشمل ١٥٠٠ اسم.

وكان الاختبار الخاص بتسجيل الناخب نفسه مرات متعددة مقيدا بالمعلومات المطبوعة والتي لا توضح المقاطعة الانتخابية. ولم تتم الاستجابة لطلب قدم إلى اللجنة بتوفير نتائج الاختبارات على أقراص ممغنطة صغيرة إلى حين إعداد هذا التقرير. فلم يتسن للمكتب معرفة ما إذا كانت هناك إمكانية استنتاج أنماط ديمغرافية من لائحة المسجلين لمرات متعددة.

التحليل والتوصيات

لقد تأكد وجود حالات للتسجيل المكرر في اللائحة الأولية، غير أن عدد الأشخاص الذين استعملوا الاسم العائلي نفسه وتاريخ الميلاد نفسه للتسجيل مرات متعددة طفيف نسبيا، أي أقل من ١٧٠٠ حالة.

ولم يتمكن اختبار المكتب من تحديد حالات قام فيها أشخاص باستعمال أسماء عائلية وتواريخ ميلاد مختلفة للتسجيل أكثر من مرة. ومن الممكن التكهن بوجود هذه الحالات، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار نتائج الاختبار الميداني ونسبة ٤,٥٦٪ من «الذين لم يتم العثور عليهم» في الاختبار الميداني للناخبين والذين أخذت لهم صورة؛ ونسبة ١٩,٢٪ من «الذين لم يتم العثور عليهم» في الاختبار الميداني للناخبين والذين لم تؤخذ لهم صورة. ويمكن للجنة الانتخابية وللأحزاب السياسية العمل على تخفيض هذه النسب.

كمبوديا

بلاغ صحفي حول تسجيل الناخبين

نموذج لبلاغ صحفي أُنجزه كل من COFFEL, COMFREL, NICFEC (ترجمة غير رسمية)

NICFEC

COMFREL

COFFEL

تصريح مشترك حول تسجيل الناخبين المتعلق بانتخابات المجالس البلدية

(ترجمة غير رسمية لـ COMFREL)

فنوم بين، ٧ سبتمبر ٢٠٠١

حسب ما جاء في البلاغ الصحفي للجنة الوطنية الساهرة على الانتخابات بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠١، فإن ٨٣,٠٦٪ فقط من مجموع ٦ ملايين من الناخبين المؤهلين سُجلوا للتصويت في الانتخابات الجماعية في كل البلاد. وهكذا فلم يتم تسجيل ما يناهز مليون ناخب محتمل. ونشير إلى انخفاض التسجيل لهذه الانتخابات بنسبة ١٠٪ مقارنة مع نسبة ٩٠٪ المسجلة في انتخابات ١٩٩٨.

ورغم كل هذا، نود أن نحیی اللجنة الوطنية للانتخابات على تمديد مدة التسجيل لثلاثة أيام إضافية في بعض المناطق وإن كان هذا التمديد لا يرقى لمطالب التحالفات الثلاثة التي كانت تريد أن يدوم التمديد لأسبوعين على الأقل. وقد ازداد عدد المسجلين خلال هذا التمديد بنسبة ٢,٢٪ فقط (٨٠,٨٤ في ٢١ أغسطس و ٨٣,٠٤٪ في ٢٦ أغسطس).

أسباب ضعف نسبة التسجيل

لقد حدد كل من COFFEL, COMFREL, NICFEC عناصر متعددة ساهمت في ضعف نسبة تسجيل الناخبين منها ما يمكن اعتباره خرقاً لقانون الانتخاب وأغلبيتها تتعلق بنقص في التنظيم والتدريب والوقت والعتاد والتجهيزات.

- النقص في تربية الناخب وتدريب الساهرين على الانتخاب، الناتج عن عدم توفر الموارد والتأخير الذي عرفته التشريعات الخاصة بتسجيل الناخبين. وفي بعض الحالات عدم التوازن في نشر المعلومات من طرف الأشخاص ذوي الانتماءات السياسية إلى PEC و CEC و RSO (مسؤولين عن مراكز التسجيل).
- نظراً للارتباك المتعلق بالمتطلبات أو لأسباب سياسية، لم يستطع كثير من الناخبين التسجيل في الميعاد المحدد لهم أو في مركز التسجيل المعين لهم.
- أدى النقص أو التوزيع المتأخر للمواد والتجهيزات الخاصة بعملية التسجيل إلى افتتاح بعض مراكز التسجيل في وقت متأخر أو إلى إغلاقها في وقت مبكر.
- بسبب التزايد غير المتوقع في السكان إضافة إلى الصعوبات الجغرافية، أصبحت المدة المحددة لعملية التسجيل في بعض المناطق غير ملائمة.

- وتجدر الإشارة، بالإضافة إلى هذا كله، إلى أن الانتخابات الجماعية أكثر تعقيدا من الانتخابات الوطنية وتختلف عنها. فضرورة تسجيل الناخب في مقر إقامته الدائم يحول دون تسجيل الطلبة والعاملين والرهبان وفئات أخرى غادرت مكان سكنها للعمل في مدن أخرى. ورغم أنه تم رفع هذا الشرط إبان العملية ورغم الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية للإخبار بزوال هذا القيد، إلا أن العديد من الناس لم يعلموا بهذا التغيير أو لم يهتموا بالقيام بمحاولة جديدة.
- عدد قليل من الناخبين لا يهتمون بالعملية أو لا يستوعبون أهمية الانتخابات الجماعية.

خروقات ومخالفات

أوضح التقرير الصادر عن شبكات COMFREL في ١٠,٦٤٧ مركزا (أي ما يعادل ٨٦,١٠٪ من ١٢,٣٧٨ مركزا لتسجيل الناخبين للجنة الوطنية للانتخابات) منتشراً عبر البلاد، أن ٦٥,١٤٪ من مراكز التسجيل التي تم مراقبتها (٦,٩٣٦ من مجموع ١٠,٦٤٧) عرفت سيرا حسنا لعملية التسجيل بأدنى خلل تقني (هذه الأرقام صالحة إلى غاية يوم ٢١ أغسطس، في حين لم تدمج بعد نتائج المراكز التي أعيد فتحها أو الجديدة). وقد لاحظ COMFREL مشاكل غير مرضية في ٢٩ مركزا. وقد تم تسجيل ٧,٤٧٧ حالة مخالفة تقنية في ٣,٧١١ مركز لتسجيل الناخبين (ومن بينها مجموعة من المخالفات المتكررة قد تكون سُجلت في مركز واحد).

من بين الخروقات والمخالفات التقنية المسجلة:

- في ٢,٢٩٨ مركز لتسجيل الناخبين (٢١,٦٠٪) لم يتم الإخبار، بما فيه الكفاية، بالمعلومات الخاصة بأماكن وتواريخ الافتتاح ولا بلائحة الناخبين للانتخابات ١٩٩٨.
- في ٥٩٨ مركزا (٦,٢٢٪) سجلت ٨١٩ حالة تهديد للناخبين وتخويفهم.
- تم تسجيل ٢,٧٥٤ حالة من ممارسات متحيزة من طرف PEC و CEC و RSO الساهرين على مراكز التسجيل، كما سجلت حالات عدم احترام الإجراءات الصحيحة من طرفها في ٢,٥٥٨ مركزا (٢٤,١٠٪).
- سُجلت ١٠١١ حالة رفض حضور الملاحظين و/أو نزع بطاقات اعتمادهم.
- تم السماح لـ ٦٥٢ مهاجر سري غير معروف وغير مؤهل بالتسجيل في ١٠٠ مركز.
- لم يتم إمداد الناخبين، في ٢٧٥ مركزا، بالاستمارة رقم ١٢٠١ و ١٢٠٢ (استمارات الرفض والطلبات).
- وصل عدد الناخبين المسجلين مرتين إلى ٢٧ حالة.
- تم تسجيل ٨٧ حالة نزع بطاقة الناخب من طرف السلطات المحلية.

وحسب تقرير شبكات COFFEL الذي يخص ١٦ إقليما وجماعة حضرية، يصل عدد الناخبين المؤهلين سنة ١٩٩٨، وفقا للبلاد الصحفي للجنة الوطنية للانتخابات إلى ٥,٧٧١,٦٣٥ ناخبا مؤهلا، بينما تم تسجيل ٤,٨٤٦,٦٣٥ ناخبا أو ما يعادل ٨٤,٥٥٪. وبلغ عدد المراكز المشغلة من ٢١ يوليو إلى ٢٧ يوليو ٢٠٠١، ١١,٤٤٦ مركزا وقد سجلت شبكات COFFEL ٥.٠٥٢ حالة من المخالفات (وفي أحد المراكز كادت بعض المشاكل أن تتكرر من مرة إلى خمس مرات) وتشمل:

- ١,٣٧٨ حالة تتعلق بالنقص في مواد وتجهيزات التسجيل.
 - ١,٧٢٢ حالة تتعلق بضعف أداء PEC و CEC و RSO الساهرين على مراكز التسجيل.
 - ١,٠١٣ حالة تخص ضعف أداء السلطات المحلية.
 - ٦٧٣ حالة تتعلق بجنسية الناخبين.
 - ٢٦٦ حالة رشوة وتهديد.
- و حسب تقرير NICFEC، فمن بين ١,٢٤٤ جماعة موزعة على ١٧١ مقاطعة تحتوي على ٧,٨٧٩ مركزاً للتسجيل أي ما يعادل ٦٣,٦٦٪ من مراكز اللجنة الوطنية للانتخابات (بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٠١)، كانت جل المخالفات متشابهة بالمقارنة مع النتائج التي توصلت إليها شبكات COMFREL و COFFEL مع إضافة القضايا التالية:

- أدت المخالفات في توظيف العاملين في RSO و CEC و PEC إلى ظهور الرشوة.
- أدى ضعف أداء RSO و CEC و PEC إلى تراجع في ثقة الناخبين في اللجنة الوطنية للانتخابات.
- تدخل بعض نشطاء الأحزاب السياسية والسلطات المحلية في عمل المكلفين بمراكز التسجيل.
- تم السماح لأعضاء الجيش والشرطة في بعض المناطق بالتسجيل عدة مرات لتضخيم مجموع الناخبين المسجلين.

الانتخابات القادمة

انطلاقاً من الملاحظات المتعلقة بعملية التسجيل فإن COMFREL و COFFEL و NICFEC لازالت قلقة فيما يخص الانتخابات الجماعية المقبلة. وأخذوا يعين الاعتبار تجربة إجراءات التسجيل نود رفع بعض التوصيات للجنة الوطنية للانتخابات لتحسين الانتخابات:

- ضرورة تعزيز عملية تربية الناخبين وتوسيعها على مختلف العمليات المتبعة في الانتخابات الجماعية.
- توفير الوقت الكافي ووضع برنامج زمني واضح بالنسبة لكل مراحل العملية الانتخابية.
- تقوية حياد كل المسؤولين في اللجنة الوطنية للانتخابات وفي RSO و CEC و PEC واستقلالهم.
- العمل على الاستجابة لطلبات الناخبين بطريقة فعالة بكل عدل وشفافية.
- القيام بتدقيق حقيقي لللائحة الناخبين.
- تنظيم دروس تدريبية للمسؤولين عن الانتخابات على كل المستويات حول مسؤولياتهم وواجباتهم.

وختاماً تطالب COMFREL و COFFEL و NICFEC كل الأحزاب السياسية التي ستشارك في الانتخابات المقبلة باحترام القانون وإجراءات التسجيل التي وضعتها اللجنة الوطنية للانتخابات، وبدعم الركون للتهديد والعنف لحل مشاكلها. نناشد الحكومة الملكية على العمل لضمان النظام والأمن لكل مرشح للمجلس البلدي وللعملية الانتخابية بشكل عام.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

COMFREL : Mr. Thun Saray, Tel : 012 880 509

COFFEL : Mrs. Chea Vannath, Tel: 016 831 905

NICFEC : Mrs. Gek Galabru, Tel: 012 902 506

بيرو

بلاغ صحفي حول عملية تسجيل الناخبين

نموذج لبلاغ صحفي أصدرته «ترانسبارانسيا» / «الشفافية» (ترجمة غير رسمية)

ترانسبارانسيا تقدم النتائج

حول تدقيق عينة من اللائحة الأولية للناخبين

بعد إنجاز عملية تدقيق لعينة من لائحة تسجيل الناخبين وفقا لاتفاق أبرمته مع المجلس الوطني للانتخابات (JNE) في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠، قدمت «ترانسبارانسيا»، وهي منظمة من المجتمع المدني في بيرو، تقريرها إلى المجلس وإلى الهيئة الوطنية لتحديد الهوية والحلة المدنية (RENIEC).

وهذه هي النتائج والتوصيات كما توصلت إليها «ترانسبارانسيا»:

١. النتائج

١. إن الجهود التي بذلها كل من المجلس الوطني للانتخابات والهيئة الوطنية لتحديد الهوية والحالة المدنية لتحديث لائحة تسجيل الناخبين لجديرة بالذكر.
٢. إن تحليل الإجراءات المتبعة من طرف الهيئة الوطنية لتحديد الهوية والحالة المدنية لإنجاز سجل الناخبين وتحديثه لجدير كذلك بالتنبؤ إذ يترجم الصورة الإيجابية للائحة نفسها وكذا الجهود التي قامت بها الهيئة. وهكذا فنسبة التغطية [النسبة المئوية المسجلة للسكان البالغين سن الانتخاب] بلغت ٩٠ ٪ مقارنة مع النسب المسجلة بالبلدان المجاورة. وفيما يخص حالات إدراج الأسماء بطريقة غير القانونية (الأموات وأعضاء الجيش وأعضاء الشرطة النشيطين والسجناء)، فإن مجموع المعطيات ومراقبة الإجراءات المتبعة، تشير إلى أن أخطاء اللائحة تعد خروقات طفيفة من حيث نوعيتها.
٣. وبخلاف عملية الانتخابات السابقة فقد قام المجلس الوطني بخطوات ملموسة لمراقبة العملية. فقد وضع خطا هاتفيا مجانيا رهن إشارة المواطنين للإبلاغ بالخروقات حول اللائحة. وبالإضافة إلى هذا سهر على حملة دعائية واسعة النطاق لحث المواطنين على المساهمة في تحديث اللائحة.
٤. إن المدة الزمنية المخصصة لعملية التسجيل في اللائحة ولتقديم الاعتراضات والملاحظات في شأنها قصيرة مما يحد من المساهمة الفعلية للمواطنين في تحديث اللائحة.
٥. لم يتم العثور على ١٠,١ ٪ من الناخبين المسجلين باللائحة من بين العينة المختارة من طرف ترانسبارانسيا ولم يستطع الجيران إمداد الجمعية بأية معلومة تخصهم. وقد تم استجواب ٧٥,٩ ٪ من العينة من طرف متطوعين من منظمنا، بينما حصلنا على المعلومات المتبقية عن طريق الجيران والأقرباء.
٦. وقد عرف عدد الأشخاص غير المؤهلين قانونيا للتسجيل في اللائحة انخفاضا ملحوظا. وهكذا:
 - I. انخفضت هذه النسبة، فيما يخص اللائحة ككل، من ٢,٣٩ ٪ إلى ٠,٤٤ ٪ وقد مكنتنا المعطيات من تقدير عدد الأشخاص المتوفين المسجلين باللائحة بـ ٦٥,٤٥١ ناخبا.
 - II. عدد المواطنين الحاصلين على إقامة قانونية في بيرو ولكن يقطنون خارج الوطن يمثل ١,٧ ٪ من العينة مقارنة مع نسبة ٢,١٨ ٪ المسجلة في نفس الظروف في السنة المنصرمة. ويتعلق الأمر بـ ٢٥,٠٠٠ ناخب.
 - III. لم يتم العثور على أي عضو ينتمي إلى الجيش أو الشرطة في اللائحة. ولم يسجل أي طلب في هذا الصدد.
 - IV. لم يتم العثور كذلك على أي شخص محكوم عليه بالسجن.

٧. غير أن المشكل الأساسي لا يكمن في تسجيل الأشخاص المتوفين أو القاطنين في الخارج من ذوي الإقامة الشرعية في بيرو بقدر ما يكمن في الأشخاص الذين ينتحلون شخصيات غيرهم، ولهذا فمن الواجب مراقبة عملية عد الأصوات.
٨. يعد تعديل المادة ٣١٥ من القانون الأساسي مهماً إذ يمنع من أن يفوق عدد الأصوات المدلى بها عدد الناخبين. غير أنه يجب تعزيز هذا الإجراء بمراقبة السلطات الانتخابية للحيلولة دون انتحال الشخصيات أو تسجيل الأموات (٤٥,٠٪) أو القاطنين في الخارج (١,٧٪) يوم الاقتراع.
٩. يبلغ معدل العناوين الخاطئة أو غير الموجودة ١١,٩٪، وهو معدل لا زال مرتفعاً وإن عرف بعض الانخفاض مقارنة بمعدل السنة المنصرمة.

٢. التوصيات

١. ضرورة التأكد من مشاركة الناخبين (أو عدمها) الذين تشملهم العينة والذين لم يتم تحديد إقامتهم في الإقتراع وذلك بالقيام بتحليل إضافي لتتيم هذه الدراسة. ويمكن إنجاز هذه المهمة انطلاقاً من عمليات الانتخابات الثلاث المنصرمة ونتائج انتخابات ٨ أبريل المقبلة كمرجع.
٢. إنجاز لائحة بالناخبين غير المصوتين، من طرف المواطنين، تشمل أسماء الأشخاص الذين لم ينتخبوا في الانتخابات الثلاثة الماضية، دون حذف المدخلات، ومن شأن هذه الخطوة إفراز ثلاثة عناصر مهمة لتحسيس بالمساهمة في الانتخابات والوقوف على التسجيلات الواجب حذفها. كما يشترط أن تطرح الأسماء المكونة لهذه اللائحة من المجموع الإجمالي الذي يستعمل لاحتساب كل من تم تسجيلهم للاستشارات التشريعية وللإستفتاء وكذا للاستحقاقات المرتقبة.
٣. يجب القيام بدراسة معمقة لتحديد طبيعة المواطنين غير المسجلين. ومن شأن هذا الإجراء المساعدة على بلورة استراتيجية للعمل على تخفيض هذه الظاهرة.
٤. وتلح ترانسبارانسيا على ضرورة اتخاذ الإجراءات المالية والقانونية لتعويض، بطريقة مجانية وإجبارية، كل بطاقات التعريف ببطاقات من نوع DNI. وعلى الدولة تحمل عبء هذا التغيير. وعند إنجاز هذا الإجراء ستحصل الدولة على لائحة تضم بيانات حديثة حول الناخبين.
٥. تعتبر المدة المحددة كآخر أجل للتسجيل أو تقديم الاعتراضات أو الطلبات قصيرة مما يقلل من مساهمة المواطنين في العملية. لذا وجب تمديد هذه المدة حتى تصبح عملية التحديث التي تنجز قبل كل انتخاب أكثر فاعلية.

ليما، ٩ يناير ٢٠٠١

قسم الاتصالات

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالسيد دانييل توريس، رئيس قسم الصحافة على الأرقام التالية:

٨٩٣ ١٦٣٧ أو ٤٤١ ٣٩٩٥

